الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد جهوي وحضري تطبيقي
الموضوع:

الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية
حالة وهـــــران

من إعداد الطالب:
مجاهد هواري

تحت اشراف الأستاذة:
آيت حبوش وهيبة

لجنة المناقشة:

- ✓ فقيه عبد الحميـد ، أستاذ محاضـر (أ) ، جامعة وهران ..... رئيسـا
- ✓ آيت حبوش وهيبة ، أستاذ محاضر (أ) ، جامعة وهران ..... مقـررا
- ✓ طيـبي غاليـــة ، أستاذ محاضر (أ) ، جامعة وهران ..... مناقشا
- ✓ داودي صالـح ، أستاذ محاضـر (أ) ، جامعة وهران..... مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

شكر وتقديم

نشكـــر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركـــــا على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل.

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى من مّد يد المساعدة وساهم معنا في تذليل ما واجهنا من صعوبات:

الأستاذة المشرفة الدكتورة آيت حبوش وهيبة والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة ، وإلى أستاذنا الكريم آيت حبوش عبد المجيد ، ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهما.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الزملاء وكل من قدم يد المساعدة

من قريب ومن بعيد.

إلى كل طالب علم يبتغي به وجه الله.

خطت البحث

المقدمـة

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية

المبحث الأول: التفسيرات النظرية والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المبحث الثالث: محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية المحلية

الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية ومناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بالجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية

المبحث الأول: واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الرابع: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران

الخاتمـة العامة

المقدمة

المقدمة:

يعتبـر الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مصـدرا مهمـا مـن مصـادر التمويـل فـي الـدول المضـيفة مـن خـلال دفـع عجلـة التنميـة الاقتصـادية المحليـة والوطنيـة ، ويتميـز الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بالمقارنـة بوسـائل التمويـل الخـارجي أمثـال المـنح والإعانـات والقـروض بكثيـر مـن المزايـا ، فهـو تمويـل غيـر مكلـف لا يولـد أقسـاط أو فوائـد كمـا فـي حالـة القـروض ، كـذلك يترتـب علـى تـدفقات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر انتقـال للقـدرات التكنولوجيـة والخبـرات الإداريـة والتسـويقية والتـي تكـون الـدول الناميـة فـي أمـس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها المحلية والوطنية اقتصادية كانت أو تجارية.

تعـد الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة أحـد أكثـر المسـائل إثـارة للجـدل بـين السياسـيين وواضـعي السياسـة الاقتصـادية ، والاقتصـاديين عمومـاً ، فقـد شـهدت قـدراً ملحوظـاً مـن تفـاوت الآراء بشـأن الـدور الـذي يمكـن أن تؤديـه فـي التنميـة الاقتصـادية والمحليـة ، فمـن انعـدام الثقـة بالاسـتثمارات الأجنبيـة فـي عقـدي السـتينات والسـبعينات مـن القـرن الماضـي ، إلـى تبنيهـا وبدرجـة كبيـرة فـي وقتنـا الحـالي ، وذلـك لأن موضـوع الاسـتثمار يعـد مـن الموضـوعات الأشـد إغـراءاً فـي الظـروف الراهنـة بالنسـبة للمعنيـين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن العاملين في مجال البحث الاقتصادي.

ويوصـف الاسـتثمار بأنـه عمليـة توظيـف رؤوس الأمـوال المتاحـة ، والتـي يمكـن توفيرهـا مـن مصـادر مختلفـة كـالفوائض الاقتصـادية والمـدخرات الخاصـة والاقتـراض مـن الأسـواق وإدارة تلـك الأمـوال فـي اقتنـاء الأصـول وإقامـة مشـاريع بقصـد تحقيـق أهـداف المُسـتثمر والمسـتثمر لـه ، فـي حـين تعـرف التنميـة بأنهـا عمليـة تطـوير شـامل لكـل مظـاهر الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة ، والتـي تعـد حجـر الأسـاس فيهـا التنميـة الاقتصـادية والمحليـة التـي تقـوم علـى التصـنيع والتطـوير الزراعـي ، باعتبـار أن التصـنيع والتطـوير الزراعـي يؤديـان إلـى زيـادة النـاتج المحلـي بمـا يمّكـن المجتمـع مـن الإنفـاق على التعليم والصحة والإسكان والتأمين الاجتماعي والبحث العلمي.

وعنـدما يجـري الحـديث عـن الاسـتثمار والتنميـة فالـذي يهمنـا منـه هـو بحـث إمكانـات وآليـات وأشـكال الاسـتثمار فـي التنميـة ، أي دراسـة كـل مـا يتصـل بتوظيـف رأس المـال فـي تنفيـذ خطـط وبـرامج ومشـروعات التنميـة ، حيـث إن الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر يحتـل أهميـة اسـتثنائية فـي الـدول الناميـة التـي عانـت مـن تفـاقم أزماتهـا الماليـة والشـيء الـذي زاد حـدة هـذه الأزمـات هـو نقـص مصـادر التمويـل المختلفـة ، وفـي ظـل تصـاعد مؤشـرات المديونيـة وزيـادة التكـاليف المرافقـة لعمليـة اقتراضـها مـن العـالم الخـارجي فـأن مصـادر التمويـل التـي تبقـى متاحـة أمامهـا تنحصـر فـي العمـل علـى جـذب الاسـتثمار الأجنبي المباشر وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه.

وتلعـب الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة دوراً هامـاً فـي تنميـة اقتصـاديات البلـدان ولا أحـد يمكـن أن يتجاهـل دورهـا فـي دفـع عجلـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة للأمـام ، إذ إنهـا تعمـل علـى زيـادة قـدرات الاقتصـاد الإنتاجيـة للبلـدان المضـيفة ، ورفـع معـدل النمـو الاقتصـادي وتعمـل أيضـا علـى زيـادة

التكامـل بـين القطاعـات ممـا يحقـق تنميـة متواصـلة ومتناميـة ، وفـي هـذا الإطـار أصـبحت الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة محـور اهتمـام أغلـب الحكومـات وخاصـةً الـدول الناميـة التـي تسـعى إلـى اسـتقطاب أكبـر عـدد ممكـن مـن المسـتثمرين الأجانـب وتـوطينهم ، وذلـك مـن خـلال القيـام بسَـن تشـريعات تمـنح حـوافز مغريـة للمسـتثمرين ، وتعـد الدولـة الجزائريـة مـن الـدول التـي تبنـت مجموعـة مـن الإجـراءات التحفيزيـة الراميـة لجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة ومحاولـة إزالـة المعوقـات وحـل المشـاكل التـي عـانى منهـا الاقتصـاد الجزائـري أثنـاء تطبيقـه النظـام الاقتصـادي المخطـط والـذي علـى أثـره تـم التحـول لنظـام اقتصـاد السـوق سـنة (1994) والتخلـي عـن سياسـة الاقتصـاد الموجـه بعـد فشـل تلـك السياسـة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية ، وسـنتناول مـن خـلال التحليـل والدراسـة تلـك الحـوافز والضـمانات مـع التركيـز علـى مـدى كفاءتهـا فـي جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي ظـل بيئـة دوليـة طابعها التنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مشكلة البحث:

هنالـك اهتمـام متزايـد بالاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وازديـاد حـدّة المنافسـة بـين الـدول الناميـة والـدول المتقدمـة علـى حـد السـواء مـن أجـل جـذب المزيـد مـن تـدفقات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ، وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية البحث في عرض السؤال التالي:

ما مـدى تـأثير الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر علـى التنميـة المحليـة ومنـاخ الاسـتثمار فـي الجزائـر؟

مع الإشارة إلى ولاية وهران.

وهذه الإشكالية تتفرع عنها جملة من التساؤلات تتمثل في:

1. ما هي القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
2. هـل اسـتطاع منـاخ الاسـتثمار المتـوافر فـي الجزائـر جـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة للنهوض بالواقع الاقتصادي ؟
3. ما هي عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟
4. هـل حققـت التـدفقات الاسـتثمارية التـي حصـلت عليهـا الجزائـر مـن تحقيـق التنميـة الاقتصـادية والمحلية فيها ؟
5. ما مكانة المستثمر الأجنبي في عملية التنمية المحلية ؟
6. هل الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة الحل الأمثل للتنمية المحلية ؟

هذا ما يحاول البحث التعرف عليه من خلال الفرضيات التالية:

فرضيات البحث:

- ✓ يعمـل الاسـتثمار الأجنبـي علـى تحسـين كفـاءة الأداء والمـردود الاقتصـادي ، مـع تطـوير المنـاطق التجارية والاقتصادية المحلية.

- ✓ يسمح بنقل التكنولوجيا وتوطين الخبرة.
- ✓ إن الإصـلاحات الاقتصـادية فـي الجزائـر تـوفّر بيئـة تشـريعية ومؤسسـاتية مناسـبة لجـذب الاسـتثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث:

تـأتي أهميـة هـذا البحـث مـن خـلال تناولـه لأحـد الموضـوعات المهمـة ، حيـث يُعـد الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن الظـواهر الاقتصـادية المهمـة التـي حظيـت باهتمـام بـالغ مـن قبـل الاقتصـاديين باعتبـاره مصـدراً مهمـاً مـن مصـادر التمويـل ، وتـأتي الأهميـة كـذلك عنـدما نعـرف انـه لا يمكـن لأهـداف التنميـة الاقتصـادية أن تكـون ذات دلالـة مـا لـم تتـوافر لهـا الوسـائل والأدوات اللازمـة لتحقيقهـا ، وعلـى الـرغم مـن تفـاوت هـذه الوسـائل والأدوات فـي أهميتهـا يبقـى الاسـتثمار هـو الأداة والوسـيلة الأساسـية فـي كـل عمليـة تنميـة ، وتـأتي أهميـة البحـث أيضـا بكونـه يتنـاول مـا يُعـرف بمنـاخ الاسـتثمار فـي الجزائـر ومدى تأثيره في توجيه المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية وتوزيعها.

أهداف البحث:

تأسيساً على مشكلة البحث وفرضياته ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. عـرض وتقـديم الإطـار الفكـري والنظـري لمفهـوم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن خـلال مـا تناولـه المفكرون الاقتصاديون في فلسفتهم الاقتصادية عبر مختلف المدارس.
2. تحديـد الشـروط الواجـب توافرهـا لتوجيـه الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة لتحقيـق متطلبـات التنمية المحلية بالشكل المطلوب.
3. معرفـة أهـم المجـالات التـي ولـج فيهـا ، وأهـم البلـدان التـي تسـتحوذ عليـه فـي الجزائـر ، وبولايـة وهران خاصة.
4. الوقـوف علـى حقيقـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر لنعـرف واقعـه وآفاقـه خـلال الإصـلاحات الجاريـة لبيئته التشريعية والمؤسساتية ، ثم العقبات والآفاق الواعدة به.

منهجية وأدوات البحث:

مـن أجـل الإجابـة عـن إشـكالية البحـث واختبـار صـحة فرضـياته ، نظـرا لطبيعـة البحـث ، فقـد تـم اسـتخدام المـنهج الوصـفي التحليلـي ، حيـث قمنـا بوصـف مختلـف النظريـات المفسـرة للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وبوصـف المنـاخ الاسـتثماري والتنميـة المحليـة ، وكـذا تحليـل ووصـف واقـع الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي الجزائـر ، كمـا تـم اسـتعمال المـنهج الاسـتقرائي مـن خـلال الاعتمـاد علـى الملاحظـة فـي اسـتنباط واسـتقراء النتـائج مـن خـلال مـا أتـيح مـن بيانـات ومعلومـات فـي دراسـة حالـة الجزائـر وولايـة وهران خاصة.

ولإنجـاز هـذا العمـل تـم الاعتمـاد علـى مجموعـة مـن المراجـع باللغـة العربيـة واللغـات الأجنبيـة والاســتعانة بــالمجلات والــدوريات والبحــوث المتخصصــة الوطنيــة والدوليــة واســتخدام البيانــات والإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة ، وتفصح المواقع الالكترونية.

أسباب اختيار الموضوع:

مــن البــديهي أن لكــل باحــث أراد الخــوض فــي دراســة مــا ، أســباب ودوافــع تجعلــه يتمســك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي ، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- ✓ الــدور البــارز الــذي يؤديــه الاســتثمار الأجنبــي المباشــر باعتبــاره مصــدرا هامــا لتمويــل وتطــوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- ✓ باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- ✓ الميـل إلـى الخـوض فـي المواضـيع الحديثـة التـي تعـرف تطـورات وتحـولات متلاحقـة ، وإثـراء المكتبـة الجامعية بها.
- ✓ معرفـة الأسـباب التـي دفعـت الدولـة إلـى اختيـار الشـراكة دون سـواها مـن التعاقـدات الدوليـة خاصـة في مجال خارج المحروقات.
- ✓ الرغبـة الملحـة فـي اطلاعنـا أكثـر علـى هـذا الموضـوع ، والتعمـق فيـه ، وإزالـة الكثيـر مـن الغمـوض بشأنه كخطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.

صعوبات البحث:

عنـد قيامنـا بهـذا البحـث واجهتنـا مجموعـة مـن الصـعوبات التـي نراهـا غيـر موضـوعية والتـي كانـت على النحو التالي :

- ✓ غيــاب الإحصــائيات المتعلقــة بالاقتصــاد الجزائــري ، والولايــات علــى المســتوى الــوطني ، وتضــاربها في بعض الحالات.
- ✓ هنـاك تضـارب فـي الإحصـائيات المتعلقـة بالاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والمحلـي فـي الجزائـر خصوصـا الإنجــازات الفعليــة ، وهــذا مــا صــعب مــن عمليــة اختيــار الإحصــائيات الموجــودة فــي التقــارير والمجلات ، وصعوبة الحصول عليها.

عرض وتقديم خطة البحث

قصـد الإحاطـة بإشـكالية البحـث والإجابـة علـى التسـاؤلات المطروحـة قمنـا بتقسـيم بحثنـا إلـى ثلاثة فصول.

الفصــل الأول: تنــاول الاســتثمار الأجنبــي المباشــر والتنميــة المحليــة إطــار نظــري وتضــمن أربعــة مباحــث ، الأول: التفســيرات النظريــة والتطــور التــاريخي للاســتثمار الأجنبــي المباشــر ، الثــاني: ماهيــة

الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله ، والثالث محددات ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر ، والرابع: التنمية الاقتصادية المحلية.

الفصل الثاني: استعرض هذا الفصل واقع التنمية المحلية ومناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، وتضمن أربعة مباحث: الأول واقع التنمية المحلية بالجزائر ، مناخ الاستثمار في الجزائر ، والثالث: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والأخير مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار.

الفصل الثالث: تناول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية وتضمن هو الأخر أربعة مباحث ، الأول: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ، الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي ، الثالث معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، ورابعا: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران ، وأخيرا تضمن البحث مجموع من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول:

إطار نظري

للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية

المبحث الأول: التفسيرات النظرية والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المبحث الثالث: محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية المحلية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني ، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ومازالت تثير اهتمام الباحثين الاقتصاديين ، وللاستثمار عموما دور هام في اقتصاد أي دولة ، إذ يعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي ، وإلى جانب ذلك فهو كثير الحساسية لمختلف التقلبات الاقتصادية لذلك تحاول كل دولة التأقلم مع متطلباته نظرا لما يحتويه من مزايا عديدة ومتنوعة ، وتواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية ، وتريد أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموية ، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف ، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلاّ أنّ مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها ، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشاده وحسن تدبير.

لذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد مصدر للتنمية خاصة بالنسبة للدول النامية. ومنه لابد من تحديد مفهوم الاستثمار ومختلف الأساليب والأسباب التي تؤدي للاستثمار في الدول المضيفة لما لها من الخصائص والمميزات لتحقيق الأهداف المرجوة منه ، والتعرض إلى التنمية الاقتصادية والمحلية ومقوماتها ومعوقاتها من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: التفسيرات النظرية والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك اختلاف بارز بين المفكرين والاقتصاديين ، في تحديد مفهوم موحد لظاهرة الاستثمار المباشر الأجنبي ، ولم يكن ليتوقف هذا الاختلاف عند هذا الحدّ بل امتدّ إلى حدود كيفية قيامه ومحدّداته ، فمختلف الآراء التي حاولت تفسير هذا الأمر ، لم ترتكز واقعيا على أساس موحّد بل تعددت الأسس ، الأمر الذي فسّر بروز عدّة نظريات وتباينها بشأن ذلك ، فقد وجدت نظريات انطلقت في تفسيرها بالارتكاز على أساس التبادل الدولي كالمدرسة الكلاسيكية (نظرية هيكشر وأولين) ، والأخرى بنت تفسيرها له على أساس هيكل السوق مثل نظرية هايمر ودورة حياة المنتج لريمون- فرنون ، وهناك نظريات ارتكزت على تنظيم المؤسسة ، والأخرى خاصة بالإنتاج الدولي. وعموما يمكن تمييز نظريات تقليدية ونظريات حديثة على النحو التالي:

1. النظريات التقليدية:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية ، نظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

1.1 النظرية الكلاسيكية:

"لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط"[1].

يفترض الكلاسيك أن" الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات"[2]. والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة.

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

[1] مدحت محمد القريشي ، ***التنمية الاقتصادية" نظريات وسياسات وموضوعات"*** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن الطبعة الأولى ، 2007 ، ص55 .

[2] عبد السلام أبو قحف ، ***اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*** ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2003 ، ص 411.

2. تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
3. قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
4. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
5. "قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع في ما يختص بهيكل توزيع الدخول ، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية"[1].

2.1 نظرية رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي ، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. وعلى الصعيد الدولي يكون تدفق رأس المال من المناطق التي تتمتّع بفائض وذات معدل متدني للعائد إلى المناطق التي تعاني من ندرة نسبية فيه ، حيث يمكن الحصول على عائد مرتفع نسبيا ، وعليه ينتقل رأس مال من الدولة التي تتّصف بإنتاجية رأس مال عالية إلى الدولة التي تتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة ، وتستمر حركة الانتقال على هذا النحو حتى تصل إلى الحد الذي تصبح الإنتاجية الحدية لرأسمال متساوية في الدولتين عندها تتوقف الحركة ريثما يظهر التفاوت الجديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال الذي من شأنه أن يسمح لأرباب العمل بتجسيد الاستثمار في الخارج مع ضرورة الأخذ على محمل الجدّ الأخطار المحتملة الوقوع. وفي حالة عدم ظهور التفاوت ، "فعلى المستثمرين أن يوجّهوا رؤوس أموالهم إلى قطاعات اقتصادية تمتاز بدرجة عالية من الأمان وبالتالي إذا كان عائد الاستثمار أدنى من المعدل المطلوب أو المنتظر فيجب الاستغناء عنه"[2].

3.1 نظرية أخطار التبادل:

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر ، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية ، ومن بينهم " -R.Z-ALIBER- الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، باعتبار أن

[1] عبد السلام أبو قحف ، ***اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي***، مرجع سبق ذكره ، ص 419.

[2] Bernard- bonnin, ***l'entreprise multinationale et l'etat***, édition:études vivantes , 1984,p86.

التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم ، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة ، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة ، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج"[1].

بالرغم من محاولة نظريات الطرح الكلاسيكي القائمة على أساس التبادل الدولي تفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي ، إلا أنّها عجزت عن تقديم تفسير مقنع وواضح وقد يعود ذلك لافتراضاتها الغير مقبولة واقعيا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لكون أنّ جل أفكارها كانت تحوم حول ظاهرة التبادل الدولي ، إلى جانب مختلف الانتقادات التي تعرضت لها ، فهذه النظريات أهملت التباين الموجود بين الدول المتقدمة والمتخلّفة ، إلى جانب عدم تمكنّها من التفرقة بين الاستثمار المباشر وغير المباشر حيث أنّها حصرت ذلك في مجرد انتقال رؤوس الأموال.

2. النظريات الحديثة:

تعارض النظرية الحديثة ما جاءت به النظرية القديمة بشأن الاستثمارات الأجنبية لدفع تنمية شاملة في الدول النامية ، فالنظرية الحديثة ترى أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار ومن أهم هذه النظريات التي تناولت هذا المفهوم:

1.2 النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض ، لاختلاف دراجات التقدم في كل دولة ، لهذا "النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه ***استجابة لاختلاف سعر الفائدة*** من دولة لأخرى ، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد"[2].

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي موضحا أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال الراجع لاختلاف سعر الفائدة فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة ، فإن رأس المال سوف ينتقل بحرية من سوق لأخر ، والسبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمارات هو سعر الفائدة الذي يختلف بين الدول.

[1] Pierre Jacquemot, ***La Firme multinationale, Une introduction économique***, Economica, France, 1990, P 97.

[2] رضا عبد السلام ، ***محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة*** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى2007 ، ص38.

تـم تحليـل الاسـتثمار الأجنبـي كنظريـة أيضـا علـى يـد "ماكـدوجال1960 ، وأيضـا كيمـب(1961-1974) رغـم أن تحليـل الاسـتثمار المباشـر هـو الهـدف وراء تحلـيلهم. والسـبب فـي ارتفـاع سـعر الفائـدة بالخارج هو ندرة المال ولهذا فإن إنتاج رأس المال سيكون مرتفعا"[1].

2.2 نظريات المنظمات الصناعية وعدم كمال السوق

مـن المعلـوم والمتفـق عليـه أنّ المنافسـة تعتبـر مـن أهـمّ العوامـل الّتـي تقـوم عليهـا الشـركات ، فـإذا كانـت الشـركة غيـر قـادرة علـى المنافسـة فـي السـوق ، فهـذا يـؤدّي بهـا إلـى الـزوال ، وعلـى هـذا الأسـاس تقـوم هـذه النظريـة. حيـث نفتـرض غيـاب المنافسـة الكاملـة فـي أسـواق الـدول الناميـة أو المضـيفة ، بالإضـافة إلـى الـنقص الكبيـر فـي عـرض السـلع. كمـا أنّ الشـركات الوطنيـة فـي البلـدان المضـيفة لـيس لهـا القـدرة علـى المنافسـة الأجنبيـة فـي مجـالات الأنشـطة الاقتصـادية أو الإنتاجيـة المختلفـة ، أو حتّـى فيمـا يخـتص بمتطلبـات ممارسـة أي نشـاط وظيفـي آخـر لمنظمـات الأعمـال ، أي تـوفر بعـض القـدرات أو جوانـب القـوّة لـدى الشـركة متعـدّدة الجنسـيات مثـل المـوارد الماليـة ، التكنولوجيـا ، والمهـارات الإداريـة...الخ ، بالمقارنـة بالشـركات الوطنيـة فـي الـدول المضـيفة يعتبـر أحـد العوامـل الرئيسـية التّـي تـدفع هـذه الشـركات نحـو الاسـتثمارات الأجنبيـة. أو بمعنـى آخـر أن يقـين هـذه الشـركات بعـدم قـدرة الشـركات الوطنيـة بالـدول المضـيفة علـى منافسـتها تكنولوجيـا ، إنتاجيـا أو ماليـا أو إداريـا...الـخ سـيكون أحـد المحفـزات والـدوافع الأساسـية التـي تكمـن وراء قـرار هـذه الشـركات الخـاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية.

3.2 نظرية دورة حياة المنتوج:

إنّ العيـوب التـي ميّـزت النظريـة السـابقة هـي التـي مهّـدت الطريـق لبـروز نظريـة بديلـة لهـا والتـي عرفـت باسـم ""نظريـة دورة حيـاة المنتـوج" لريمونـد فرنـون vernon-raymond ، تضـمّن نظريتـه المعروفـة إلـى جانـب دراسـة معمّقـة حـول إسـتراتيجية الشـركات الأمريكيـة متعـدّدة الجنسـيات مناقشـة للتغيـرات المتعلقـة بالعوامـل الراجعـة لموقـع النشـاط مـن حيـث التـدويل والتـوطّن فـي الخـارج"[2] ، إلـى جانب ذلك تعتبر بمثابة أوّل تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

لقـد عـرض فرنـون نظريتـه بنـاءاً علـى الأعمـال الخاصـة بالتسـويق ، إلـى جانـب الشـركات الأمريكيـة متعـدّدة الجنسـيات الموجـودة فـي أوروبـا فـي عقـدي الخمسـينيات والسـتينيات ، حيـث حـاول مـن خلالهـا تفسـير قيـام الاسـتثمار الأجنبـي. ولقـد أكّـد علـى أن الشـركات الأمريكيـة تسـتطيع إنتـاج سـلع جديـدة وإدخـال أسـاليب جديـدة لأجـل التـوطّن فـي الخـارج بحكـم الميـزة الاحتكاريـة المطلقـة فيمـا يخـص مختلـف المعـارف التكنولوجيـة والإبـداع والإدارة التـي تتمتّـع بهـا هـذه الأخيـرة ، وأن هـذا السـبق

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.
[2] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

التكنولوجي الذي يميّزها ، يعود أساسا إلى اهتمامها الأكبر بمجال البحث والتطوير وحرصها المستمر على تخصيص نفقات الاستثمار المتعلقة به. ومع مرور الزمن وخاصّة مع اشتداد المنافسة الدولية ، وشيوع التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج ، فإنّ الميزة الاحتكارية لهذه الشركات في هذا المجال تنخفض بشكل ملحوظ ، إذ قد يتسنى للشركات المنافسة إنتاجه بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية مما يستدعي ذلك من هذه الأخيرة التوجّه تكثيف الجهود وتعبئة مختلف الإمكانيات لأجل بحث أو تطوير منتوج بديل ، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطّن ، مما يؤدي كل هذا بها إلى منح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع مشتركة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في أسواق الدول المضيفة.

ولقد استطاع ريمود فرنون أن يبرّر ما توصّل إليه عبر استخدامه لنموذج "دورة حياة المنتوج" التي تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان ، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تنضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيرا تموت. ولهذا المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل ، فالنظرية تميز بين ثلاثة مراحل أساسية ، مرحلة المنتج الجديد ، مرحلة المنتج الناضج ، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

4.2 النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي لجون دنينغ (Dunning)

لقد ركزت النظريات السابقة على بعض محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنها لم تفسر الاستثمارات المتقطعة والاستثمارات التي تحققها البلدان المصنعة حديثا ، وكذا الأشكال الجديدة للتعاون الدولي لذلك ظهرت نظرية جديدة على يد جون دنينغ والتي تدعى بالنظرية "النظرية الانتقائية".

اهتم هذا الباحث بمعرفة سبب تفضيل الشركات التوطن بالخارج عوضا عن التصدير أو منح التراخيص ، وحسب رأيه يعود ميل الشركات إلى تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة عوامل منها اتسامها بميزات طبيعية مقارنة بالشركات الأخرى وذلك إما:

- ✓ لوجود تسهيلات كبرى عند الحصول على الموارد المالية وعوامل الإنتاج والمعلومات.
- ✓ لحيازتها لعناصر أكثر تقدما كالتكنولوجيا ، تقنيات الإنتاج ، طرق التمويل ، التسيير ، التسويق والتنظيم.
- ✓ لامتلاكها للعلامة أو بتمتعها بخاصية اقتصاديات الحجم.

كما انطلق في تحليله من فكرة مفادها ، أن الاعتماد على نظرية واحدة لتفسير كل أشكال التدويل أو "تعدد الجنسية"هو غير كاف.

و حسب جون دنينغ ، تفضل الشركة القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت تتمتع بالميزات الثلاثة للتدويل وهي: ميزات خاصة بالشركة ، ميزات التوطن بالخارج ، وميزات الإستدخال فالتنسيق بين الميزات الثلاثة يسمح للشركة بتحقيق ربح أكبر من ذلك الربح المحقق في حالة

قيامها بالتصدير أو بمنح الترخيص ، وتتمثل أهمية نظرية دنينغ ، في تقديم اقتراح لتفسير تعدد الجنسية للشركات من وجهة نظر الفردية والقطاعية ، فهي امتداد لنظرية الإستدخال.
إلا أن تحليله يبقى مقتصرا على مستوى الاقتصاد الجزئي فقط ، وحسب هذا الباحث فالشركات تفقد ميزاتها عندما تتوطن في بلد يكون اقتصاده متطورا ، حيث تزداد تكاليف الإنتاج ، فهو إذن لا يأخذ بعين الاعتبار الطلب الداخلي للبلد.

"وقد بحث Dunningالعلاقة بين الاستثمار والتنمية اعتمادا على قياس مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة بواسطة متوسط نصيب الفرد من الدخل. وقد صنف العلاقة بين الاستثمار والتنمية في أربع مراحل ، ويرى دونينغ Dunning من خلال دورة الاستثمار والتنمية أنه يمكن توقع أن تجذب دولة ما لاستثمارات إذا تحققت لها المزايا التالية:

1. إذا كانت غنية بالمواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية.
2. إذا توافرت لها سوق محلية متسعة.
3. في حالة توافر بيئة أساسية وإطار قانوني ومؤسسي مناسب.
4. إذا لم يكن للشركات بهذه الدولة مزايا احتكارية تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية"[1].

قدمت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر تفسيرا جزئيا لظاهرة تدويل الشركات ، وهذه الظاهرة تتسم باتجاهين وهما: أن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تضمن في بادئ الأمر القطاع الأولي (المناجم ، البترول ، الغابات) والقطاع الثانوي (الصناعات التحويلية) قد تضاعف حاليا في قطاع الخدمات (الفندقة ، السياحة..) وأن التوطنات التي اتخذت شكل فروع مملوكة بالكامل قد عرفت أشكالا عديدة في إطار التعاون الدولي (اتفاقيات التعاون).
وقد اعتمدت هذه النظريات على نظريات التجارة الدولية ، كما ظهرت نظرية جديدة ترتكز على نقص كمال الأسواق ، تنظيم الشركات ، وغيرها فكل نظرية من هذه النظريات حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وفق التغيرات التي تطرأ على المحيط ، ووفق الظروف التي عاشها أصحاب هذه النظريات.

المطلب الثاني: تطور تاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

أدى النمو والتطور الرأسمالي إلى تراكم متزايد في رأس المال الذي عبر حدوده القومية بحثا عن فرص استثمارية أفضل أو مكملة لنشاطه ، وقامت البنوك بتوسيع نشاطها بما يلاءم هذا التوسع ، ومنحت الفوائض والمدخرات فرصة أكبر للدخول في الشراكة ولغزو الأسواق الخارجية.

[1] أحمد زغدان ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة*** ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، 2004. ص 162.

وقد تعززت هذه الظاهرة في أواخر القرن 19 م ، ليشهد تطورات هامة منذ ظهوره.

1. الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى:

تمتد هذه المرحلة إلى غاية 1913 تمثل مرحلة ازدهار للاستثمارات الدولية ، إذ بلغت فيها تلك الاستثمارات قمتها. ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد ، الأمر الذي نبه الاقتصاديين ورجال الأعمال إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة ، وتميزت هذه المرحلة ببروز دول أوروبا الغربة في مجال الاستثمار الدولي بوصفها الدول المصدرة الأولى لرأس المال ، إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقدار كبير من احتياجاتها من المواد الأولية من الخارج ، ولاستقرارها السياسي وتوسع نشاطها الكبير الداخلي مكنها من زيادة مدخراتها التي كانت بدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن ، فضلا عن مستعمراتها وتوابعها قد هيئا لها مجالا واسعا وآمنا للاستثمار.

وقد توجهت هذه الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها. ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن التاسع عشر 19 إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة وكندا والأرجنتين وأستراليا والهند ، ولم" تستقطب الدول النامية في آسيا وأفريقيا إلا قدرا ضئيلا منها لا يتجاوز 2.7% من مجموعها. القطاعات التي كانت مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة قطاع النقل في السكك الحديدية بنسبة 40.6% والقروض العامة بنسبة 29.5% فالاستثمار في المواد الأولية بنسبة 10.3% والمصارف والبيوت المالية بنسبة 7.4% وأخيرا التجارة والصناعة بنسبة 5.5% من المجموع"[1].

عموما اتسم الاستثمار الدولي في هذه الفترة بما يلي:

- ✓ كان في جوهره استثمار خاصا (يقوم به الأفراد ، المصارف والشركات الخاصة).
- ✓ الاتجاه الأساسي لحركات رؤوس الأموال كان من البلدان الرأسمالية المتطورة إلى المناطق الاستعمارية.
- ✓ الاتجاه إلى قطاع المواد الأولية ، مما أدى إلى نشوء نوع من التخصص والتقسيم الدولي للعمل (تخصصت بموجبه البلدان النامية في المواد الأولية بينما تخصصت البلدان المتقدمة في إنتاج المواد المصنعة).

2. الاستثمارات الأجنبية في ما بين الحربين العالميين:

تسببت الحرب العالمية الأولى في فقدان العديد من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا

[1] دريد محمود السامرائي ، ***الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية*** ، الحمراء-بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى 2006 ، ص72.

وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج ، ليتراجع الاستثمار الدولي تباطأ ، ومن بين عوامل تثبيت توسع الشركات الدولية نجد: التخوف من نشوء حرب أخرى بعدما انتهت في عام 1918 ، الاعتماد على السياسة الحمائية بغرض تدعيم الصناعات المحلية وحمايتها من منافسة السلع المستوردة ، اتخاذ إجراءات الرقابة على النقد ، وهذا فضلا عن نشوب أزمة الكساء الكبير (1929-1933) ، وتكون منظومة الاقتصاد الاشتراكي لذلك لم يعد النظام الرأسمالي النظام الوحيد في العالم[1].

كما أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الأول لرؤوس الأموال والمصدر لها ، وقد شملت هذه الهيمنة عدة قطاعات (كالسيارات ، البترول وغيرها) وذلك بإنشاء أضخم الشركات. كما وجهت ثلثي (2/3) العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمرة ، كما كانت الاستثمارات الخارجية في هذه الفترة تتوزع كما يلي:

الجدول رقم (01): تدفق الاستثمارات الخارجية في العالم في الفترة ما بين الحربين العالميين

السنة	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	باقي العالم
1914 (%)	6.3	50.3	17.3	22.2	3.9
1945 (%)	59.1	24.5	1.1	4.7	10.6

المصدر: رمزي زكي ، ***الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية*** ، مرجع سبق ذكره ، ص60.

يتضح من خلال هذا التوزيع تراجع مراكز القوى النسبية للبلدان الرأسمالية المتقدمة مثل بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا مقارنة بالولايات المتحدة باعتبارها البلد الوحيد الذي خرج من الحرب بأقل قدر من الخسائر.

3. الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1973):

بينما كانت دول أوروبا الغربية تعاني من الدمار الذي أحدثته الحرب ومن عجز في موازين المدفوعات ، وندرة شديدة في الدولار ، كانت الولايات المتحدة تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها وقدرة هائلة على مساعدة حلفائها الغربيين. وأهم ما يميز هذه الفترة هو الغزو الأمريكي لأوروبا قصد إعادة بنائها اقتصاديا ، فضلا عن ظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى عزوف رأس المال الخاص عن الاستثمار في كثير من الدول ، ولا سيما في أوروبا الغربية نتيجة للمعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية التي خلفتها الحرب الأخيرة[2].

[1] رمزي زكي ، ***الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية*** ، الطبعة 1 ، الناشر دار المستقبل العربي ، مصر ، 1994 ، ص57.
[2] دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص75.

في بداية هذه المرحلة وإلى غاية نهاية الخمسينات ، أخذ هذا الاستثمار شكل المساعدات العمومية ، أين" عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم مساعدات لأوروبا في إطار مشروع مارشال* ، قدرت بـ13 مليار دولار خلال الفترة (1948-1959) استفادت منها كل من بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا وهولندا بالخصوص"[1]. ومن ناحية أخرى ازدادت نسبة رؤوس الأموال الخاصة المباشرة من إجمالي صادرات رأس المال بدرجة كبيرة ففي الفترة (1951-1964) كانت هذه النسبة حوالي 38%من إجمالي صادرات رأس المال من مصادر خاصة وحوالي 51% من إجمالي التحويلات الرأسمالية عبارة عن تحويلات حكومية ثنائية ، أما الباقي فيمثل تدفقات رؤوس أموال من المنظمات الدولية واتخذ 80% من الاستثمارات الخاصة صورة استثمارات مباشرة من قبل شركات الأعمال بغية تأسيس وإنشاء شركات وفروع تابعة في الخارج. وهذا ما تبيّن فعلا من خلال هذا التطور الذي ميّز الاستثمار المباشر في العالم والذي كان نتيجة بداية بروز حقيقة الشركات متعدّدة الجنسيات النّي أقامت مشروعات تتحكم في الإنتاج وقدمت تسهيلات خدماتية خارج البلد الأصل وكان هدفها بالطبع هو احتكار الأسواق الدولية ، وكان من أبرز تلك الشركات ، الشركات الأمريكية التي عمدت إلى استثمار أموالها في أوروبا.

خلال عقد الستينات ، تجلى بوضوح أكثر نموه وتوسّعه ، ويعزى ذلك لدور الشركات الأمريكية شبه المسيطرة ، إلى جانب استطاعة دول أوروبا الغربية بالخصوص في استرداد عافيتها ، من خلال عودتها إلى مستوياتها الحقيقية بفعل نجاح مشروع مارشال فيها. حسب تقرير تقدّمت به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية حول الاستثمارات الدولية ، "تبيّن أن مخزونات الاستثمارات المباشرة في العالم تضاعفت بحوالي 6 مرات ، ولقد تركزت معظمها لدى الدول المتقدمة الآتية: الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا ، اليابان"[2].

4. الاستثمارات الأجنبية بعد 1974:

عرفت هذه الفترة انزلاقات خطيرة مست بالدرجة الأولى الاقتصاد العالمي ، وتمثلت معالمها أساسا في:

- ✓ انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة والذي أحل محلّه نظام أسعار الصرف العائمة.
- ✓ انخفاض سعر الدولار والمرونة والانسياب الكبيرين الناجمين عن العلاقات الجديدة بين البلدان الصناعية الرئيسية.

* جورج مارشال كاتب الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية ، الذي تولى مهمته ككاتب للدولة يوم 5 جوان 1947 ، حيث أعد مخططه المشهور المعروف بمشروع مارشال بعد أن عرضه على مجلس الشيوخ الأمريكي الذي وافق عليه ، وهذا المشروع خصّص فيها 13 مليار دولار للمساعدة على إعادة إعمار أوروبا للفترة 1948-1959.

[1] غضبان مبروك ، ***المجتمع الدولي: الأحول والتطور والأشخاص*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ، ص204.

[2] Jeans- louis mucheilli, ***principes d'économie internationale ,diffusion***, éditions: économica ,paris, 1989,p27

- ✓ الأزمة البترولية خلال المنتصف الأول من السبعينات على إثر الحرب العربية الإسرائيلية وما انجر عنها من ارتفاع أسعار النفط ، وانعكاسها على العلاقات الدولية ،
- ✓ اندفاع الدول النامية من خلال منبر الأمم المتحدة إلى المناداة بنظام دولي جديد يخدم مصالحها المتعلقة بالتنمية الشاملة.

وعلى غرار ذلك تميّز الاستثمار المباشر الأجنبي بالتذبذب في اتجاهاته ، إذ في الوقت الذي عرف فيه الاستمرارية في التوسع والانتشار خاصة بين الدول المتقدمة من خلال الاستثمار المتقاطع ، زاد في حدّة تراجعه من خلال تدفقاته الواردة إلى الدول النامية ، " لتشهد بعد ذلك تراجع خلال الفترة 1985-1988 بسبب حدوت الأزمة النفطية الثانية.إلا أنها عودت الازدهار بعد ذلك ، فقد بلغ مقدارها عام 1996 حوالي 359 مليار دولار ، وبلغت 644 مليار دولار عام 1998 ، ووصل مقدارها عام2000 إلى1470 مليار دولار". فالاستثمار الأجنبي المباشر قد تراوح بين نسب متفاوتة من حيث نسبته في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ، " فقد بلغ نصيب الدول المتقدمة 57% من الإجمالي ، في حين بلغ نصيب الدول النامية 38% فقط. وقد تطور الاستثمار غير المباشر هو الأخر فبلغ 45بليون دولار عام 1993 إلا أنه انخفض عام 1994 ب28% وعام 1995 بنسبة 2%"[1].

وفي سنة 2002 قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر بـ537 مليار دولار منخفضة بنسبة 27%عن مستواها لعام 2001 ، وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 347 مليار دولار)ما نسبته 65% من الإجمالي(وحصة الدول النامية منها بحوالي 157 مليار دولار(ما نسبته30%) ، ودول الاقتصاديات المتحولة بحوالي 27 مليار دولار(ما نسبته 5%) ، ويتوقع أن تكون الصين قد احتلت المرتبة الأولى عالميا عام 2002 في تلقي الاستثمارات الأجنبية(50 مليار دولار) ، مع التراجع الحاد في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى كل من الولايات المتحدة)44 مليار دولار(وبريطانيا بـ(112 مليار دولار).

لقد تزايد الاهتمام بدراسة سلوك واتجاهات الاستثمار الأجنبي في العقدين الأخيرين نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم ، حيث" حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا سنة 2005 زيادة بنسبة28.9% عن مستواها سنة 2004 ، متأثرة بالنمو الاقتصادي العالمي ، انتعاش صفقات الاندماج ، التملك ، استمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بالترويج له على المستوى العالمي مع تزايد الاهتمام بتبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات في الدول المضيفة. وبينت إحصائيات المنظمات الدولية منها UNCTAD وOCDE أن الدول المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغ حجمها على المستوى العالمي 1245,50 مليار دولار سنة 2000 و778.7 مليار دولار سنة 2005 ، وكان نصيب الدول المتقدمة من هذه التدفقات 1098,50 مليار دولار و706,70 مليار دولار على التوالي: أي نسبة89 % سنة 2000 و83% سنة 2004 ، واحتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أصل 1409.5 مليار دولار عالميا و542 سنة 2005 من أصل 916.3 مليار

[1] دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

دولار أي نسبة 80 % و59 % ، وارتفعت بنسبة 30 % سنة 2006 ، وذلك بالرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007"[1].

الجدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2000-2011)

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

السنوات	العالـــم	الاقتصاديات المتقدمة	الاتحاد الأوربي	الدول النامية	أمريكا اللاتينية	الدول العربية	إتحاد المغرب العربي
2000	1400540,58	1137996,20	698243,55	255506,00	77349,31	5897,79	1662,58
2001	827617,35	601241,07	383961,20	216865,15	69936,15	9374,81	4345,87
2002	627974,80	443431,70	312003,06	173283,02	53789,88	7257,41	2579,54
2003	586956,35	376807,61	274292,17	190124,81	43683,77	16571,04	3776,72
2004	744329,18	422179,06	225900,92	291866,01	65076,07	25362,69	3164,39
2005	980727,12	622625,41	499375,51	327247,76	72258,42	47565,12	5370,27
2006	1463351,16	981869,33	585030,24	427163,40	69463,32	70489,78	9771,44
2007	1975537,05	1310425,43	853965,56	574311,49	110700,07	80484,21	10071,93
2008	1790705,68	1019648,04	542242,41	650016,76	127694,33	96258,90	11362,08
2009	1197823,67	606212,26	356631,46	519225,02	77079,94	76307,40	9692,85
2010	1309001,28	618586,09	318277,44	616660,69	117206,63	65137,17	7389,89
2011	1524422,19	747860,02	420715,21	684399,28	149366,67	40724,20	6278,23

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2012.

(http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88)

وفيما يلي ندرج تمثيل بياني يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2000-2011).

الشكل رقم (01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2000-2011)

[1] بولياح غريب ، ***العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر*** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر ، العدد 2012/10 ، ص 101.

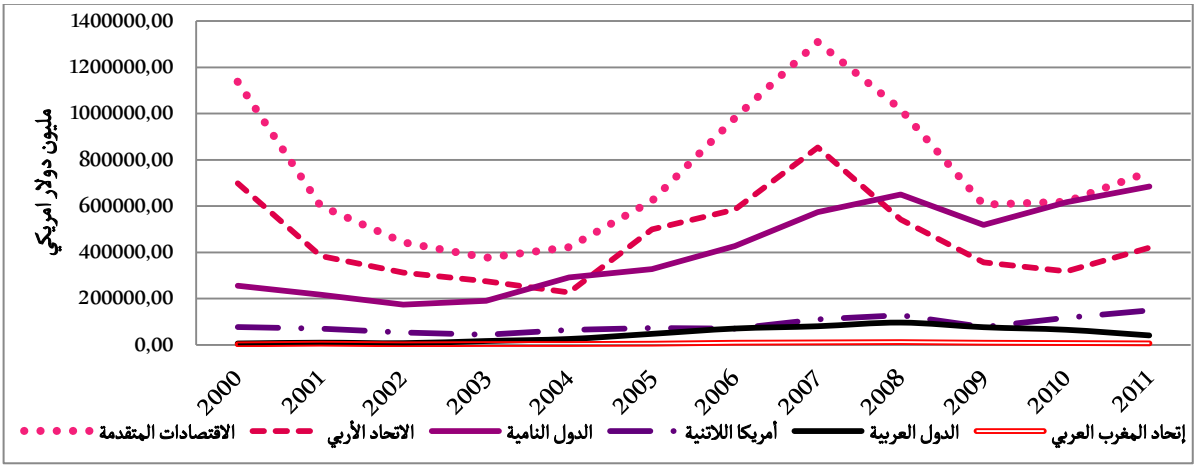

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (02)

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية انخفاضا في السنوات الأخيرة بمعدل 37% إلى 40.7 مليار دولار عام 2011 مقارنة بـ76.3 مليار دولار عام 2009 و96.2 مليار دولار عام 2008 ، وبذلك كانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة الخيرة ، مقارنة بالدول النامية التي شهدتا تطورا ملحوظا في نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتضح من خلال هذا العرض أن الاستثمار الأجنبي في نمو وتطور لكن هذا النمو والتطور لم يأت عبثا ، وإنما أسهمت فيه جملة عوامل كانت لها أثر كبير في الاتجاه نحو الاستثمار عبر الحدود الوطنية وتطوره.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية لبروز العولمة على وجه أوسع وأشمل ، وأهم ما يميز ذلك التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر من هذه التدفقات ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات.

ونظرا لكون الاستثمار يعتبر الوسيلة ذات الأهمية التي تساهم في عملية التنمية لأي دولة كان من الضروري أن نعرج عن موضوع الاستثمار من خلال مفهومه ، أشكاله وخصائص.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي

إن كلمة الاستثمار من الكلمات التي يصعب وضع تعريف محدد لها بحيث يتفق عليه

الجميع. فنظرة الأفراد إلى عملية الاستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم والمهن التي يشغلونها والأغراض التي يبغون تحقيقها تختلف من وراء استثماراتهم ، وغير ذلك من العوامل التي تجعل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لكلمة الاستثمار بحيث يلتمس مع جهات النظر المختلفة ، فالمصنع مثلا ينظر إلى عملية الاستثمار نظرة تختلف تماما عن نظرة التاجر ، وهذه الأخيرة تختلف عن مثيلاتها بالنسبة للأفراد العاديين الذين يملكون كميات صغيرة أو كبيرة من رؤوس الأموال والذين يرغبون في استخدامها للحصول على عائد مناسب في شتى الميادين.

بصفة عامة يمكن تعريف الاستثمار أنه التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال ومن الناحية الاقتصادية ، فإن الاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائدا وطبقا للمعنى التقليدي ، ينظر إلى هذه الاستخدامات نظرة ضيقة ، إذ يعتقد أن تختصر عنده الاستخدامات على السلع الرأسمالية ، وفي السلع التي تستعمل في إنتاج سلعة أخرى ، أما لو نظرنا إلى هذه المسألة نظرة أوسع فإننا نجد أن ما تنفقه الحكومة من أموال لغرض تقديم الخدمات الاجتماعية يعتبر استثمار من وجهة النظرة العامة كما لو استخدمت تلك الأموال بواسطة المؤسسات التجارية المختلفة لغرض تمويل نشاطها وزيادة أصولها الثابتة والمتداولة[1].

ومن وجهة نظر المستثمرين فإن الاستثمار يعني استخدام الأموال الحالية لغرض الحصول على دخل في المستقبل ، وذلك بغض النظر ما إذا كانت هذه الأموال مخصصة للاستخدام طبقا للمعنى الاقتصادي ، وبالتالي يعتبر شراء السندات الحكومية التي تستخدم حصيلتها للأغراض الحربية استثمارا تماما كشراء أسهم وسندات الشركات المساهمة التي تستغل حصيلتها لتمويل نمو وتوسع هذه الشركات أي أن النقطة الرئيسية حسب هذا الرأي هي أن الأموال المدخرة قد خصصت لشراء عوائد مستقلة تتخذ شكل فائدة ، أرباح موزعة إيجار هامش عند التقاعد أو زيادة في قيمة الأصل.

يلاحظ انه من الناحية المالية يقصد بالاستثمار نفس وجهة النظر الأخيرة الخاصة بالمستثمرين والسابق ذكرها أو هي توظيف الأموال المدخرة لغرض الحصول على دخل.

1- الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار ، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين ، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه.

فيقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة ، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار ، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل"[2].

[1] جميل أحمد توفيق : ***"الاستثمار وتحليل الأوراق المالية"*** ، دار المعارف بمصر ، ص 89.

[2] محمد مطر ، ***إدارة الاستثمارات "الإطار النظري والتطبيقات العملية"*** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن ، 1999 ، ص : 07.

وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه" ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي ، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة ، من وسائل إنتاج مكائن ومعدات رأسمالية ، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة ، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها"[1] ، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة ، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطر.

المفاهيم المختلفة للاستثمار:

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار :

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية ، والقيم غير المادية ، ذات المبالغ الضخمة ، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة ، لا من أجل بيعها ، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة "[2]. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار ، أو سلعة معنوية (خدمة) ، أو مادية متحصل عليها ، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة. وهذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (P CN). وتشمل ما يلي:

- ✓ الاستثمارات المادية (أراضي ، مباني ، تجهيزات ، لوازم ، عتاد ،... إلخ).
- ✓ الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية ، براءات ، العلامات التجارية ، المصاريف الإعدادية....)
- ✓ الاستثمارات المالية (سندات ، قروض ، كفالات ،... إلخ).

ب- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير ، فهذا الأخير يعتبر الاستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر ، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات ، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة ، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.

ونستنتج من هذا التعريف ، أن الاستثمار يتمحور حول:

- ✓ مدة حياة الاستثمار
- ✓ المردودية وفعالية العملية الاستثمارية
- ✓ الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناءا عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائد مكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

ج- المفهوم المالي للاستثمار:

[1] حسين عمر ، ***الاستثمار والعولمة*** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2000 ، ص 56.

[2] محمد بوتين: **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص : 96.

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: "كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والممـوّل يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى ، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)"[1]. وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي ، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

2- الاستثمار الأجنبي:

يتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا* بحسب جنسية المستثمر ، فبالنسبة للشخص الطبيعي تتحدد قواعد الجنسية بالنسبة لقوانين بلده ، أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية المعنوية والمتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي فالمشكلة أكثر تعقيدا ، ذلك بأنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركة ويميل الاتجاه القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسية المساهمين.

"في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار الأجنبي معنى اكتساب الموجودات المادية في الخارج أو لفروعها أو لشخص معنوي معين ، وتعد استثمارات أجنبية تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع"[2].

ومن قبل رجال الإدارة ينظر للاستثمار الأجنبي على أنه اكتساب الموجودات المالية من الخارج أو من أحد فروعها أو من شخص معنوي أخر ، حيث يصبح الاستثمار الأجنبي في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق المالية المختلفة من أسهم ، سندات ، ودائع وغيرها من أوراق مالية أخرى بهدف تحقيق الربح. والبحث في موضوع الاستثمار الأجنبي يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر ، ومن أجل إبراز الفرق الجوهري بينهما سوف نقوم بتقديم بعض المفاهيم.

"الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة ، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها وتحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في

[1] محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

* تعني كلمة **"أجنبيا"**وفقا لمفهوم قوانين الجنسية المعمول بها في جميع بلدان العالم: من لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم به ، أي أنه شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا مقيم أو له محل إقامة بدولة لا يتمتع بجنسيتها أي دولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها وغالبا ما يسمى وافدا.

[2] زغيب شهرزاد ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)***، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، سبتمبر 2005 ، العدد الثامن ، ص17.

إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا"[1].

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية وأهم ما جاء في هذا المجال تعريف صندوق النقد الدولي ، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية ، وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة* في اقتصاد وطني آخر ، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة ، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[2].

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر ، التعريف الأول يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- ✓ إنشاء أو توسيع مؤسسة ، ملحقة ، فرع... الخ.
- ✓ المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

وطبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى(5 سنوات أو أكثر).

أما التعريف الثاني الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنه يقوم على أهداف إحصائية ، لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ، مرجعي للدول الأعضاء ، "ويتمثل التعريف الثاني في أن كل شخص طبيعي ، كل مؤسسة عمومية أو خاصة ، كل حكومة ، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض ، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها ، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر ، ويعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي"[3].

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية ، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في

---

[1] علي عباس ، ***إدارة الأعمال الدولية*** ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 ، ص36.

[*] ***الإقامة*** : تعني أن الاقتصاد الوطني عبارة عن مجموع الوحدات المقيمة لها نشاط دائم في القطر الاقتصادي.و***النشاط الدائم*** هو كل نشاط اقتصادي يدوم لمدة تزيد عن سنة مدنية واحدة. أما ***القطر الاقتصادي*** فهو القطر الجغرافي لبلد ما ، مضافا إليه المياه الإقليمية ، والممثليات وسفارات البلد في الخارج ، ناقصا السفارات والممثليات الأجنبية في هذا البلد ، والممثليات الأممية.
المرجع: أقاسم قادة ، قدي عبد المجيد ، ***الوجيز في المحاسبة الوطنية*** ، أطلس للنشر ، الجزائر ، 1994 ، ص 14.

[2] عبد المجيد قدي ، ***المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 251.

[3] قادري عبد العزيز ، ***الاستثمارات الأجنبية المباشرة "التحكيم التجاري الدولي"*** ، دار هومة بوزريعة ، الجزائر ، 2004 ، ص18.

مؤسسة أجنبية ، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة. قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر"[1].

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر ، " يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع ، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري والتي تقدر ب10% على الأقل"[2].

وحسب ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي هو: كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي عنه ، وهذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامرة.

و عليه يمكن استخلاص العناصر الأساسية التي تصاحب عملية الاستثمار:

- ✓ التضحية بقيم حالية أو مبالغ مالية في الوقت الحالي.
- ✓ توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- ✓ إن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا ، أي تصاحبه درجة عدم التأكد.

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر وغير المباشر) ، يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين من خلال معياري السيطرة والمراقبة ، فالأول يشير إلي تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوع من المراقبة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر ، أما الثاني فلا يتضمن الملكية والإدارة ، وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي ، مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي:

1- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر أو ما يعرف باستثمار الحافظات (المحفظة) ، من خلال خصائص كل نوع ، وهذا ما سندرجه في هذا النقطة ، حيث سنتحدث عن الخاصية في الاستثمار الأجنبي المباشر وما يقابلها في استثمار المحفظة. من

[1] Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, ***économie internationale***, 10e édition, (Economica, Paris, 1996), P822

[2] Michel Menry Bouhet, la globalisation***, introduction à l'économie du nouveau monde***, France, Pearson Educations, 2005, p 99.

الخصائص ما يلي:

✓ الاستثمار المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسات في الخارج ، عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من اجل الحصول على ربح مالي سريع.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات ، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات أما الاستثمار المحفظي فلا علاقة له بالرقابة ولا بالتسيير.

✓ "الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد"[1].

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج ، خلاف للاستثمار المحفظي ، فهو يشارك في تكوين رأس المال الثابت للمؤسسة.

✓ إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر ، فهو إذن يتحملها ، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حق الرقابة والتسيير والإشراف غير أن القائم بالاستثمار المحفظي لا يتحمل الخسائر.

✓ يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات ، أما الاستثمار المحفظي ، فيكون في المجال المالي فقط ولا يخرج عن إطار البورصة.

✓ يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة ن بينما الاستثمار المحفظي يتعامل مع المؤسسات التي تتعامل في البورصة فقط ، أي يتعامل بالأموال فقط.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يعد استغلال امثل للموارد ، حيث تكون هناك دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وكافة بدائله المتاحة إذن فهو يوجه نحو المشروعات التي تعطي عائدا.

✓ يسمح للبلدان المستضيف له الاندماج في أسواق التصدير التي كانت مغلقة أمامها ، بفضل شبكات التسويق والتوزيع العالمية التي تمثلها الشركات الدولية وأيضا بفضل انتشار التكنولوجيا بين الشركات الوطنية ، ورفعها المستوى كفاءتها الإنتاجية. مما يجعلها أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

[1] محمد صالح القريشي ، ***المالية الدولية*** ، الطبعة الأولى ، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 15.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال:

1.2 الاستثمار المشترك

هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ، ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه ، ويعرف الاستثمار المشترك على انه" اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى ، بين مؤسستين أو أكثر ، مستقلة قانونيا ، متنافسة أو غير متنافسة ، والتي تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك"[1] ، ومن خلال هذا التعريف نستنتج خصائص الاستثمار المشترك وهي:

- ✓ "الاستثمار المشترك يتم عن طريق اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الدولة المضيفة.
- ✓ الطرف الوطني قد يكون تابعا للقطاع العام آو الخاص.
- ✓ شراء المشترين الأجانب لحصة في شركة وطنية يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ✓ لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع"[2].

2.2 الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي:

تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق...الخ ، ونجد في الجانب المقابل أن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل ، ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي ، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة.

و"تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها"[3].

---

[1] BOUALEM Aliouat, ***les stratégies de coopération industrielle***, Ed-Economica, Paris, 1996, P14.

[2] عبد السلام أبو قحف ، ***السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية*** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989 ، ص 34-35.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون ، ***التمويل الدولي*** ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء ، 2008 ، ص179.

3.2 مشروعات أو عمليات التجميع:

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام أو خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع ، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة والمتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه.

مشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات الاستثمار للطرف الأجنبي.

4.2 المناطق الحرة:

هناك اختلاف في أوساط الباحثين بشأن تحديد ، وضبط مفهوم المناطق الاقتصادية الحرة وأن مرد ذلك جملة من العوامل أهمها اتساع ، تنوع ، وتطور نشاطات المناطق الاقتصادية الحرة وتتعدد وتتنوع أهدافها بتعدد واختلاف الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدة.

فالمنطقة الحرة هي "جزء من أراضي الدولة الداخلة في حدودها السياسة ، ولكنها تعتبر أجنبية في نظر القانون الجمركي فلا يسري عليها ، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية"[1] ، فهذه الأراضي لا تخضع للقيود الجمركية ، والاستيرادية والتصديرية ، والنقدية فيما يتعلق بأعمالها التجارية والصناعية ، والمالية مع الخارج. إذ تزاول بحرية تداول السلع بما يسمح للمال المحلي والأجنبي بالاستثمار فيها بأكبر المزايا والضمانات وذلك تشجيعا للتجارة الدولية ، وتيسير سبل التنمية الاقتصادية ، وتدعيما للعلاقات الاقتصادية بين الدول ، واسهاما بفاعلية في تقدم الشعوب ورخائها وكل هذا طالما تحقق لهذه المناطق مقومات نجاحها من نضام سليم وسلامة في التطبيق ، وموقع جغرافي ممتاز ، ومشروعات ملائمة ، وحماية مقررة لفاعلية وغيرها من المقومات.

المبحث الثالث: محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال ، والمهارات والتكنولوجيا وفنون الإدارة الحديثة ولا زال حوار القبول أو الرفض قائما حول الاستثمار الأجنبي المباشر من النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى نفسر هذا الرفض أو القبول بطريقة جيدة يجب أن نتطرق إلى دوافع كل من البلد المضيف والمستثمر

[1] محمودي مراد ، ***التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي*** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2006 ، ص32.

الأجنبي في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر ، إن قرار الاستثمار في أي دولة ما ، لا يعود لصاحب المشروع وحده ولا إلى الدولة المضيفة وحدها ، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات وتكتنفه مجموعة من العوائق لذلك تسعى الدول المضيفة إلى منح مجموعة من المحفزات والضمانات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المانح الاستثماري الملائم.

المطلب الأول: دوافع ومحفزات الاستثمار الأجنبي:

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو ارتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها ، " ويقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية ، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة"[1]. لذلك وجب تجسيد سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي.

I. الدوافع:

الاستثمارات الخارجية هي شكل من أشكال انتقال رأس المال من دولة إلى دولة أخرى ، وهذا الانتقال يقوم على أساس دوافع اقتصادية سواء بالنسبة للدولة المصدرة للاستثمار أو الدولة المستوردة له ، والتي سوف نوجزها في النقاط التالية:

أولا: أهدافه بالنسبة للدول المضيفة للاستثمار:

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف استراتيجية ، والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الاقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي:

1) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
2) الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية والمحلية المتوفرة لهذه الدول.
3) المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
4) خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
5) نقل للتقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.
6) توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
7) تحسين المركز التنافسي للدولة
8) المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية.

[1] صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان43- 44 ، 2008. ص 110.

ثانيا: الأهداف بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار:

من الأهداف التي تسعى الدول المصدرة للاستثمار بلوغها ما يلي:

1. الدوافع الاقتصادية :

إن الدوافع والأهداف الاقتصادية تعتبر المحرك الرئيسي للقيام باستثمارات خارجية ، وهي تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية المحلية والدولية القائمة ويمكن اختصارها فيما يلي:

1.1 المردود الاقتصادي المرتفع :

"يعتبر من أهم الأسباب التي تشجع على القيام باستثمارات أجنبية ، في دولة أخرى كما هو الحال في التوازنات الاستثمارية على المستوى المحلي فإن قرارات الاستثمار في دولة أجنبية تحددها دوافع تخفيض المخاطر وزيادة العائد"[1].

2.1 السيطرة على الأسواق الخارجية :

للاستثمارات الأجنبية هدف آخر غير مباشر يتمثل في السيطرة على الأسواق الخارجية وخاصة في الدول النامية والقضاء على أية منافسة فيها. ولا تقتصر هذه السيطرة على المنتجات النهائية فحسب بل" تشمل أيضا أسواق المواد الخام التي كانت تحت سيطرة الشركات الأجنبية حفاظا وتأمينا لمصادر المواد الضرورية للصناعات في الغرب. ولهذا سيطرت الشركات الأجنبية على منابع النفط الخام في الوطن العربي ، ومناجم الحديد والفحم...الخ"[2].

3.1 محاربة التضخم النقدي في الاقتصاد الوطني المحلي:

تتجسد الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية في محاربة ظاهرة التضخم الحاصل في الدول التي لديها موارد مالية فائضة تزيد عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، ولكي لا تتعرض هذه الدولة إلى المزيد من الضغوط التضخمية المحلية نتيجة لزيادة عرض النقود فإنها تعمل على استثمار الفوائض المالية خارجيا.

2. الدوافع غير اقتصادية :

بالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية للاستثمار الأجنبي هناك دوافع أخرى غير اقتصادية تتمثل في:

1.2 الأهداف السياسية :

إن لرأس المال الأجنبي أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ، حيث" تنقص فيها المدخرات المحلية وتنعدم القدرة على إنشاء المشاريع التنموية فيها وكنتيجة لهذه الحاجة لرأس المال المستورد تخضع الدول النامية للكثير من الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول

[1] هيثم صاحب عجام ، ***نظرية التمويل*** ، دار زهران ، الأردن ، الجزء الأول ، 2001 ، ص83- 85.

[2] نفس المرجع ، ص 86.

المستثمرة وتمليها على الدول النامية لتحقيق هدف أو أهداف سياسية خاصة بالدول المستثمرة"[1].

2.2 الأهداف الإستراتيجية:

الأهداف الإستراتيجية هي التي تسعى الدول المستثمرة لتحقيقها من وراء تشجيعها القيام بالاستثمارات الأجنبية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ الحفاظ على مصادر الطاقة: ويعتبر هذا من أهم الأهداف الإستراتيجية في عالم اليوم ويتم ذلك من خلال القيام بالاستثمارات في هذا القطاع ، وهذا ما يلاحظ في أجزاء كبيرة من المنطقة العربية وفي الاستثمارات الهائلة في قطاع النفط والغاز.
- ✓ الإمدادات المستمرة بالمواد الخام والحفاظ على مصادر الأمن الغذائي: تقوم العديد من الدول من خلال استثماراتها الخارجية بدعم صناعتها المحلية عن طريق تحقيق وتأمين إمداد مستمر لها بالمواد الخام.
- ✓ الحفاظ على مصدر هام من مصادر الإيرادات (العملة الصعبة). تشكل الاستثمارات الخارجية مصدرًا هامًا من مصادر الإيرادات المالية بالعملات الأجنبية.

II. المحفزات:

يمثل مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني. ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج ، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا هي:

1.2 الاستقرار السياسي

نعني به استقرار الأوضاع الأمنية بمعنى توفر الأمن والطمأنينة ، ويؤثر المناخ السياسي السائد في البلد على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال ، " والمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية ، وقد يصبح الأمر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات ، ويمكن حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها"[2].

2.2 الاستقرار الاقتصادي

- ✓ يتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية ، واقعية النظام الضريبي.
- ✓ كفاءة النظام المصرفي وإمكانية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج دون قيود.

[1] هيثم صاحب عجام ، مرجع سبق ذكره ، ص85.

[2] صبح محمود ، ***التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية*** ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، جمهورية مصر العربية ، 2000 ، ص90.

- ✓ وجود الضمانات والامتيازات ، وخفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج.
- ✓ نظام نقد قابل للتداول الحرّ دون قيود ، سوق مالية للأسهم وبورصة حرّة.
- ✓ مصارف تقدم تسهيلات وقروض بفائدة متدنية.
- ✓ سوق داخلية واسعة ، وقدرة شرائية كبيرة لدى المستهلكين.
- ✓ ضمان الاستثمارات من جميع المخاطر التجارية وغير التجارية ، استقرار العملة وغيرها.

وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية ، لأن ذلك سيدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد أو للتخفيف منه ، وذلك اعتمادا على السياسات النقدية والمالية التقليدية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية وأسعار الصرف.

3.2 وفرة الموارد

- ✓ الموارد الطبيعية: المياه ، المعادن ، الطاقة ، المواد الأولية ، الأراضي ، الطقس..
- ✓ الموارد البشرية: اليد العاملة ، الكفاءة والمهارة.
- ✓ الموارد التكنولوجية: مراكز الأبحاث ، المخابر ، معرفة التسيير...
- ✓ الموارد المالية: وفرة رأس المال المحلي ، بها ترتفع القدرة الشرائية للأفراد وبذلك يمكن استيعاب التدفقات من السلع والخدمات ، وتؤدي ندرة رأس المال المحلي أو هروبه إلى الخارج إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد ، ومعاناة الاقتصاد من الاختلال ، وهذا ما يدفع إلى الاستدانة.

4.2 انخفاض تكلفة الإنتاج

يتجه المستثمرون الأجانب إلى بلدان أخرى باحثين عن فرص تقليل تكاليف الإنتاج نظرا لارتفاعها في بلدهم الأصلي من جهة ، ولمتطلبات المنافسة الدولية التي تقتضي التحكم في الأسعار من جهة أخرى ، وبالتالي العمل على عقلنة التكاليف وهذا ما يمكن من تحقيق وفورات الحجم. وعليه فالمستثمرون الأجانب يبحثون عن المناطق التي تكون تكلفة الإنتاج فيها أقل ارتفاعا مثل: انخفاض أسعار المواد الأولية والمرافق العمومية (كالكهرباء والمياه مثلا) ، ضعف الأجر الساعي(تكلفة اليد العاملة الرخيصة).

5.2 الإطار القانوني والتنظيمي المناسب

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة متوافقة مع بعضها ، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد ، تطبق دون التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين. و"تتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في نظام الضرائب ، قانون الجمارك ، قوانين العمل ، فعالية وعدالة النظام القضائي ، القانون التجاري والمنافسة ، قانون حماية المستهلك ، قانون الإشهار"[1]... إلخ.

[1] النجار سعيد ، ***نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي*** ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، مصر ، 1991 ، ص131.

و يهتم المستثمرون الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين ، وبإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكية ، أو تضمن التعويض السريع والكافي في حالة المصادرة ، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

فالإطار القانوني المشجع للاستثمار لا يتمثل في زيادة المزايا وإنما في تقليل احتمالات المخاطر وبث الثقة في العلاقات الاستثمارية ، ولا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات والإجراءات والقرارات وإتاحتها للمستثمر ، فلا يمكن إعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة وجيدة ، تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن ، والتنبؤ بالمستقبل. وتشمل الشفافية وضوح التشريعات وتفسيراتها وثباتها ومعرفة اتجاهات تغيرها.

ولأنظمة الاستيراد والتصدير والجمارك دورا هاما في خلق مناخ ملائم للاستثمار ، ونجد في معظم البلدان المضيفة لاسيما النامية منها بأن أنظمة الاستيراد وإجراءاتها (انطلاقا من إجازة الاستيراد وانتهاء بالتخليص الجمركي ومرورا بالمعاملات المصرفية) تتصف بالروتين وتحتاج الكثير من التطوير إضافة إلى الرسوم الجمركية المرتفعة تكبح الاستثمار لأن المستثمر يقارن تكاليفه بتكاليف منافسيه الدوليين.

أما الجانب التنظيمي والإداري في إطار التعامل مع المستثمرين ، فلقد قام العديد من البلدان بإنشاء هيئة أو جهاز (وكالة) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين قصد تقليص الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح ، وعدم تكليف المستثمرين باللجوء والاتصال بالعديد من الهيئات مثل وزارة المالية ، العمل ، التجارة ، الطاقة ، النقل ، الصحّة ...إلخ.

وهناك عاملا آخر" يرتبط بالأنظمة السياسية والهيئات الحكومية وهو فعالية الإدارة العمومية والتي يتمّ تقديرها من خلال درجة تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، ومدى توفر وشفافية المعلومات للمستثمر"[1].

6.2 توافر الهياكل القاعدية

تشمل تلك المرافق التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التي تؤمن عمل المستثمرين الأجانب بكفاءة ، وتتمثل في:الهياكل المرتبطة بحركات وتدفق السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص كشبكة الطرق الكباري ، المياه ، الكهرباء ، المواصلات السلكية واللاسلكية ، وسائل الاتصالات كالهاتف والانترنيت ، المواقع الصناعية ، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك ، شركات التأمين ، الفنادق ، قاعات الاجتماعات ، بيوت الخبرة الفنية والمالية والاقتصادية ، بنوك المعلومات التي تقدم للمستثمرين الدراسات والاستشارات الضرورية لأي استثمار ناجح ، إضافة إلى هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والإنتاجي كالمستشفيات ، مراكز الصحة ، المدارس

[1] Nadir Krim, ***stratégies d'attractivité des investissements étrangers et Marketing International***, Boumerdes, Alger, N°01 Octobre 1997, P39.

والمعاهد والجامعات ، مراكز السياحة ، مراكز البحث والمخابر.

ويساهم توافر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار مع الانطلاقة السريعة للمشاريع الاستثمارية (ربح الوقت) ، فعدم توافر هذه الهياكل قد يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين ، وفي حالة إقبالهم قد يكون المشروع معرضا للفشل.

7.2 الحوافز الجبائية والمالية

تعرض البلدان المضيفة على المستثمرين الأجانب الراغبين في تحقيق استثمارات فوق ترابها حوافز جبائية ومالية والمتمثلة في:

- ✓ **الحوافز الجبائية:** عادة ما يأخذ هذا النوع من الحوافز شكل إعفاءات لمدة قد تصل إلى 10 سنوات ، وللحوافز الجبائية عدة أشكال نذكر منها:

1. استثناء الحقوق الجمركية والرسوم على الواردات ، وتطبق على الموارد الأولية والمعدات والتجهيزات المستوردة والتي تدخل في العملية الإنتاجية.
2. إعفاء كلي أو جزئي من مختلف الرسوم والضرائب وفق الأنظمة الضريبية المعمول بها في مختلف البلدان ، وهناك إعفاء ضريبي مؤقت (مثل الإعفاء من الضريبة على المداخيل لمدة تتراوح ما بين 3 سنوات و5 سنوات) ، إلا أنه عادة ما ترغب بعض الشركات الأجنبية في تمديد مدة الإعفاء وغالبا ما تنجح نظرا لقدرتها على تهديد البلد بالرحيل.

و تجدر الإشارة إلى أن الإعفاء الضريبي ليس العامل الأهم في مناخ الاستثمار ، فالأمر يتطلب أن تكون الضرائب معتدلة ، لأن المبالغة فيها تطرد الاستثمارات ، ولكن المبالغة في الإعفاءات تحرم الدولة من موارد (عادة ما تخصص للإنفاق على مستلزمات مناخ الاستثمار مثل الهياكل القاعدية) ، وهذا فضلا على أن هذه المبالغة تؤدي إلى اتجاه المستثمرين الأجانب نحو المشاريع الصغيرة سريعة المردود دون التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تقدم مردودها في زمن أطول.

- ✓ **الحوافز المالية:**

مثل تقديم قروض بمعدلات فائدة منخفضة ومشجعة ، تقديم معاملة تفضيلية بالنسبة للمواقع المستأجرة للمستثمرين ، تقديم حوافز أخرى مثل الإهتلاك المتسارع ، القرض الضريبي ، وغيرها إضافة إلى التحويل الحرّ والتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.

8.2 العلاقات الاجتماعية-الثقافية

إن إقليم أي بلد هو مكان تنشأ فيه علاقات اجتماعية وثقافية ، فالقدرة على تسهيل إدماج المستثمر في الوسط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف يعد أحد اهتمامات الحكومات. "وعادة ما يركز المستثمرون الأجانب على البعد الاجتماعي للبلدان المضيفة ، وذلك بمعرفة مثلا :نمط

المعيشة ، التعليم ، الصحة ، معدل الفقر ، معدل البطالة ، معدل نمو السكان ، العادات والتقاليد ، النقابات العمالية (عدد ومدة الإضرابات ، معدل الغيابات ، مواضبة العمال..) ، اللغات المستعملة وغيرها"[1].

9.2 الحماية الجمركية

لقد سعت حكومات البلدان المتقدمة إلى التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية ورفع القيود على التجارة الدولية في الدورات الثمانية لمنظمة الجات GATT لا سيما دورة طوكيو التي أقرت تخفيض الحواجز الجمركية لآلاف المنتجات الصناعية لمدة 8 سنوات (إلى غاية 1987) ، مع السماح للبلدان الأعضاء بفرض قيود على الواردات التي تهدد الصناعات الناشئة.

إلا أنه بعد عام 1987 ، اتجهت البلدان نحو إقامة تكتلات إقليمية وفتح مناطق التجارة الحرّة غير أنه برزت خلافات بين الثلاثية (الولايات المتحدة ، واليابان) في مجال صناعة السيارات والقطاع الزراعي ورغم طرح هذه الخلافات في دورة الأرغواي (1986-1993) إلا أنه لم يتّم التوصل إلى حلها.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره

1. المعوقات:

يمكن حصر معوّقات الاستثمار في الدول المضيفة للاستثمار في العقبات القانونية والتّشريعية والعقبات التّنظيمية والإدارة والمالية ، بدءا من تعدّد سعر الصّرف وعدم ثباته وسياسة التّسعير والقيود على تحويل العملة وتحويل الأرباح ورأس المال ، وغياب أسواق المال.

1. 1 العائق القانوني والإداري

على الرغم من جودة التشريعات الدول في مجال الاستثمار وإلمامها بشتى العناصر القانونية والتشريعية التي تهم المستثمر الأجنبي لحماية أمواله وتحويلها ، إلا أن هذه التشريعات وكغيرها من التشريعات الأخرى تفتقر إلى التجسيد والتطبيق.

1. 2 عراقيل سياسية وأمنية:

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري ، حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني ، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار. وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم ، الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

ويتأثر المناخ السياسي ولأمني بمجموعة من العوامل ، نوجزها فيما يلي:

- ✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

[1] Nehmé Claude, ***stratégies commerciales et techniques internationales***, Ed: d'organisation, Paris, France 1992, P88.

- ✓ موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ النزاعات السياسية وعدم الاستقرار الإقليمي.

1. 3 القيود القانونية الضريبية والنقدية :

يسعى المستثمر من وراء توظيف واستثمار أمواله في إقليم دولة معينة عموما للحصول على عوائد مجزية وتوسيع نطاق نشاطه. ولما كانت الضريبة في الدولة المستقطبة للاستثمار وقواعد فرضها وجبايتها والإعفاء منها بشأن كبير في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها. وإن حاجة المشروع الاستثماري لاستيراد الآلات وقطع الغيار اللازمة لتشغيله تتطلب من الدولة التي يزاول النشاط التجاري فيها توفير النقد الأجنبي اللازم لذلك ، ومن تم يكون لقواعد الرقابة على الصرف الأجنبي والقيود النقدية تأثير كبير على حجم رأس المال الوافد إلى الدولة وعلى أبعاد واسعة لاستثماره.

أ- القيود القانونية الضريبية:

من المتفق عليه في القانون الدولي "بأن لكل دولة ذات سيادة الحق في أن تفرض ما تشاء من ضرائب أو رسوم على الأشخاص أو الأموال الموجودة في إقليمها أو على الأرباح والدخول التابعة من مصادر داخل حدودها. والسياسة الضريبية التي تنتهجها الدولة المستقطبة للاستثمار في مواجهة الاستثمار الأجنبي يمكنها أن تكون سلاحا ذا حدين ، فقد تكون عائقا يخول دون تدفق رأس المال الأجنبي إلى تلك الدولة ، وقد يكون حافزا يشجعه على الوفود إليها"[1].

✓ الأساس القانوني لخضوع المستثمر الأجنبي للتشريعات الضريبية في الدولة المضيفة للاستثمار:

إن خضوع المستثمر الأجنبي للضريبية في الدولة التي يزاول النشاط التجاري فيها إنما يعد مقابلا لما توفره له تلك الدولة من الحماية والأمن والطمأنينة ، إضافة إلى إقامته في إقليمها وتملكه مالا أو قيامه بتصرف قانوني فيها ، تملك الدولة المستقطبة للاستثمار حرية واسعة في فرض الضرائب ، بمختلفة على الأجانب الذين يمارسون نشاط استثماريا في إقليمها ، بل أنها تفرض عليهم أعباء مالية تفوق تلك المفروضة على الوطنيين ، بشرط عدم اتسامها بطابع المصادرة وإلا عدا ذلك تعسفا منها في استعمال الحق.

✓ القواعد والإجراءات الضريبية العائقة للاستثمار:

[1] دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

يمكن للقواعد والإجراءات الضريبية التي تطبقها الدولة المستضيفة لرأس المال أن تكون عائق الاستثمار كالازدواج الضريبي الذي يعرف بأنه فرض الضريبية نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته بالنسبة إلى مال نفسه في المدة نفسها ويشترط لتحقيق الازدواج الضريبي توفر أربعة شروط هي وحدة الشخص المكلف بأداء الضريبية ووحدة المال الخاضع للضريبة ووحدة الواقعة المنشئة له ووحدة الضريبية المفروضة.

إن الازدواج الضريبي يمثل عقبة مهمة أمام استقطاب رأس المال الأجنبي إلى الدول المختلفة للاستثمار فيها ، والعلة في ذلك تكمن في أن الازدواج الضريبي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه تطرأ لتعدد الدول التي تدعي اختصاصها بفرض الضريبية ، كما أنه يؤدي التقليص العوائد التي كان المستثمر يأمل في تحقيقها ومن ثم فإن هذا الازدواج في الضريبة يمثل عائقا كبيرا أمام انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المختلفة

كذلك "التمييز في فرض الضريبة بين الوطنيين والأجانب ، وإن كان مشروعا من وجهة النظر القانونية إلا أنه قد يعرف تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول المستضيفة التي تتضمن تشريعاتها الضريبية مثل هذا التمييز وذلك خشية تحمل أعباء مالية كبيرة قد ترتبها تلك الضرائب"[1].

ب- القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية:

يقصد بذلك مجموعة القيود القانونية ، التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمار على المدفوعات الدولية كالقيود المفروضة على حرية دخول وخروج رأس المال أو قابلية للتحويل ، بعبارة أخرى "فإن أي تدخل من قبل الدولة في حرية تحويل عملة دولة معينة إلى عملة دولة أخرى يعد رقابة على الصرف الأجنبي ، حيث تفرض الدولة رقابة قانونية فعالة على كل معاملات المتعلقة بالصرف الأجنبي كأن تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج بيعها السلطات الرسمية ، إما بشكل مباشر أو بواسطة أحد المصارف التي يرخص لها بذلك ، مقابل عملة وطنية"[2].

1. 4 عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

تعد العوامل الاقتصادية عموما ، وبشكل خاص الاستقرار السياسي للدولة عاملا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي إليها. إذ أن المستثمر يسعى أساسا من وراء استغلال أمواله ووحداته الإنتاجية في الدول الأخرى إلى تحقيق عوائد مجزية ، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة التي يزاول النشاط التجاري فيها مستقرا ، بحيث يمكنه التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية والتجارية التي تتعرض نشاطه لكي يستطيع التأمين منها وتجنب أثارها السلبية ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يعوق الاستثمار الأجنبي في حالتين هما تخفيض قيمة العملة الوطنية ، والتضخم.

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص109.

[2] دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص123.

أ- تخفيض قيمة العملة الوطنية:

يقصد بذلك أن تقرر الدولة تخفيض قيمة الوحدة النقدية الوطنية* مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية أي إنقاص ما تمثله من عدد الوحدات النقدية الأجنبية ، ومن هناك فإن هذا الإجراء يؤدي بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج.

"وتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية فتزداد بذلك صادرات الدولة ، كما أن تخفيض العملة يؤدي إلى تقليص الاستيراد ، وذلك لارتفاع قيمة العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية"[1].

ب- أثر التضخم في إعاقة الاستثمار:

يعرف التضخم على أنه" زيادة محسوسة في كمية النقود ، أو عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة والزيادة الدائمة في كل مكان عرض النقود"[2].

يتضح مما تقدم أن التضخم يرتكز على زيادة كمية النقود انطلاقا من أنه يؤدي إلى انهيار قيمة الوحدة النقدية بسبب الزيادة الكبيرة في عرض النقود دون أن يرافق ذلك مماثلة في السلع والخدمات.

يعد التضخم في الواقع ظاهرة اقتصادية نصيب الاقتصاديات المختلفة الرأسمالية منها الاشتراكية ، كما يعد من جهة أخرى مظهرا واضحا من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي ، إذ يبعث على عدم الثقة والطمأنينة ولذلك يمثل عائقا في طريق الاستثمار الأجنبي بسبب تناقص رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدولة وهجرتها إلى الخارج ، حيث أن "استمرار التضخم لا يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فحسب بل والأموال الوطنية أيضا"[3].

1. **5 معوقات أخرى:** هناك معوقات أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ انعدام مراكز وأنشطة البحث والتطوير في الكثير من الدول إلى جانب قلة الإمكانيات المادية والمادية والمالية المتاحة لها.
- ✓ أساليب الترويج للاستثمار المباشر الأجنبي مازالت تقتصر على الطابع الكلاسيكي ولم ترتقي بعد إلى المستوى المطلوب من خلال إقامة مكاتب متخصصة لذلك في الخارج مثلا. وعدم وجود دقة في البيانات والمعلومات حول الفرص الاستثمارية والبيئة الاستثمارية عموما ، بالإضافة إلى قلتها لعدم تكريس التسويق لها وخاصة التسويق الالكتروني.

* إن تخفيض قيمة العملة الوطنية يختلف عن انخفاض قيمتها في السوق الصرف ، فالانخفاض إجراء إرادي يحدث نتيجة لتلاقي قوى العرض والطلب الطبيعية في سوق الصرف ، أما التخفيض فإنه إجراء إرادي يحدث نتيجة لقرار قانوني تتخذه السلطة النقدية في الدولة بناء على سياسة ترسمها لنفسها.

[1] دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 133-134.

[2] رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

[3] دريد محمود السامرائي ، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

- ✓ غياب الكثير من الحوافز التمويلية بما فيها شح النقد الأجنبي في العديد من الدول المستضيفة للاستثمار.
- ✓ مشكل ضعف الخدمات للمستثمرين.
- ✓ ضيق الأسواق التجارة والعقارية بالدول المستقطبة للاستثمار.

تلك المعوقات هي التي أدت إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن تحقيق حجم كبير من الاستثمارات في كثير من الدول ، في الوقت الذي لا يحجم فيه هؤلاء عن تحقيق المزيد منها في الدول المتقدمة بما فيها عدد محدود من الدول النامية ، ومن جانب أخر فإن هذه المعوقات من حيث وجودها وحدّتها وتأثيرها تختلف من دولة إلى أخرى.

2. مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي التي تكون ناجمة سياسية ، قانونية وغيرها من العوامل. وهذه الأخطار لا تنصب على أصل الاستثمار فقط بل تقع أيضا على دخله ، فكل مستثمر أجنبي يكون على بينة من الأخطار التي سيقابلها.

2. 1 المخاطر السياسية:

يعرف "بريلي مايوز MAYERS et BREALY المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمرين الأجانب في نقض الحكومة لوعودها لسبب أو لأخر وذلك بتنفيذ لقرار الاستثمار تتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير إلى مخاطر استيلاء الحكومة الأجنبية كلية على عمليات الشركة ونظرا للنتائج الخطيرة المترتبة على ذلك فيجب على الشركات المتعددة الجنسيات تخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى"[1].

من الأسباب المتبعة هي ربط العمليات الفرع الأجنبي بالشركات الأم كأن تعمد عمليات الفرع الأجنبي كليا الخبرة النفسية والفنية والتكنولوجية التي تزود بها الشركة الأم وأن تكون منتجات الفرع ممثلة في مادة وسيطة تستخدم في عمليات الشركة الأم مثل هذه الترتيبات من شأنها أن تضعف من سعي الحكومة الأجنبية للاستيلاء على الشركة وهناك أسلوب أخر تستعمله الشركةFORD الأمريكية للسيارات وذلك بأنها تعتمد بصنعها في دولة ما جزء معين من أجزاء السيارة وتعتمد بصنع جزء أخر في دولة أحرى لتجعل من شأنها الشركة غير ذات قيمة وهو ما يعني تخفيض التبعية السياسية. كذلك" يجب على الحكومة أن تتخذ من الترتيبات ما يضمن عدم نقص الحكومة الأجنبية لالتزاماتها كأن تقوم شركة أمريكية بالبحث عن البترول في الصحراء الجزائرية وبنص العقد بأن تتولى الحكومة الجزائرية توفير البنية الأساسية في المقابل حصولها على 25٪ من الأرباح المتولدة لمدة 20 سنة ذلك بحصولها على قرض من البنوك العالمية ذات السمعة لتمويل

[1] منير إبراهيم هندي ، ***الفكر الحديث في مجال التمويل*** ، مكتبة المعارف ، الاسكندرية ، 1998 ، ص 480.

العمليات"[1].

وهناك قيود أخرى أو نوع من المخاطر السياسية تتمثل في وضع قيود على تحويل الأرباح المتولدة إلى الشركة الأم في الشكل توزيعات وذلك بتقديم قروض إلى الفرع الأجنبي. بدلا من تدعيم رأس المال والحصول على العائد في شكل فوائد.

2.2 مخاطر أسعار الصرف:

يتعرض المستثمرون الأجانب إلى نوع من المخاطر تسمى بمخاطر سعر الصرف أو التبادل الناجمة عن التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم بسبب عوامل أخرى.

وكما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات المتعددة الجنسيات ، تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح Cushman أن الشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة ، كما أوضح أن الشركات المتعددة الجنسيات تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف ، لتحديد التدفقات الاستثمارية ، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها.

2.3 أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل:

تتمثل في "عدم تمكن المؤمن من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو استبدال الاستثمار ، في هذه الحالة يجب أن تكون أسبابها سياسية ، طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر"[2].

2 .4 أخطار مرتبطة بملكية الاستثمار:

وتحدث عندما:

- ✓ يصعب على المؤمن أن ينفذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار.
- ✓ تحطم شركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كلية أو جزئية.
- ✓ عرقلة المؤسسة الأجنبية بصفة كلية أو جزئية.

[1] المرجع نفسه ، ص481.

[2] عراب فاطمة الزهراء ، ***تحليل مناخ الاتثمار الأجنبي المباشر والاعمال في الجزائر خلال الفترة1980-2004*** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، جامعة وهران ، 2008 ، ص50.

المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية المحلية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية ، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الإقليمية والدولية ، وغالبية المؤلفات في هذا المجال تبدأ بالتفرقة بين التنمية والنمو ويجتهد كل اقتصادي في إضافة المزبد من الفروق بين المفهومين ، إلا أنهم متفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة ، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن الإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم للإشارة للبلدان المختلفة.

ويعتقد بعض الاقتصاديين والسياسيين أن أهم عقبة تعوّق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي الافتقار إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال. يرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار الأجنبي.

لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة في أضعف نقطتها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التنمية ، أبعادها ومستلزماتها

في البداية وقبل التطرق إلى التنمية المحلية بمختلف جوانبها يجب الإشارة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وماذا نعني بها ، والتي يمكن تعريفها كما يلي:

" أنها عملية تسمح بالانتقال من حالة التخلف إلى التقدم محدثا بذلك تغييرات جذرية وهيكلية في البنيان والهيكل الاقتصادي ، فهي تمثل دخول الاقتصاد القومي مرحلة النمو الذاتي"[1].

و تعرف أيضا" أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج".[2]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن التنمية تمس الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية...الخ ، ومن هذا المنطلق فإن التنمية هي عملية تحديث وتطوير للمجتمع ، حيث تسمح بزيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن ، أي أن التنمية تكون لفترة طويلة وتسمح بتوزيع عادل للدخل لصالح الطبقة الفقيرة للتخفيف من حدة الفقر والقضاء على الطبقية في المجتمع.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، ***التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ،*** الدار الجامعة الاسكندرية ، ص 76.

2 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، ***اتجاهات حديثة في التنمية*** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 ، ص17.

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية ، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين :" أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن"[1].

أما التيار الآخر ، فقد تمثل في دول العالم الثالث النامية ، وعرف التنمية على أنها ، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية- اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عدم المساواة ، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة ، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

ومع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية ، فقد تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا تشكل المعدلات الإنتاجية العالية ، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم ، السمة البارزة فيه. لقد ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. لذا ، فالتنمية بمفهومها الشامل ، ليست عملية اقتصادية فحسب ، وليست عملية اجتماعية فحسب ، وليست عملية سياسية فحسب ، وليست عملية ثقافية فحسب ، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها ، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي ، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق ، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته.

وعلى هذا يمكن **تعريف التنمية** المحلية كما يلي:

1. **التنمية المحلية**:

التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية للتنمية على المستوى الوطني ، فمواطنو المجتمعات المحلية (ريفية_ حضرية) هم الذين يقع على كاهلهم سداد أعباء فاتورة التنمية الوطنية ، وعلى جانب آخر فهم المستهدفون النهائيين من هذه التنمية الوطنية ، ومن ثم فمن الضروري أن تكون أنشطة التنمية المحلية والتي تتفاعل مع هؤلاء المواطنين بشكل مباشر ويومي جزءا عضويا جوهريا في خطة التنمية الوطنية ، بما يمكنهم من جني ثمار التنمية الوطنية أولاً بأول ، ولتزداد قناعتهم بما تفرضه عليهم التنمية من أعباء فيشاركون فيها برضاء وقناعة تؤمن استدامة هذه التنمية المحلية – الوطنية واستمرارها.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص77.

وتعد التنمية المحلية من المهام الإلزامية للدولة حيث أن خطة التنمية على المستوى الوطني تؤكد على ضرورة تنوع موارد الاقتصاد الوطني والعمل على تأسيس مراكز نمو إقليمية قائمة على التوزيع الجغرافي ودراسة التجمعات من المدن الكبيرة والصغيرة داخل الأقاليم وبين الأقاليم المجاورة لتحديد وظائفها وأنماط إنتاجها الرئيسية ، ومن ثم تخصيص الاستثمارات العامة في إقامة البنى التحتية والفنية والاجتماعية. ويتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في" تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في هذه المنطقة ، وإشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية"[1] ، بالإضافة إلى :

- ✓ تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.
- ✓ التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.
- ✓ إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميّزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني ، وبصفة خاصة للمناطق التي ما زالت إمكاناتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب ، ولتوفير مزيدٍ من فرص العمل للشباب ، ولتقليص التفاوت الداخلي بين مختلف الأقاليم.

ويتم ذلك في عبارة عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2. مراحل التنمية الاقتصادية

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية واختلاف مستوياتها ومجالاتها ، ما يعكس ضرورة الاستغلال الأمثل لهذه الموارد والموارد والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية. التي يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لا بد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الكوادر الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...الخ. وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

[1] Pierre Dallence , luc lecru, croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de seuil,1999 , p152.

المرحلة الثالثة: تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة.

المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

3. أبعاد ومستلزمات التنمية

''من المفهوم السائد للتنمية التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة وبمقتضى بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع يقتضي إضافة أبعاد متعددة ومختلفة تشمل أبعاد مادية واجتماعية إنسانية ، وبعد سياسي ودولي للتعاون''[1] ، وذلك على النحو التالي:

- ✓ أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- ✓ أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.
- ✓ أن تضمن عملية التنمية تحقيق نموا متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.
- ✓ أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
- ✓ أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- ✓ أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

ويمكن اعتبار هذه الأبعاد الستة هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم ، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

ونتيجة لتدهور الأوضاع في الدول المتخلفة ، فقد اتجه الفكر التنموي الحديث إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية ، ومحاولة وضع إطار نظري يحدد الأهداف التي يجب الوصول إليها والسياسات اللازمة لذلك. الشيء الذي يتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لإنجاز مهامها ، والي تمثل عوامل الإنتاج ، وهي" رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا ، الموارد الطبيعية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم

[1] مدحت محمد القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأنماط الثقافية والعادات والتقاليد ، والمفاهيم ونظم التعلم ومشاركة الشعوب في عملية التنمية"[1].

ويعتبر السلوك الاقتصادي لسكان الإقليم ونظرتهم للتنمية والنمو من أهم متطلبات التنمية ويعتبر السبب الرئيسي في اختلاف مستويات التنمية بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية. ولهذا المتطلب بعدان:" أحدهما جدية السكان واهتمامهم وقيامهم بأعمال حسبما يمليه الضمير الحي اليقظ وتفانيهم في العمل واستعدادهم لاستغناء عن الاستهلاك في الوقت الراهن أملا في زيادة مكاسبهم في المستقبل (المقدرة على الادخار) ، والبعد الثاني لهذا المتطلب أن يكون السكان قادرين على تقويم الفرص الاقتصادية المتاحة والاستثمارات الممكنة بدرجة كافية ، وأن يكونوا على استعداد لتحمل المخاطر المقبولة من أجل المكاسب الاقتصادية المستقبلية"[2].

ويمكن أن نستعرضها في يلي:

- ✓ تراكم رأس المال: فهو عنصر إنتاجي يتصف بالندرة في البلدان النامية ، ويحكم كونه عنصرا في العملية الإنتاجية يتخذ رأس المال شكل السلع الدائمة المستخدمة لإنتاج سلع أخرى استهلاكية ، أو رأسمالية إنتاجية بذلك تصبح السلع حصيلة لعملية تكون رأس المال ذا الطابع الطويل الأجل. وكذلك أكد" "آرثر لويس" أن نجاح عملية التنمية يتوقف على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي"[3].
- ✓ "إعطاء الأولوية للاستثمار في إنشاء طاقات إنتاجية صناعية ، أي إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية ، ولابد من التصنيع للقضاء على التخلف من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية ، حتى يمكن تطوير مختلف أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع"[4].
- ✓ وجود نظام سياسي متسق وفعال يرعى المؤسسات الرأسمالية كالملكية الخاصة وحرية الانتقال المهني والجغرافي.

أما الافتراضات الأخرى فهي بمثابة الشروط النهوض بالتنمية لابد من توافرها عند الابتداء وتواجدها بما يتضمن.

- ✓ توسع الاتجاه السوقي للاقتصاد وجود نظام صيرفي وأسواق رأس مال عالية التنظيم.
- ✓ بعد الشروع في التنمي.

---

[1] *المرجع نفسه ، ص 134.*

[2] محمد حامد عبد الله ، ***الاقتصاد الإقليمي*** ، مطابع جامعة الملك سعود ، 1998 ، ص70.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، ***مرجع سبق ذكره*** ، 2006 ، ص156-157.

[4] المرجع نفسه ، ص161.

- ✓ درجة معينة للخبرة الإدارية.
- ✓ درجة معينة للمهارة العمالية المطلوبة للتنمية.

ونلاحظ من خلال ذلك القيام بادخارات إضافية وباستثمار إنتاجي ، أن جميع الادخار في البلدان النامية تستعمله بسب النمو السكان لمجرد الحفاظ على المقدار الحالي من الرأسمال للفرد العامل إذا ما أرد إدخال وسائل إنتاجية أكثر كفاءة أو زيادة مقدار الحالي من الرأسمال للفرد العام.

المطلب الثاني: مؤشرات وعقبات التنمية المحلية

1. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواءا لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف ، أو لتقييم النتائج ، ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليلة للتنمية الاقتصادية والبشرية.

1.1 معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي.

أ- الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ" "ميد" "Mead" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل"[1] ، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول ، وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) ، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر ، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى دولة.

ب- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ت- معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم ، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، 2006 ، ص89.

تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق ، ويرى بعض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة ، أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق ، وعلى العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به ، لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

2.1 المعايير الاجتماعية:

"يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من متغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذا الجوانب لتعليمية والثقافية"[1] ، وفيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

أ- معايير صحية:

من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان ، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.

ب- معايير تعليمية:

إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا ، وأن هذا الضرب من الاستثمار ، الاستثمار البشري ، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- ✓ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

ج- معايير التغذية:

إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية ، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص94-95.

انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:

- ✓ متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.
- ✓ نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

3.1 المعايير الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية ، الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة ، إلا أن الوضع وعلى الأخص من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة. ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والمدينة ، كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي. وأهم تلك المؤشرات[1]:

- ✓ الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- ✓ نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة ، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

2. عقبات التنمية المحلية

تلزم التنمية الاقتصادية توافر عدد من الشروط التي تتطلب تهيئة الإطار الملائم لها ، ويواجه هذا التغيير عدد من العقبات ترجع إلى البنيان الاقتصادي القائم ، وتمسك المجتمع بالأوضاع القائمة ومقاومة عملية التغيير هذه.

ومن المسلم به أن ضآلة الانجازات الاقتصادية تعزى أساسا إلى عدد كبر من المعوقات الرئيسية التي واجهت تجارب التنمية خلال العقود الماضية ، وساهمت انعكاساتها وإفرازاتها

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

السلبية في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وإيصالها إلى ما عليه في الوقت الراهن من ركود تنموي ، وتدهور في الدخل الفردي ، وتزايد في تفشي البطالة والفقر والأمية ، ومن هذه المعوقات:

1.2 عدم توفر الاستقرار الاقتصادي وعلى وجه الخصوص عدم استقرار السياسات المالية والنقدية ، وغياب شبه كامل للسياسات الاقتصادية التنموية ، وتغير شبه دائم للخطط الإنمائية مع تغير الحكومات ، وعدم استقرار التشريعات الناظمة للاستثمار. فمن الطبيعي أن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تأثر على فقدان الثقة بمناخ الاستثمار بكامله ، وتحد من جذب الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الضخمة ذات الإمكانات القادرة على تحقيق أفضل النتائج للتنمية.

2.2 عدم توفر الاستقرار السياسي في ظروف تعمها البيروقراطية والاستبداد والفساد ، وغياب للديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية للمواطن ، قد أثر سلبا على تجارب التنمية في مجموعة من الدول من العربية ، لوجود ارتباط وثيق بين الديمقراطية والتنمية ، إذ" يمكن بالديمقراطية إخضاع السلطات الحاكمة للمساءلة والمحاسبة وتطبيق القانون"[1] ، وتحفيز الأجهزة الرسمية المعنية على الاعتناء بصياغة الخطط الإنمائية ، وحشد الطاقات والموارد اللازمة لها ، وتنفيذها بالطريقة التي تحقق أفضل النتائج.

3.2 تنامي الاضطرابات الداخلية التي تؤدي إلى زيادة حذر وتحفظ رجال الأعمال ، بل وهرب وهجرة الأموال وتدني نشاط الاستثمار الخاص في تنفيذ الخطط الإنمائية.

4.2 محدودية البنى الأساسية اللازمة للتنمية خاصة تأثير وسائل النقل على تدفق مدخلات الإنتاج إلى مختلف المشاريع الزراعية والصناعية ، ونقل مخرجاتها إلى الأسواق ، كما لا يخفى تأثير إمدادات الطاقة على تشغيل المصانع وتكاليف الإنتاج ، وكذلك تأثير الخدمات الحديثة من الاتصالات السلكية واللاسلكية على جذب المستثمرين ، وتمكين إدارة المشاريع المختلفة من الاتصال بالعالم الخارجي بسرعة اللازمة وفي الوقت المناسب.

5.2 تخلف الأوضاع العامة للجوانب الإدارية بكل ما فيها من أنظمة وأشكال تنظيمية ، وهيمنة للإدارة الحكومية التقليدية ، فهي بذلك لا تساعد على خلق مناخ جاذب للتنمية.

6.2 قصور التمويل المحلي عن تلبية متطلبات الاستثمار في الخطط الإنمائية ، خاصة في الدول الأقل دخلا ، مما يؤدي إلى التخلف في استيعاب وتوطين التقنيات اللازمة للتنمية.

7.2 وجود تشوهات في أولويات الإنفاق على الخطط الإنمائية ، تساهم في تبديد الاستثمارات المخصصة للمشاريع الإنمائية ، واختيار مشاريع ضخمة لمجرد الانبهار بتقنياتها المتطورة وضخامة استثماراتها ، دون مراعاة لصلاحيتها وجدواها من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، مما أدى في بعض التجارب الإنمائية إلى اللجوء الاستدانة من الخارج لتمويل تلك المشاريع ، ولسد احتياجات مالية أخرى تكميلية لها.

[1] مسعود سميح محمد ، ***تحديات التنمية العربية*** ، دار الشروق ، عمان ، الإصدار الأول 2010 ، ص 34-35.

8.2 من المعوقات الخارجية التي كان من الصعب على الدول خاصة العربية التحكم بها ، مثل صعوبة الحصول على التقنيات اللازمة للتنمية بشروط مناسبة ، وارتفاع أسعار المنتجات الصناعية من الأجهزة والآلات والمعدات ، إضافة إلى ظهور مستجدات وتطورات كثيرة هائلة ومتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي لفترة طويلة من الزمن ، أثرت سلبا على توجهات الدول سياسيا واقتصاديا ، لن تمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية.

خلاصة:

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف مختلف المدارس الاقتصادية ، المفكرين الاقتصاديين ، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

وتفتح الاقتصاديات على الخارج لا يتم فقط من خلال مبادلات السلع ، وإنما هناك عامل آخر وهو التوطن قصد مراقبة وضمان مصادر المواد الأولية ، واستغلال اليد العاملة بأقل تكلفة ممكنة ، والتقرب من الأسواق. وقد عرف الاتجاه الحديث نحو التوسع في الاستثمارات الدولية في العالم تحولا جذريا ، حيث لم يعد يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع إنتاج المواد الأولية المعدة للتصدير ، وإنما أصبح يتجه أساسا إلى القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ، هذا ما يدعو إلى أن قيام الاستثمار المباشر الأجنبي من خلال التجسيد والاجتذاب هو عملية تخضع إلى مختلف الدوافع المحسوبة على طرفيه سواء كانت الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي أو الدول المضيفة له.

لذلك تسعى مختلف الدول إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية ، وضمان استمرارها مما وجب وجود معدلات عالية من الاستثمار ، وهذا الذي يشكّل المحاور الأساسية للفصل الثاني من بحثنا هذا.

الفصل الثاني:

واقع التنمية المحلية

ومناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بالجزائر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الرابع: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

المبحث الثالث: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهد:

تواجه الدول النامية عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية ، وتريد أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموية ، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف ، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلاّ أنّ مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها ، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشادة وحسن تدبير.

في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحلية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي ، تلجأ معظم الدول إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية ، وهذا راجع أساسا لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية ، والجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمسايرة التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل لبلوغ التنمية الاقتصادية والمحلية ، ومن خلال هذا نقوم أولا بتقديم سرد لأهم ركائز التنمية الاقتصادية وواقعها في الجزائر. وسنتناول المناخ الاستثمار الأجنبي ومدى تطور تدفقات الاستثمار إلى الجزائر.

المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بالجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي العالم هيئة إقامة توازن بين متطلبات التنمية وواجبات حماية البيئة ، من خلال الإدارة الحكمية للموارد ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية ، الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن والعمل على تحقيق معدلات نمو جيدة ، وسوف نتناول جزء من الإجراءات من خلال هذا المطلب.

المطلب الأول: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها بالتكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكرا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1969/1967) حيث تم إلى جانبه إقرار 08 برامج خاصة من أجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية ثم تطورت إلى 18 برنامج بعد التقسيم لسنة 1974 الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية ، "لأن 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول (1974/1970) حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1977/1974) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية وإقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا وتسييرا تحت اسم المخططات البلدية للتنمية (PCD) إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي واستقرار السكان والنشاطات"[1].

و من أجل أن تحقق هذه البرامج الغاية المرجوة منها رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:

1. تدخل الدولة:

" تم إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي كما يعتبر دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية المحلية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم"[2].

[1] احمد شريفي ، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، العدد 40 ، 2009 ، ص04.

[2] سعد طه علام ، ***التخطيط مع السوق*** ، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2005 ، ص 42.

2. المشاركة الشعبية:

تعرف المشاركة الشعبية بأنها:" العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف"[1].

ويشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى أن المشاركة الشعبية تتوقف على عوامل ثلاث هي: التعاون بين الناس والموافقة والمساهمة ، ولتحقيق ذلك" يجب أن يتوافر لدى الناس الإدراك بأهداف المشاركة في برامج التنمية المحلية بحيث ترتبط مصالحهم بضرورة الاهتمام بالظروف العامة في المجتمع ، كما يجب أن يتعايش الناس مع هذه الظروف وممارسة هذه العلاقات للاقتناع بالمشاركة الفعلية لتحقيق الأهداف"[2].

و تتمثل أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية بالجزائر في أن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها ، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، ومع صدور دستور 1989 تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدنية[3].

3. التخطيط:

من خلال التجربة الجزائرية في التخطيط فبالرغم من التقدم الذي تحققه إلا أن ضعف نظم التخطيط لم تتمكن من ضمان التحكم في تنمية اقتصادية سريعة[4].

فالتخطيط يمثل منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل

[1] أحمد سيد فهمي ، **تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 145.

[2] أبو النجا محمد العمري ، **تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية: منظمات ، إستراتيجيات** ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 148.

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.ص39.

[4] عبد اللطيف بن آشنهو ، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1980/1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982 ، ص 120.

للمجتمع على كافة مستوياته خلال فترة زمنية في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب[1].

وعلى هذا فلقد وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة (PSC) والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة (PSD) والمخططات البلدية للتنمية.(PCD).

4. اللامركزية:

من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة إقليميا وجهويا ، حيث نصت المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية خصوصا عبر تطبيق المخططات البلدية بتحقيق سياسة التوازن الجهوي في البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية وموارد البلاد"[2].

ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 22 ماي 2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدتها الجزائر منذ عشرات السنين وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد.

كما "تعكس العلاقة القوية بين التنمية المحلية واللامركزية بعمق وبصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي ، وتحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية"[3].

5. التوازن الجهوي:

شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازن ومتزامن عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر.

6. الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين):

أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها ، لأن التجارب

[1] موسى خميس ، **مدخل إلى التخطيط** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1999 ، ص 13.

[2] أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

[3] **عماد صلاح الدين عبد الرزاق داود ، *الفساد والإصلاح* ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 ، ص 17.**

أوضحت أن الرأسمال البشري أكثر أهمية للتنمية من الرأسمال المادي والموارد الطبيعية ويعكس ذلك حالة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية واليابان التي استطاعت الوصول إلى أعلى درجات التقدم بفضل ما تملكه من موارد بشرية رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية (الطاقة) في حين أن الكثير من الدول تملك من الأموال والموارد الطبيعية الإستراتيجية احتياطات ضخمة تعيش حالة من التخلف المزري بجميع أشكاله وألوانه.

كل هذه الاعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوى لرقية المواطن الجزائري وتحسين إطار معيشته وتأهيله من خلال حجم الاستثمارات الضخمة التي وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج التنمية التحتية الاجتماعية والاقتصادية وهي بذلك تسعى إلى بناء المواطن الجزائري المتكامل فكريا وروحيا وبدنيا وتحسين مستواه المادي.

7. الاعتماد على الإمكانات الوطنية والدولية:

أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي ، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانات الأجنبية فيشكل تهديدا خطيرا لها ويقود حتما إلى التبعية وترهن مستقبل البلد وتجلب الأزمات وهي الحالة التي عرفتها العديد من بلدان العالم الثالث مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي وما يترتب عليه من شروط وإلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعدادا وغاية.

وقد "عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة مما عمق لديها أهمية الاعتماد على الموارد الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية ، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود والإمكانات الوطنية والأجنبية"[1].

المطلب الثاني: مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر

يمكن إبراز أهم مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر من خلال مرحلة التخطيط الممتدة من (1967/1989) ومرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990 كما يلي:

1- مرحلة التخطيط (1967/1989): تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط واختيار الجزائر للعمل بالمخططات لأنها تمكنها من:

[1] أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 7.

- ✓ حصر الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة.
- ✓ إستخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
- ✓ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

الجدول رقم (03): توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967/1989)

الوحدة: مليار دج

البيان	المخطط الثلاثي (1967/1969)		المخطط الرباعي1 (1970/1973)		المخطط الرباعي2 (1974/1977)		المخطط الخماسي1 (1980/1984)		المخطط الخماسي2 (1985/1989)	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	7.2	77.4	17.34	82.48	74.72	58.71	212.27	46.21	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	5.7	7.87	6.73	10.5	9.52	37.82	8.23	270.05	7.39
قطاع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية	1.58	17.43	8.54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	**9.26**	**100**	**27.75**	**100**	**110.22**	**100**	**459.27**	**100**	**550**	**100**

المصدر: محمد غربي ، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات ، جامعة الدكتور يحي فارس ، العدد الرابع ، 2010 ، ص 13.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أولويات المخططات وفق الترتيب التالي:

1.1- القطاع المنتج مباشرة: ويشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات والمحروقات والصناعات التحويلية الأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء ، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي يدور في حلقة مفرغة.

2.1- قطاع البنية التحتية: يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات) والمناطق الصناعية ، السكن والتهيئة العمرانية والتربية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز والإنارة العمومية ، واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات لما له من دور حاسم وأساسي في التنمية المحلية فهو الذي:

- ✓ يوفر شروط ازدهار النشاطات الإنتاجية بما يوفره لها من وفرات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح.
- ✓ يساهم في تلبية الحاجات الأساسية للسكان التي تساعدهم على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن.

- ✓ يلعب دور أساسي في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات واليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم والتكوين).
- ✓ تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من المواطن.
- ✓ ربط مختلف جهات القطر وفك العزلة عن بعضها البعض.

3.1- قطاع الخدمات: "أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وإن كانت أقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول واستناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب"[1].

إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسييرها للإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي (PSD) ومخططات بلدية للتنمية (PCD) وكان نصيبها من المخططات كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نصيب برامج التنمية المحلية من الاستثمارات المخططات (1967/1989):

الوحدة: مليار دج

البيان	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي1	المخطط الرباعي2	المخطط الخماسي1	المخطط الخماسي2
الصناعات التحويلية	0.49	1.19	4.01	27.08	58.50
السياحة	0.34	0.70	105	21.77	1.5
النقل	/	0.8	6.49	12.719	1.80
المواصلات السلكية واللاسلكية	0.12	0.37	1.51	4.742	15.00
التخزين والتوزيع	/	/	1.00	18.19	08.00
شبكة النقل	0.45	1.14	3.09	19.668	43.60
المناطق الصناعية	/	/	0.70	1.968	1.90
السكن	0.34	1.52	8.30	53.729	86.45
التربية والتكوين	0.81	3.31	9.95	36.633	45.00
الصحة والحماية الاجتماعية	/	1.69	1.905	9.142	40.97
الهياكل الأساسية الإدارية	/	0.85	1.399	7.198	10.14
المخططات البلدية للتنمية	/	600	/	27.232	/
برامج خاصة	/	/	/	11.3650	/
استثمارات أخرى	0.09	0.257	10.32	21.55	60.20
المجموع	9.06/2.95	27.75/14.74	110.22/56.44	459.210/253.33	550/384.81

المصدر: أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[1] أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

هـذه البـرامج علـى ضـخامتها اسـتطاعت أن تحقـق بعـض النتـائج الإيجابيـة نسـبيا المتمثلـة فـي التكفـل بالاحتياجـات الأساسـية للسـكان وتحقيـق نـوع مـن التـوازن الجهـوي واسـتقرار السـكان وإيجـاد قاعـدة ماديـة واسـعة مـن الهياكـل الأساسـية الاقتصـادية والاجتماعيـة خاصـة خـلال فتـرة (1967/1984) غيـر أنـه واجهتهـا العديـد مـن الصـعوبات وصـاحبتها الكثيـر مـن السـلبيات أثنـاء تنفيـذها لـم تسـتطع معهـا تحقيق ما كان متوقع منها على أكمل وجه تمثلت في ما يلي:

- ✓ المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- ✓ نقـص وغيـاب المؤشـرات الكافيـة لتحديـد وترتيـب أولويـات الحاجـات الاجتماعيـة والاقتصـادية للمواطنين.
- ✓ تهمـيش المشـاركة الشـعبية والقطـاع الخـاص ممـا أدى إلـى نقـص الكفـاءة والفعاليـة وغيـاب التنافسية.
- ✓ ضـعف وانعـدام التنسـيق والتكامـل بـين مختلـف المتـدخلين فـي إعـداد وتحديـد وبنـاء وتنفيـذ ومتابعـة البـرامج وسـيطرة النظـرة القطاعيـة المفرطـة ممـا أدى إلـى التنـاقص والتكـرار فـي العمـل وتداخل الصلاحيات.

2- مرحلـة اقتصـاد السـوق (مـا بعـد 1990): بـدأت عمليـة التحـول نحـو اقتصـاد السـوق مـع مطلـع الثمانينـات فـي الجزائـر وغيرهـا مـن البلـدان الاشـتراكية التـي باشـرت مـن خلالهـا السـلطات جملـة مـن الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

- ✓ "إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية سنة 1982.
- ✓ إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية سنة 1984.
- ✓ إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية سنة 1986.
- ✓ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة1989"[1].
- ✓ "ظهـور نظـام الشـركات القابضـة الـذي يـتم تنظـيم علاقاتـه الإنتاجيـة فـي إطـار سياسـة الخوصصـة وفق الأمر الصادر في 1995 المتضمن خوصصة المؤسسات العمومية"[2].

و مع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير أن هذا التحول لم يكن سهلا وميسورا بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة في النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني.

[1] محمد غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول ، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 290 – 291.

ومـن أجـل مواجهـة هـذه الصـعوبات بعـد عـودة الاسـتقرار السياسـي والأمنـي نسـبيا وبدرجـة عالية سنة 1997 شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءا من 1998.

1.2- البرامج العادية: يبلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج.

2.2- برنـامج الإنعـاش: يغطـي الفتـرة (2004/2001) بغـلاف مـالي قـدره 525 مليـار دج منهـا 114 مليـار دج للتنمية المحلية.

3.2- برنـامج دعـم النمـو: يمتـد مـن (2009/2005) يبلـغ حجمـه الاسـتثماري 9000 مليـار دج خصـص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية.

هـذه البـرامج ركـزت فـي مجموعهـا علـى تحسـين إطـار معيشـة السـكان وبعـث التشـغيل وتـوفير شـروط اسـتقرار النشـاطات وإعـادة التـوازن الجهـوي ، وفـي سـبيل تحقيـق ذلـك وجهـت أحجامـا ماليـة كبيرة كما تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (2009/1998)

الوحدة: مليار دج

السنوات	البرامج القطاعية غير المركزة (PSD)	البرامج البلدية للتنمية (PCD)	المجموع العام (PSD+PCD)
1998	27.51	15.03	42.546
1999	29.42	18.20	47.68
2000	49.16	35.51	84.01
2001	80.97	39.04	120.58
2002	154.78	41.79	296.58
2003	245.49	45.47	290.82
2004	188.81	62.01	214.82
2004/1998	776.162	221.08	997.24
2009/2005	1708.5	200	1908.5

المصدر: أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

وكـان مـن نتـائج هـذه الاسـتثمارات البالغـة 3585.08 مليـار دج خـلال الفتـرة (2009/1967) مايلي:

- ✓ "زيـادة نسـبة تمـدرس الأطفـال الـذين تتـراوح أعمـارهم مـن 6 إلـى 15 سـنة إلـى 87.61% سـنة 1998 وانتقلـت إلـى 94.07% سـنة 2006 وهـذا مـن شـأنه تخفـيض نسـبة الأميـة التـي كانـت سـنة 1962 تقدر بـ98%"[1].

[1] ministre des finances, **programme complémentaire du soutien à croissance 2005/2009**, avril 2005 dérection du budget.

- ✓ ارتفاع عدد المتربصين في معاهد التكوين المهني بنسبة 63% سنة 1998 ليصل إلى 71% سنة 2006 بفضل انجاز 418 مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة.
- ✓ ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي بمعدل 97%[1].
- ✓ ارتفاع معدل إيصال الكهرباء إلى 84.58% سنة 1998 وبلغ 96% سنة 2006 وهو ما يعادل 5.7 مليون أسرة.
- ✓ التزويد بالغاز الطبيعي بلغ نسبة 37% سنة 2006.
- ✓ انجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (2006/1998).
- ✓ "انتقل معدل انجاز السكنات من 5.82% سنة 1998 إلى 5.5% سنة 2004 و5.4% سنة 2006 بفضل انجاز 963.675 ألف مسكن"[2].

المطلب الثالث: برامج التنمية المحلية في الجزائر

تتجسد برامج التنمية المحلية في الجزائر من خلال نوعين من البرامج تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية.

1- برامج التجهيز: حسب ما نصت به" المادة الخامسة من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية إحداهما بلدي يتم على مستوى البلدية والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية"[3].

1.1- **برنامج تجهيز قطاعي غير ممركز**: هو برنامج ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذا البرنامج باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك.

و يكون تحضير هذا البرنامج بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك ، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية بعد ذلك من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال كافة المخططات والبرامج لها.

2.1- **برامج التجهيز التابعة للمخططات البلدية للتنمية**:

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية.

حيث يتم تبليغ الوالي من طرف وزير المالية سنويا عن رسم ميزانية التجهيز بعنوان المخططات البلدية للتنمية برخصة برامج إجمالية ، ويتم توزيع رخصة البرامج الممنوحة للبلدية حسب

[1] ministres des finances **le soutien de l'état au développement humain en Algérie**, mars 2006, p 11.

[2] أحمد شريفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

[3] موسى رحماني ، سبتي وسيلة ، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية" ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، يومي 1 /2 ديسمبر 2004 ، ص 4.

القطاعات والأبواب المعنية ذات الأولوية بعد أعمال تشاورية وتقييمه مع المصالح التقنية والمصالح المعنية للولاية حيث تعطى الأولوية للبلديات والمناطق النائية والمحرومة لاسيما المناطق المراد ترقيتها ، وتتمحور مشاريع هذه البرامج حول الأعمال التنموية ذات الأولوية الوطنية خاصة المتعلقة منها بمياه الشرب ، التطهير ، الطرقات والشبكات.

تسجل العمليات المسطرة بقرار من الوالي على ضوء بطاقة فنية للتسجيل تشتمل خاصة على المعلومات التالية: اسم المشروع ، موقع المشروع ، مبلغ المشروع ، القوام المادي للمشروع ، الجدول الزمني للانجاز المالي والمادي للمشروع.

2- البرامج المرافقة للإصلاحات الاقتصادية: هي برامج تستجيب لوضعيات معينة فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ، من أهم هذه البرامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، برنامج صندوق الجنوب ، الصناديق الخاصة ، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ، صندوق الكوارث الطبيعية.

1.2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

"لجأت السلطات الجزائرية بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي ، إلى استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت سنة 1999 والتي وصلت إلى 11.910مليار دولار سنة2000 ، لتخفيف وتحسين الضروف الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا سطرت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، الذي اعتبر برنامج إنفاق رأسمالي يتم فيه إنفاق مبلغ إجمالي 525مليار دج ، إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية.

ومن النتائج الذي ظهرت لهذا البرنامج:

- ✓ تحقيق نمو حقيقي ب5.1% خلال الربع الأول من سنة 2004.
- ✓ ارتفاع الإيرادات بحوالي 9.3%.
- ✓ استرجاع الفوائض في الجانب التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ ارتفاع حصيلة الاحتياطات إلى 43.11 مليار دولار نهاية 2004"[1].

كل هذا أدى إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري لارتباطه بتنمية قطاع المحروقات وبفضل الموارد الهامة التي يحويها.

2.2- برنامج صندوق تنمية مناطق الجنوب: هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

[1] شهرزاد زغيب ، لمياء عماني ، ***الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو-جزائرية*** ، الملقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص3-4.

3.2 صندوق الكوارث الطبيعية: هو صندوق وطني يتكفل بالمناطق المنكوبة من جراء تعرضها إلى كوارث طبيعية.

المطلب الرابع: واقع التنمية بالجزائر

بعد النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي ، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما ،" دفع بنائب رئيس البنك الدولي نهاية شهر مارس 2001 الاقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية من بينها ارتفاع الناتج الاجمال الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998-1999 إلى 6.2% في سنة 2000 ، فالدراسات تدل على ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية10.8% في منتصف 2000 ، وانخفضت الى 9.4% في نفس الفترة لسنة 2001 ، إن هذا الارتفاع ناتج من تحسن الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية ، استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام1999 ، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية"[1].

وبداية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي بادر به رئيس الجمهورية سنة2001 الذي تمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المنشآت والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها ، يهدف إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وإنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة ، ويخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي.

شهدت فترة السنوات2000-2005 تحقيق معدل نمو قوي عندما نما إجمالي الناتج المحلي بمتوسط يبلغ 4.5 في المائة سنويًا في2006 ، شهدت الجزائر تباطؤًا في نمو إجمالي الناتج المحلي الذي انخفض إلى 1.8% ، ثم عاود انتعاشه لاحقًا بصورة طفيفة ليصل في عام 2007 إلى 3%وفي فترة السنوات1999-2005 تصدّر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي (الهيدروكربونات) النمو المحّقق ، ولكن مع أداء قوي شهدته القطاعات غير الزراعية وغير النفطية ، وبخاصة قطاعي الخدمات والبناء والتشييد ، وعلى النقيض من ذلك ، أصبحت مساهمة قطاع النفط ومشتقاته في نمو إجمالي الناتج المحلي سلبية بدءًا من عام 2006 ، وذلك بواقع 2.5% ، ثم 0.7%في عام2007. ووصل نمو القطاعات غير الهيدروكربونية إلى 6.4% ، وشهد قطاع الزراعة معدل نمو بواقع 5.9% ، بينما كان النمو قويًا في قطاعي التشييد والخدمات حيث بلغ معدله 9.5% و 7.7%على التوالي. ويعكس معدل النمو القوي في هذين القطاعين بشكل أساسي برنامجين كبيرين للاستثمارات العامة والإنعاش الاقتصادي ، بالإضافة إلى الطفرة في بناء الوحدات السكنية. وارتفعت قيمة وحدة

[1] بغداد كربالي ، ***نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر*** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الثامن 2005 ، ص 63-64.

صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل في عام2007 ، مقابل 65.7 دولار في عام 2006 ، مما ساهم في ارتفاع قيمة صادرات النفط ومشتقاته بنسبة 9% بالقيمة الاسمية للدولار ، لتصل إلى 60 مليار دولار سنويًا ، وتحسن نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى4.9%في عام 2008 ، مع نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير الهيدروكربونية بحوالي 6.4%. واستهدفت الحكومة زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.9 في المائة عام 2009 ، مع نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني 6.4% ، ارتفع متوسط معدل التضخم إلى3.5%عام 2007 من2.5%عام 2006. أما نسبة البطالة ، فعلى النقيض من الاتجاه السابق ، فقد عاودت الارتفاع – حسبما تفيد بيانات مكتب الإحصاء الوطني – لتصل إلى 13.8%في عام 2007 مقابل 12.3% في عام 2006 وبالرغم من ذلك ، فإن معدلات البطالة في عام 2007 كانت أقل بكثير من نقطة الذروة التي بلغتها في عام 2001 والتي كانت في حدود27%.

والانخفاض الذي شهدته نسبة البطالة يعود إلى برنامج إنعاش الاقتصاد الذي جرى تنفيذه في فترة السنوات2001-2004 ، وبرنامج الاستثمار الذي يغطي فترة السنوات 2005-2009 وقد تم كذلك توفير مخصصات إضافية في الميزانية بغرض إدراج برامج جديدة لصالح المناطق المحرومة في المناطق الجنوبية ومناطق الهضبة العليا ، غير أن معدلات البطالة بين الشباب مازالت مرتفعة ، علاوة على ذلك ، فإن الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشغل وظائف مؤقتة (37%) مقارنة بالوظائف الدائمة (34%) ، في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية.

وفي المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية لمخطط الخماسي 2010-2014 خصصت الجزائر ما قيمته 1566 مليار دينار منها:

1. "أزيد من 1000مليار دج بالنسبة للفلاحة ، لدعم البرنامج الهام للتنمية الفلاحية عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل الفلاحية ودعم وتحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله بالإضافة إلى المغروسات الغابية والرعوية ، ومغروسات الزيتون"[1].
2. حوالي 100 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. "حوالي 400 مليار دينار لإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحوز على حصص في السوق المحلية"[2].
4. 50 مليار دينار من أجل تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط ، وكذا تعزيز قدرات الإنتاج الصناعي.

[1] مصالح الوزير الأول ، الجزائر ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ، ص84.

http://www.premier-ministre.gov.dz.

[2] المرجع نفسه ، ص 84.

5. أزيد من 16 مليار دينار بالنسبة للصيد البحري ، موجهة خصوصا لمرافقة تطوير هذا النشاط ودعمه بمنشآت أساسية جديدة.

في ضوء اتجاه السياسة الاقتصادية إلى تركيز الاهتمام بدرجة كبيرة على ضرورة النهوض بالمحليات ، وبالتالي العمل على دفع وتشجيع الاستثمار بمختلف أنواعه المحلي والأجنبي في المحليات ، ودفع عجلة التنمية المحلية إلى الأمام ، هذا ما يستدعي دراسة ومعرفة التنمية المحلية ومدى حاجتها للتمويل ، وتهيئة المناخ الاستثماري بما يحسن صورة الإقليم ويستقطب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية. ويقصد بمناخ الاستثمار" مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية ، والاقتصادية والسياسية ، والاجتماعية ، وفعالية التنظيمات الإدارية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر"[1]. وهناك من يعتبره: "مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني"[2].

والوقوف على السمات الرئيسية للمناخ المشجع للاستثمار وتحديدها وبيان مدى توفرها بالمناخ الاستثمار الجزائري ، تعد الخطوة الأولى في تشخيص مسببات ركود المشاريع الاستثمارية ، وبالتالي تحديد مفاتيح علاجها مستقبلا حتى تعرف الآلية الاقتصادية تنامي وتطور مستمر ودائم.

كما أن الاستمرار في نهج الإصلاحات قصد تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ، وإزالة مكونات الخلل في الأداء الاقتصادي ، والإنفاق على البنية الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار وبعث المؤسسات والهيئات المتعلقة بالاستثمار ، من جملتها سوق رأس المال والبنوك والصناديق المتخصصة بالاستثمار ، واختيار الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع الاستثمار ، وأخيرا بعث الآليات التقنية والإعلامية والإدارية لتشجيع وترقية الاستثمار.

[1] عبد الرحمن تومي ، ***واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر***(الحلقة الثانية)، دراسات اقتصادية عن دورية البصيرة العدد الثامن ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 ، ص16.

[2] أسامة كردي ، ***آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية*** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، 2001 ، ص 288.

كل هذه الآليات من شأنها أن تعمل على خلق البيئة المناسبة لرواج المشروعات الاستثمارية وتنميتها بما ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

تسود المجتمعات السائرة في النمو ومن بينها الجزائر ، رابطة نفسية مشتركة تتمثل في تطلعها للتجديد ومحاولة بلوغ التقدم ، أي الرغبة الملحة في تحقيق أكبر قدر من التنمية في كل المجالات ، وذلك تعويضا لها عما تعرضت له من تخلف تمثل في تشويه البنية الاقتصادية اختلال العناصر الثقافية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية.

وقطعت الجزائر أشواطا كبيرا في إصلاحاتها الاقتصادية التي بدأتها وأصبح الأداء الاقتصادي مشجع لجلب الاستثمارات الأجنبية وخاصة بعد الوصول إلى النتائج المرغوب فيها مثل استعادة قوة ميزان المدفوعات ، استقرار سعر الصرف ، التحكم في التوسيع النقدي ، والتحكم في المديونية والحد من تزايدها وتخفيض كلفة خدمتها ، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية ، وكذا تحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق ، حيث أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار ، فأصدرت قانونا خاصا يتضمن الكثير من الحوافز والضمانات ، كما أعادت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة. وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري ، ومن أهم تلك العوامل:

- ✓ القوانين الاستثمارية من حيث الفعالية والاستقرار.
- ✓ السياسات الاقتصادية الكلية.
- ✓ الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي.
- ✓ مدى توفر عناصر الإنتاج أسعارها النسبية.
- ✓ حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.

إن مختلف الدراسات والبحوث التطبيقية المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي تتفق على أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسيات ، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي ، والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر.

ومع هذا فإن المناخ الاستثماري لا يقف عند حدود العوامل الاقتصادية ، بل يتجاوزها إلى السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية السائدة ، وفي مقدمتها درجة التجانس اللغوي والديني التي تساعد على توحيد السياسات والبرامج التسويقية ، فضلا عن أهمية العوامل السياسية والأمنية ، فقد أكد الواقع أن هناك ارتباط قوي بين درجة الاستقرار السياسي والأمني في الدول

المضيفة ، وبين معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، كما يتوقف مناخ الاستثمار على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للجانب الاجتماعي خاصة تلك المتعلقة بقوانين العمل.

هكذا فالحوافز الجيدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون جيدة ، بل تأكيد لكل من المستثمرين المحليين والأجانب ، وعليه فإن كل سياسة تعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وتقوي من درجة الانفتاح الاقتصادي وتحسن من الهيكل الضريبي والجمركي والنقدي والمالي ، وتعزز من الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية ، كل هذه العوامل وغيرها تزيد من قوة ثقة المستثمر وبالتالي استقطاب أكثر للتدفقات الرأسمالية العالمية. و من خلال أهم المؤشرات التي وضعتها مختلف الوكالات المالية والمؤسسات الدولية يمكن معرفة مستويات التطور الاقتصادي:

1. مؤشر النمو الاقتصادي:

غالبا ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة ، والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي ، وما يقتضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية ، كما يعد أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري.

ونظرا لتحسن أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة وحاليا كان الأثر على تحسن معدلات النمو الاقتصادي فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات معدلات سلبية ، "فقد ارتفع معدل النمو الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 2.9% وأصبح سنتي 2004 و2005 في حدود 5.3% ، غير أن هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما زالت في مستويات مرتفعة الأمر الذي يتطلب معدلات نمو تتجاوز 8% "[1].

2. مؤشر السياسة النقدية:

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ، ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية ، وعليه فإن الارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية ، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال. ويؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة ذات الأجل القصير ، أو المضاربة في المباني أو المعادن النفسية ، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة.

[1] ناجي بن حسين ، ***دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر***، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 ، ص216.

هذا ما دفع بالسلطة العمومية إلى أن تتبع سياسة نقدية تهدف إلى ضمان استقرار الأسعار ، والحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي ، وتوفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف القطاعات ، ويؤكد هذا المسعى نجاح السياسة النقدية في الجزائر من خلال استمرارية ضبط معدلات التضخم مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، إذ أن متوسط معدل التضخم منذ سنة 2000 إلى غاية 2005 لم يتجاوز 2,6%وهذا يعتبر مؤشر في غاية الأهمية ، وشهدت الجزائر ارتفاعا في مستويات الأسعار المحلية معبرا عنها بمعدل تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين(متوسط أسعار الفترة) ، حيث ارتفع من 1.24% عام 2008 إلى 5.70% في عام 2009 ، وتجاوزت هذا المعدل في بداية 2011 ، مما شكل حالة فزع في الاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يوجد فارق تقريبا بين التضخم الداخلي والتضخم الخاص بشركائنا الرئيسيين مما شكل عدم استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

3. مؤشر السياسة المالية:

"عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف كل الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي"[1].

ومن المعروف فإن إدارة العجز في الميزانية العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإرادات في إطار السياسات التي تقررها الحكومة ، ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات ، وتتبع الحكومة سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة. وواصل رصيد المالية العامة في عام 2007 إظهار أداء قوي بصورة عامة ، إلا أن العجز الأساسي في القطاعات غير النفطية تفاقم من37% في عام 2006 إلى 38% في عام 2007 ، مما يعكس تسارعًا في تنفيذ برنامج الاستثمار العام ، وانخفض رصيد المالية العامة 11.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2007مقابل13.5% عام2006 ، وذلك رغم العائدات الهيدروكربونية الضخمة (31.6%من إجمالي الناتج المحلي) ، وظل الإنفاق الرأسمالي عند مستويات مماثلة لعام 2006 عند مستوى12.5% من إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة للتوازنات الخارجية واصل مركز الجزائر المالي الخارجي تحسّنه في عام2007 ، وسانده في ذلك ازدياد صادرات الهيدروكربونات. وعلى الرغم من ازدياد الواردات – وبخاصة الاستهلاكية والرأسمالية – في عام2007 ، فإن الزيادة في قيمة الإيرادات من الصادرات فاقت الزيادة في قيمة الواردات ، "وظل فائض ميزان المعاملات الجارية في مستوى مرتفع ، حيث سجل 30.8 مليار دولار عام 2007 ، وقفز إجمالي

[1] ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 221.

الاحتياطيات الخارجية ليصل إلى 110 مليارات دولار (أو ما يغطي ثلاث سنوات من الواردات) بنهاية ديسمبر/2007 ، ووصل إلى 133 مليار دولار بنهاية يونيو/2008 ، وانخفضت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى لا يُذكر يبلغ3.3% في عام2007 ، وواصلت الديون الخارجية انخفاضها إلى 623 مليون دولار حتى شهر يونيو/حزيران 2008 ، مسجلة تراجعا حادا من مستواها عام 2004 حين بلغت 21 مليار دولار. وتحول فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 من 8.10% إلى 8.40%. وبذلك شهدت الجزائر تراجع في نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.35% من 20.24% أي تراجع بمعدل 19.89%"[1]. والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر خلا الفترة 2005-2010

الجدول رقم (06): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر:

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان (بالمليون نسمة)	32.9	33.8	34.4	34.5	35.0	36.1
سعر الصرف (متوسط الفترة)	73.28	72.65	69.29	64.58	72.52	74.39
معدل التضخم	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74	4.30
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	103,220	117,288	134,303	170,228	139,800	160.300
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	5.10	2.00	3.00	2.40	2.4	3.30
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	48,840	57,300	63,500	82,100	48,200	63.600
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	24,640	25,500	33,300	49,100	49,400	50,500
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب- مليون دولار)	56,180	77,800	110,200	143,100	148,900	165,300
الدين الخارجي (مليون دولار)	17,238	5,630	5,641	5,957	5,317	4,468

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/CountryRisk/algeria.pdf

والأهم من ذلك يعتبر انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة وإنشاء سوق القيم المنقولة وكذا إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة ، واستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي من أهم وأبرز ما حققته الجزائر من تطورات اقتصادية خلال العشرية الأخيرة.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ***مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009***.ص 34-36.

المطلب الثاني: العناصر الأساسية لمناخ الاستثمار في الجزائر

1. الأداء الاقتصادي:

إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي ، وبدل جميع المعطيات والمؤشرات ومن أهداف هذا البرنامج:

- ✓ تحقيق الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94-98.
- ✓ استقرار سعر صرف الدينار والتخلص من التقلبات الصعبة.
- ✓ زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات.
- ✓ التحكم في التوسع النقدي.
- ✓ التحكم في المديونية والحد من نموها وتخفيض تكلفة خدماتها.
- ✓ تحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق.

2. التطورات التشريعية والإدارية:

أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار فأصدرت قانونا خاص يضمن الكثير من التحفيزات والتشجيعات ، وأوكلت التعاطي مع المستثمرين إلى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار ، وأعادت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية ، وفي تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة ، كما تم إنجاز مشروع المنطقة الصناعية الحرة.

نلخص أهم التطورات التشريعية والإدارية التي أنجزتها الجزائر على النحو التالي:

أ) القانون الجديد لدعم الاستثمار: ويتضمن محاور أساسية :

1. **مبدأ الشفافية:** يقصد به كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه ويجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز أو تكلفة ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا بوجود شرطين:

- ✓ **حرية الاستثمار:** "يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين وتوفير الحماية لهم بقوة القانون ، كما يتم أخذ كل الاحتياطات الحمائية لصالح العام والمحيط والمستهلك"[1].
- ✓ **عدم التمييز:** عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب ومعاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق والواجبات كالجزائريين خلال عملية الاستثمار.

[1] الأمر رقم06-08المؤرخ في2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار ، المادة 04 ، الجريدة الرسمية2006/47 ، ص17.

2. **مبدأ سهولة حركة رأس المال:** يضمن حرية تحويل العوائد الناجمة عن استثمار رأس المال ولتطبيق هذا المبدأ لابد من توفر شرطين هما حرية التحويل وحرية الدخول لأسواق العملة الصعبة.
3. **وضع مبدأ ليبرالي في سوق الصرف** الذي يشجع الوصول إلى نظام التحويل الشامل للعملة الصعبة وبتسعيرة موحدة وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح دون قيد أو شرط.
4. **تحديد التجارة الخارجية** للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
5. **وضع سوق مالي** مفتوح لرأس المال الأجنبي.
6. **مبدأ الاستقرار:** يؤدي هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لبلد ما مع مختلف دول العالم ، وهذا نتيجة وجود الأخطار السياسة المتعلقة ب:

- ✓ نزع الملكية.
- ✓ الاستيلاء والتأميم.
- ✓ الحروب الأهلية والخارجية والانتفاضات.
- ✓ تحويل العملة الصعبة ورأس المال.

ب) النظام الجبائي والجمركي: يتضمن عدة بنود ، ويمكن أن تخصّ المزايا من التي تمنح للاستثمارات الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام.

تستفيد الاستثمارات مما يلي بعنوان انجازها من المزايا الآتية:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

وبعنوان الاستغلال ولمدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد بما يلي:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أربح الشركات.
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

و"فيما يخص الاستثمارات التي تمثل مصلحة خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، فالمزايا الممنوحة بعنوان إنجاز المشروع ، ولمدة أقصاها 5 سنوات ، هو الإعفاء من الحقوق الرسوم الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية والإعفاء من حقوق التسجيل ، ومن دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات

العقارية والإشهارات القانونية ، والمزايا بعنوان استغلال المشروع ولمدة أقصاها 10 سنوات تعفى المشاريع من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني"[1].

وزيادة على ذلك يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

ج) التشريع الاجتماعي:

يتعلق بالعلاقة بين الدولة ورب العمل والعمال بالنسبة لليد العاملة المحلية ، يبرم العقد بحرية مع العامل من دون تحديد المدة ولا مرتب شرط ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد ثانويا ، أما العامل الأجنبي يحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز العقد 3 أشهر ، وتمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح بين 3 أشهر وسنتين قابلة للتجديد.

د) الهيآت المكلفة بالاستثمار:

هناك هيآت رسمية في الجزائر مخصصة بسياسة ومتابعة الاستثمارات ، وفتح المجال لتطوير الاستثمارات وترقية كل النشاطات التي هيأتها السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها ، وتتمثل هذه الهيآت في ما يلي:

1. **المجلس الوطني للاستثمار:**

الذي يرأسه الوزير الأول ، و"تتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار"[2].

2. **إنشاء شباك وحيد لا مركزي:**

يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار ، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

3. **صندوق دعم الاستثمار**

الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار ، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع ، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

4. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:**

وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات(APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة1993 ، حسب الأمر رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 الموافق ل 15جويلة 2006 تعد الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب ، تمارس مهامها تحت وصاية المجلس

[1] الأمر رقم06- 08 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 11 والمادة 12 ص18- 19.

[2] صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

الوطني للاستثمار ، وتتولى الوكالة ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- ✓ استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- ✓ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.
- ✓ تسير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- ✓ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
- ✓ "تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة وهذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب ، تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها"[1].

ويبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد والخدمات التي تقدمها:

الجدول رقم (07): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الاستقبال للتوجيه	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإيصال المؤقت للسجل التجاري
الجمارك	مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي
الضرائب	مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات

[1] تشام فاروق ، ***أهمية الشراكة العربية الأوربية في تحسن مناخ الاستثمار- دراسة حالة الجزائر***، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسن وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس-سطيف ، 8-9 ماي 2004 ، ص 15.

العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	إعلام على الإمكانيات العقارية وتسليم قرار حجز العقار
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء والتصريحات الأخرى حول البناء
وزارة العمل	مديرية التشغيل	تسليم رخص العمل للأجانب ، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل
حصيلة الضرائب	مديرية الضرائب	تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة
حصيلة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات
المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار

Source: ANDI, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger, 2004

3. المؤهلات الخاصة للاقتصاد الجزائري:

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدن المغرب العربي وعلى مقربة أوربا وتمثل مدخلا لإفريقيا وتملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية بكفاءات عالية ، كما تملك كذلك قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود عدة إذ تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية والتصدير مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور ، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وعقد الشراكة الأورومتوسطية ، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول وغاز ومعادن نفيسة ومتنوعة ، بالإضافة للإنتاج الفلاحي المتنوع وثروة كبيرة من المواد الأولية ومؤهلات أخرى مثل التطور جد سريع لشبكة الاتصالات ، وتوفر الانترنت بالتدفق العالي ، هذا ما يؤكد امتلاك الجزائر لبنية تحتية جيدة.

أ- الاقتصاد:

يمثّل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري بما قدره 60%من مصادر الميزانية ، وهو يقارب 30%من الناتج الإجمالي الداخلي ويفوق 95%من عوائد التصدير.

و تمتلك الجزائر ثامن احتياطي للغاز الطبيعي من حيث الأهمّية على الصعيد العالمي ، وهي رابع مصدّر في العالم لنفس المادة ، فيما تتبوّأ الرتبة 14 من حيث أهمّية احتياطي النفط لديها. وقدرة تكرير تصل إلى 22 مليون طن/ سنويا ، وأول منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط. وقد نجحت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في تحسين مؤشّراتها المالية والاقتصادية بفضل الزيادات الهامة لسعر النفط والإصلاحات التي أدخلتها على سياستها الاقتصادية على المستوى الوطني بمساندة صندوق النقد الدولي. ونجحت الجزائر في توفير فوائض تجارية هامة إضافة إلى مدّخرات قياسية من العملات الأجنبية. وقد خفّضت دينها الخارجي إلى ما دون 10%من الناتج الإجمالي الداخلي إثر تسديد ديونها المستحقّة لكلّ من نادي باريس ونادي لندن سنة 2006 [1]. لقد ازداد الناتج الإجمالي الداخلي الفعلي بفضل الزيادة في مداخيل النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي ، غير أنّ الجهود المستمرّة للحكومة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي والمحلي ، دون اعتبار قطاع الطاقة.

واحتوائها على موارد أخرى: الفوسفات ، الزنك ، الحديد ، الأورانيوم ، تنغستين ،...إلخ.

ب- حجم السوق:

تعتبر الجزائر سوق ضخم بالنسبة للشركات الأجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي ، حيث بلغ عدد السكان أكثر من 35مليون نسمة ، وتعتمد بشكل كبير على المواد الاستهلاكية والمصنعة والمستوردة.

ت- بنية النقل :

بالنسبة لشبكة الطرقات والتي تعتبر من المؤشرات المهمة جدا نجد في الجزائر أن الطرقات السريعة ضعيفة ، لكن مؤخرا تولي الدولة اهتماما كبيرا بالطرقات بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب ، في حين بلغت شبكة الطرقات المعبدة مستوى جد مرتفع ، أما بالنسبة للسكة الحديدية فيبلغ طولها 4200 كلم ، علما بأن جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء ، وفيما يخص النقل الجوي فيوجد 35 مطار ، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية ، أما شبكة النقل الجوي الداخلية فهي جد متطورة. وتحتوى الجزائر على 40 ميناء ، 11 فقط منها للصيد والتجارة والمحروقات(الجزائر ، عنابة ، بجاية ، بني صاف ، دلس ، جن جن ، الغزوات ، جيجل ، مستغانم ، وهران وتنس) وميناءين اثنين مختصين في المحروقات .

[1] المنضمة الدولية للهجرة تقرير 2011

ث- التزويد بخدمات الكهرباء والغاز:

بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميجاوات ، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 97% من القطر الوطني وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوربية ، كما يستفيد 1.7 مليون منزل من التمويل المباشر بالغاز الطبيعي.

ج- بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية:

إن قطاع الاتصالات عرف تطورات سريعة خلال السنوات القليلة الماضية خاصة بعد إلغاء احتكاره من طرف الدولة في عام 2000 وذلك عن طريق الفصل بين أنشطة البريد وتلك الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، كما تم إحداث سلطة مختصة بتنظيم البريد والواصلات.

✓ **شبكة الهاتف**:

تعتبر نسبة التغطية متدنّية جدّا حيث يبقى عدد الهواتف دون 10 بالنسبة لكلّ 100 شخص ، يتم التعويض عنها جزئيا بفضل ازدياد عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال ، وقد تجاوزت كثافة مجموع شبكتي الهاتف القار والنقال سنة 2006 ما قدره 70 خطا بالنسبة لكل 100 شخصا.

الهاتف – الخطوط القارة قيد الاستخدام: 2.576 مليون (سنة 2009)

الهاتف – الهاتف النقّال: 32.73 مليون (سنة 2009)

على المستوى الداخلي وقد أسندت 3 تراخيص لإنشاء وتشغيل شبكات للهاتف الخلوي حيث تحصلت سنة 2005 مجموعة تقودها شركة أورسكوم تيليكوم المصرية على ترخيص مدته 15 سنة لإنشاء وتشغيل شبكة للهاتف القار مما سيسمح لها بتطوير خدمات فائقة السرعة لتبادل البيانات وغيرها من الخدمات المتخصصة ، إضافة إلى المساهمة في تلبية المطالب المتعلقة بالهاتف القار. هذا وقد قد بلغ سنة 2006 عدد المشتركين في خدمة الانترنيت ذات السعة الكبيرة (broadband) التي انطلقت سنة 2003 ما قدره 200.000 مشتركا.

ح- مؤشرات أخرى:

منبع موارد بشرية مؤهلة بنسبة 75% من الشعب الجزائري في سن التعلم. وقد بلغت نسبة النمو لسنة 2005 حسب القطاعات: المحروقات 3.5% ، الفلاحة 4% الصناعة 2.8% البناء والتشغيل 7.4% الخدمات 7.3% ، أما البطالة فقد بلغت 15.3% ونجد أكثر هذه المؤشرات تشجيعا هي انخفاض حجم المديونية الجزائرية حيث بلغت 9.5 مليون دولار خلال 2006 ، وذلك نتيجة إتباع سياسة التسديد المسبق للديون وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط حيث تجاوز البرميل 70 دولار خلال عام 2006.

المطلب الثالث: الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمار في الجزائر

"منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993م والذي حاولت الجزائر من خلاله الانفتاح على الاستثمارات الخارجية وذلك بوضع مجموعة الامتيازات والضمانات سواء كانت جبائية ضريبية أو جمركية مما يحث المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر نظرا للحماية ، الحرية التي قدمت من طرف السلطات الجزائرية"[1].

1. الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر:

1.1 الامتيازات الجبائية:

إذ تظهر هذه الامتيازات من خلال الإجراءات الضريبية ابتداء من سنة 1991 تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر وكذا تقليص الأعباء على النشاطات ذات الأولوية المحددة وهذا بموجب القوانين المختلفة.

2.1 الامتيازات الجمركية والتدابير المالية:

يواكب دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة والتسهيلات لجلب الاستثمارات ومن بينها الامتيازات الجمركية باعتبارها تمثل الواجهة الأولى المستثمرين الأجانب كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتوجه لسياسة اقتصاد السوق والانضمام للمنظم العالمية للتجارة فإلغاء الحواجز الجمركية شرط من شروط الانضمام لهذه المنظمة بهدف تسهيل النشاط التجاري وسهولة انتقال السلع بين الدول.

أما التدابير المالية تتمثل في إمكانية تخصيص في رأس مال الشركات الموجودة في إطار الشراكة أو إمكانية الحصول على العملة الأجنبية في إطار الصادرات والآخذ بعين الاعتبار مخاطر الصرف ، والضمان الموجود المرتبط بتحول رأس المال.

تشجيع القروض في إطار عملية الشراكة بين المؤسسات المالية التي لها علاقة فيما يخص القروض والتي تأخذ أشكال مختلفة منها :

- ✓ المدة الإجمالية للقرض تصل إلى 30سنة.
- ✓ نسبة الفائدة مقلصة والعمولة ضعيفة.
- ✓ نسبة التغطية مرتفعة.
- ✓ ارتفاع نسبة القروض بقيمة كبيرة.

[1] عبد المجيد أونيس ، **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 17-18 أفريل ، جامعة شلف- الجزائر ، 2006.ص 255.

3.1 التدابير الاقتصادية:

لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها الجزائر لأكثر من عقدين كان الحل الوحيد هو اللجوء إلى سياسة اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات وتهيئة الظروف المناسبة لذلك فتتمثل الظروف الاقتصادية فيما يلي:

- ✓ استغلال المصادر المتوفرة لجلب العملة الصعبة لتجنب اللجوء إلى القروض والتحكم في مستوى الواردات.
- ✓ إلغاء كل القيود التي تعيق كل العمليات التجارية (تصدير واستيراد) وتحديد التجارة الخارجية.
- ✓ تمكن المتعاملين الاقتصاديين من تحويل عملة التعامل الخارجية إلى العملة الداخلية (الدينار).
- ✓ إعطاء أهمية كبيرة لكل القطاعات المختلفة والنشاطات التجارية الموجودة بتوسيع الاستثمارات.

2. الضمانات الممنوحة للاستثمار في الجزائر:

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد والقرض[1]، وأيضا من خلال الالتزامات الدولية للجزائر فيما يتعلق بالضمانات وإقرار اللجوء إلى التحكيم الدولي كالآتي:

1.2 حسب القانون:

أ- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

للمتعاملين حرية الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع 93-12 بإقامة استثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية باستثناء المحتكرة من طرف الدولة ، وكذا لعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تفيد التأهيل والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي وكذا طبقا للمادة 2 من نفس التشريع ، كما يمكن للمستثمرين الأجانب إقامة استثمارات عن طريق المساهمة أو عن طريق الشراكة كما يسمح القانون بإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة **SARL** بشخص واحد أو بشكل جماعي **SNC** أو شركة ذات أسهم **SPA.**

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

ب- إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات: جاء في المادة 38 من نفس المرسوم على النحو التالي:

[1] القانون رقم 10/90 والمرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 19ربيع الثاني 1414هـ الموافق5 أكتوبر1993 ، يتعلق بترقية الاستثمار ،

" يخص الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يخص بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمارات"[1].

من خلال هذه المادة قامت السلطات الجزائرية بنزع عائق كبير أمام المستثمرين الأجانب حيث جعلتهم في نفس الدرجة مع المستثمرين المحليين وعدم التمييز بين المستثمرين والاستثمارات ومن ثم الحرص على تطبيق الاتفاقات الدولية المبرمة.

ج - ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

نصت المادة 39 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 على: " لا تطبق المراجعات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هاذ المرسوم إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة" ، أي أن السلطات الجزائرية لن تقوم بتغييرات في قانون الاستثمار بشكل قد يعيق السير الحسن للعملية بنية حسنة ، وأثبتناها بإبرام اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وضمان حق الملكية.

2.2 الالتزامات الدولية للجزائر فيما يخص الضمانات:

تكمن في انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذه الالتزامات هي الاتفاقيات المبرمة على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف:

أ- الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي:

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ، "منها 31 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي"[2].

ب- الاتفاقيات المبرمة على المستوى متعدد الأطراف:

هناك عدة اتفاقيات على المستوى متعدد الأطراف للضمان والحماية المتبادلة بين الدول المستثمرة في الجزائر والدول المضيفة للاستثمارات الجزائرية تتمثل46 في اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار ، ونذكر منها ما يلي:

- ✓ "الاتفاقيات المغاربية بتشجيع وضمان الاستثمار بين الدول اتحاد المغرب العربي"[1].

[1] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت2001 ، يتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم2001/47 ، المادة 14 ، ص07.

[2] موسى بودهان ، ***الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر*** ، الجزائر ، دار الملكية ، 2000 ، ص 84.

- ✓ "الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية"[2].
- ✓ "الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار"[3].

والجدول التالي يظهر عدد اتفاقات الاستثمار المبرمة في الجزائر وبعض الدول العربية

الجدول رقم (08):عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية ، حتى نهاية ماي 2011

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية (BITs)	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (DTTs)	اتفاقات الاستثمار الدولية أخرى (Other IIAs)	الإجمالي Total
الجزائر	46	31	6	83
مصر	100	49	15	164
المغرب	61	49	7	117
السعودية	22	23	12	57
تونس	54	47	9	110

المصدر: الموقع الالكتروني للإحصاءات "الأنكتاد" - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2011

3.2 اللجوء إلى التحكيم الدولي:

حسب المرسوم 93-12 المتعلق بتشجيع الاستثمار وترقيته والاتفاقيات المبرمة ، "قبلت الجزائر اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات والخلافات التي قد تنشأ فيما يخص العملية الاستثمارية"[4].

المطلب الرابع: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي(الخاص) ، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شانها المحافظة على البيئة حماية الموارد

[1] المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22ديسمبر 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين الدول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم 1991/06 ، ص 03.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 ، يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية 1995/59 ، ص04.

[3] الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 يناير سنة 1995 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم1995/07 ، ص07.

[4] المرسوم الرئاسي رقم95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى ، الجريدة الرسمية رقم 1995/66 ، ص24.

الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

1-3 النظام العام للحوافز :

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المعني.

2-3 نظام الاستثناءات :

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي :

أ) في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل المضافة مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.
- ✓ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

ب) في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية :

- ✓ الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.
- ✓ إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

المبحث الثالث: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مستوى وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى أي بلد هو مرآة عاكسة لطبيعة المناخ الاستثماري المهيأ في تلك الدولة ، لذلك كان منطقياً ملاحظة زيادة حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تتميز بمناخ استثماري ملائم ، وبضعف حجمه ومستواه في البلدان الأقل تهيئة وإعدادا ، وعليه سيتم التركيز في هذا المبحث على تقيم حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في فترة 2000-2010 ومقارنتها ببعض البلدان المجاورة لتمركزها في نفس المحور واشتراكهم في جملة من القواسم أهمها الجانب التاريخي والسياسي.

المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر

لقد اتبعت الجزائر نهجا تصحيحا شاملا ، وهي تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة ، محاولة بهذا استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن متابعة تطوره خلال الفترات الزمنية على النحو الآتي:

1. فترة الثمانينات:

ابتداءا من قانون 86-13 ل19/03/1986 الذي يعتبر أن الدولة لم تعد المسؤولة المباشر على الشركات ذات الاقتصاد المختلط ، والقانون86-14 ل 19/08/1986 الخاص بالبحت والتنقيب عن البترول ، حيث حدد إطار تدخل رأس المال الأجنبي فيما يحث البحث عن المحروقات واستغلالها ، بالإضافة غلى استفادة الشركاء الأجانب من إمكانية إنشاء شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري لكن في صورة اقتصاد مختلط ، وقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقدا مع شركات نفطية من 19 دولة ، منها 14 عقد مع الشركات الأمريكية و7عقود ممنوعة للشركات الكندية ، و5عقول مع الشركات الألمانية و5 و4 عقود مع الشركات الكورية الجنوبية والفرنسية على التوالي. ولقد بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي إلى الجزائر حوالي 97 مليون دولار في قطاع المحروقات خلال الفترة 1980-1985 وهذا يمثل نحو7% من التدفق الوارد إلى دول شمال إفريقيا.

وبالتالي تميزت عشرية الثمانينات بشبه غياب للاستثمار الأجنبي المباشر خارج مجال المحروقات وترجع جاذبية هذا القطاع بالنسبة للمستثمر الأجنبي خاصة بعد
الصدمة النفطية لسنتي 1970 و1980 بسبب الارتفاع في أسعار النفط.

2. فترة التسعينيات:

خلال هذه الفترة حرصت الجزائر على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض الصادر في سنة 1990 والذي كان من بين مبادئه إلغاء التفرقة بين القطاعين العام والخاص ، ومن أحكامه العامة مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي ومع صدور قانون 1991 فتح قطاع المحروقات للاستثمارات الأجنبية في ميدان الإنتاج سواء من ناحية التنقيب أو البتروكمياء ، حيث سمح هذا القانون بتكوين شراكة مالية ، أو صناعية ، أو تجارية مع الشركاء

الأوربيين ، والآسيويين ، والأمريكيين واعتماد عليه ، بدأت بسرعة الشركات البترولية الأجنبية في الاستثمار بالجزائر ؛ حيث تم في سنة 1992 إمضاء 12 عقد استغلال مع الشركات الأجنبية ، ودعمت علاقة الشراكة أكثر من خلال صدور قانون سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 5أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق ، والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي ، الذي تضمن مجموعة من الإجراءات التحفيزية.

فخلال الفترة 90-93 لم يتجاوز مبلغ الاستثمار الأجنبي في المتوسط حولي مبلغ 12 مليون دولار ، والمستثمر الأجنبي يفضل الشراكة مع القطاع الخاص بنسبة 58% من إجمال المشاريع الاستثمارية خلال الفترة ، وهذا يدل على قدرة القطاع الخاص على القيام بالاستثمار ، بالإضافة إلى قلة المشاريع الأجنبية المنفردة نظرا لبعض التخوفات الأمنية التي سادت الجزائر في تلك الفترة ، وتم اعتبار الجزائر سوقا للتصدير السلعي ، وبدأ يسلك الاستثمار الأجنبي اتجاها متزايدا في سنة 1997 حيث بلغ 260مليون دولار وارتفع 95% مقارنة بسنة 1996[1] ، وهذا بسبب عودة الأمن والاستقرار.

3. فترة ما بعد التسعينات

لقد أجرت الجزائر عدة تعديلات لتشجع الاستثمار ، وكان ابرز التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار هو صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل 20أوت2001 المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار ؛ حيث قدمت العديد من الحوافز ، والتسهيلات سواء أثناء الانجاز ، أو الاستغلال التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتم بواسطته إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI ، والمجلس الوطني للاستثمار الذي يقترح الإستراتيجية ، وإنشاء الشباك الموحد على مستوى الوكالة الذي يضم جميع الإدارات ، والهيآت التي لها علاقة بالاستثمار من اجل تقديم المساعدة للمستثمرين ، وتبسيط الإجراءات الإدارية أمامهم.

يلاحظ أن الجزائر خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، اعتمدت جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستمرين ، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 سنة 2001 ، وبرنامج دعم النمو لسنة 2005 ،كان لها دورا في تشجيع الاستثمار واستقطاب رأس المال الأجنبي ، والشكل التالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2011.

[1] مصطفى بودرامة ، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، العدد التاسع 2009 ، ص 182-186.

الشكل رقم (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2011

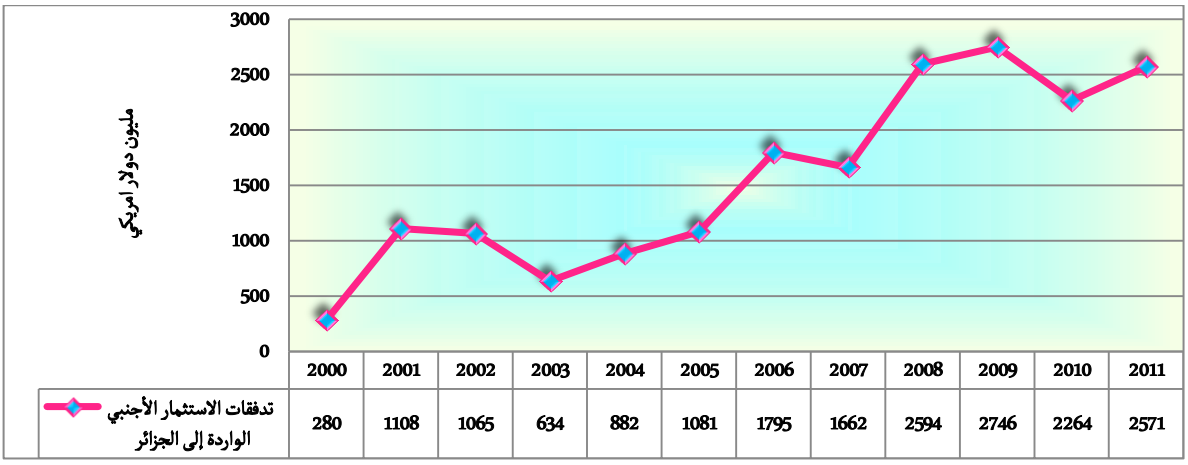

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر	280	1108	1065	634	882	1081	1795	1662	2594	2746	2264	2571

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2012

بالنظر إلى معطيات الشكل يتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد شهد تطورًا ملحوظًا، بداية من سنة 2000، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2001، ليصل إلى أكثر من مليار دولار، وهذا راجع إلى الإجراءات والتحفيزات التي قدمتها الدولة لفائدة المستثمرين والضمانات لمقدمة بالإضافة إلى التحسن النسبي في المناخ الاقتصادي يضاف إلى ذلك جاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خاصة قطاع المحروقات، والاتصالات، والتعدين، بالإضافة غلى الأنشطة في قطاع الخدمات، وكذلك حصول الشركة المصرية أوراسيكوم على أول ترخيص في مجال قطاع الهاتف النقال، وقد انخفض هذا المستوى سنة 2002 بنسبة 11%ليصل إلى 1,065 مليار دولار، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2003 حيث سجلت الجزائر أعلى نسبة تراجع في المنطقة العربية، وانخفض سنة 2004 إلى مستويات ضعيفة تتراوح ما بين 634 و882 مليون دولار، أما بحلول سنة 2005 شهدت الجزائر تحسنًا ملحوظًا في حجم هذه التدفقات الواردة ليتجاوز المليار دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطوير بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، ليتواصل هذا التحسن إلى غاية 2006و 2007 بمقدار 1,795 و1.662 مليار دولار، ويعود هذا التحسن إلى توسع اهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، ومن أهم هذه القطاعات قطاع الصيدلة والكيمياء، الحديد والصلب، إلاّ أنّه لم يقلص من حصة قطاع المحروقات من إجمالي الاستثمارات المباشرة الواردة والتي بقيت تفوق80%، نتيجة استمرار توافد العديد من الشركات.

كما أ ن التدفقات التي اتّجهت خارج قطاع المحروقات، اقتصرت أساسًا على قطاع الاتصالات والحديد والصلب، وبالتالي فالعديد من القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر

كل مقومات الاستثمار لا زالت مهمشة في قرار المستثمر الأجنبي ، وخصوصًا الزراعة ، السياحة ، النقل والمصارف ، وهذا ما يطرح إشكالية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل وتنويع الصادرات وتحويل التكنولوجيا ، وتطوير القاعدة الصناعية ، وتخفيض فاتورة المواد الغذائية.

أما بالنسبة لسنة 2008 ورغم الأزمة المالية العالمية ، فقد حققت التدفقات الواردة إلى الجزائر ، زيادة سواء في بيانات ميزان أو بيانات المشاريع المرخص لها ، حيث حققت المشاريع المرخص لها قفزة غير مسبوقة بها نسبة 550%لتبلغ ما قيمته2,6 مليار دولار مقارنة بنحو 1.7 مليار دولار عام 2007 ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة للغاية حيث تزايدت التدفقات التي اجتذبها هذا القطاع مقارنة مع سنة 2007 ، إلى جانب تضاعف التدفقات التي اجتذبها القطاع الصناعي بما يزيد عن أربع أمثال تدفقاته لسنة 2007 ، كما شهدت سنة 2008 تأسيس عدد من مشاريع الاستثمار المباشر بلغ إجمالها 102 مشروع بما يوفر 10723 فرصة عمل منها 38 مشروعًا عربيًا نحو 3856 وظيفة ، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة فقد ارتفعت أيضًا من 1,6 مليار دولار سنة 2007 إلى 2,3 مليار دولار سنة2008[1].

وليستمر تزايد تدفق الاستثمارات سنة 2009 بنحو 2.8 مليار دولار ، ويشهد بعد ذلك تراجع لهذه التدفقات ، إذ انخفضت إلى 2.3 مليار دولار.

وخلال زيارة المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد دومنيك ستروس-كاهن الأولي إلى الجزائر أنه" بالرغم ظرف دولي غير مستقر فإن الجزائر لا زالت تسجل نتائج اقتصادية جيدة من خلال ترشيد المصاريف العمومية ، لكنه نبه بالقول إلى ضرورة عدم الاعتماد حصريا على النفقات العمومية وعلى التركيز على تسوية مشكل البطالة ، والتركيز أيضا على تسيير الموارد بما يكفل ضبطها وتوجيهها"[2].

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي في دول شمال أفريقيا خلال الفترة 2000-2011

من أجل إضفاء طابع المقارنة على دراستنا لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، سنحاول تأسيس مقارنة تسمح لنا بمقارنة حجم التدفقات المبنية في شكل (02) السابق مع بعض الدول الأفريقية والعربية بصفة عامة ودول شمال أفريقيا.

حصلت الجزائر على كمية معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا ما قورنت بالدول المجاورة تونس والمغرب ، اللذان يشكلان منافسين شديدين للجزائر كونهما نجحا في استقطاب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و"تبين أن حجم هذه الخيرة في أفريقيا ارتفع ارتفاعًا حادًا من 17 مليار سنة 2004 إلى 31 مليار دولار سنة 2005 ، وهو مستوى لم يسبق له مثيل ، وكانت

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

[2] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011.**

جنوب أفريقيا أكبر متلقي له ، إذ حصلت على نحو 21%التي تمثل 6,4 مليار دولار من مجموع التدفقات الوارد إلى أفريقيا ، وحسب تقرير منظمة الأمم المّتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" لسنة 2008 تحتل الجزائر المرتبة الثامنة على الساحة الأفريقية بحصولها على نحو 5,4%مقابل 2,6 مليار دولار من إجمالي هذه التدفقات ، وهو مستوى لا يرقى إلى ذلك المستوى الذي بلغته كثير من الدول الأفريقية"[1].

على غرار دول شمال أفريقيا (مصر ، تونس ، المغرب) ، التي تم تسجيلها خلال الفترة 1998-2010 ضمن الدول الإفريقية العشر الأولى الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر ، ويمكن إدراك ذلك من خلال معطيات الشكل التالي الذي يمد لنا لمحة عن تطور تدفق رؤوس الأموال هذه في الدول الثلاثة ، وذلك خلال المرحلة (2000-2010) ، ويمكننا هذا من مقارنة نتائج كل منها ومن إظهار بوضوح موقعنا في بالدول العربية الأخرى والمستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الشكل رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وبعض دول شمال أفريقيا خلال الفترة 2000-2011

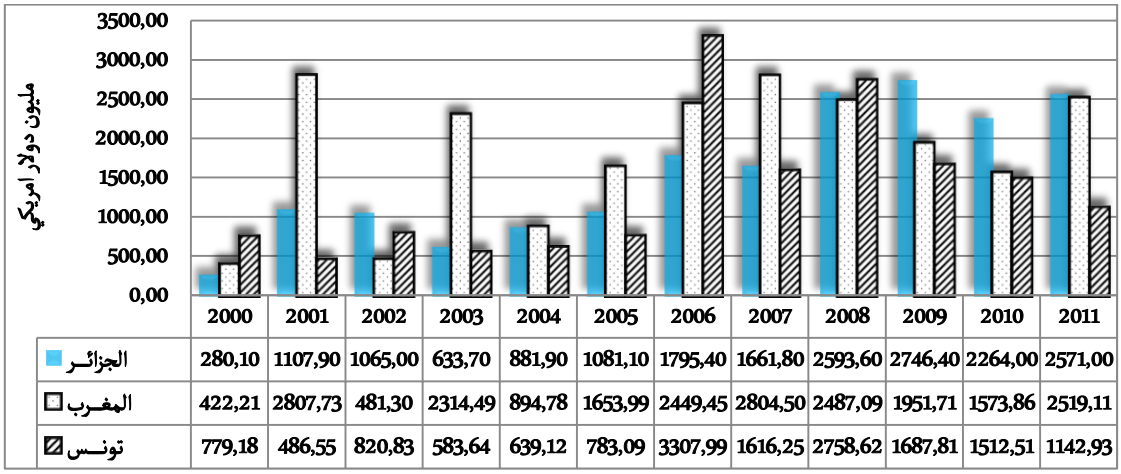

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	280,10	1107,90	1065,00	633,70	881,90	1081,10	1795,40	1661,80	2593,60	2746,40	2264,00	2571,00
المغرب	422,21	2807,73	481,30	2314,49	894,78	1653,99	2449,45	2804,50	2487,09	1951,71	1573,86	2519,11
تونس	779,18	486,55	820,83	583,64	639,12	783,09	3307,99	1616,25	2758,62	1687,81	1512,51	1142,93

المصر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) ، تقرير الاستثمار العالمي 2012

يلاحظ من خلال الشكل أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في نمو مستمر ، واحتلت الصدارة في جلب المستثمر الأجنبي في السنوات الأخيرة مقارنة بالدول المجاورة ، هذا ما يدل على تحسن الأوضاع في البلاد.

بعد التقديرات الأخيرة التي كشفتها الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في تقريرها أكدت الشبكة المتوسطية للاستثمار في تقرير خاص انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2009 في منطقة البحر المتوسط كانعكاس للازمة المالية واقتصادية العالمية فقد كان متوسط التدفقات

[1] الأنكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2006 ، مرجع سبق ذكره ، ص 13-14.

المالية باتجاه المنطقة ما بين 2004 و2008 تقدر بحوالي 40 مليار أورو تدنى المتوسط إلى 30 مليار أورو في 2009.

في السياق نفسه ، يلاحظ أن أهم البلدان المستفيدة من استثمارات الأجنبية المباشرة هي تركيا ، إسرائيل ومصر.

1)بالنظر لارتباطها بأوربا ووضعها الخاص منذ إبرام الاتفاق الجمركي.

2) لارتباطها العضوي بالاقتصاديات الغربية ولا سيما الأمريكية.

3) حجم اقتصادها وارتباطه بالاقتصاد الأمريكي.

ولكن هناك دول أخرى مثل الأردن والمغرب وتونس تستقطب استثمارات معتبرة بالنظر لديناميكية السوق وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وسعيها للاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعلى العموم تظل المنطقة المتوسطية نقطة جذب متواضعة للاستثمارات بمتوسط يتراوح ما بين 38 مليار إلى 35 مليار أورو سنويا وقد تحصلت المنطقة على حوالي 255 مليار أورو مابين 2003 و2009 و4244 مشروع.

ويبقى نصيب الجزائر متواضعا جدّا مقارنة بالمنطقة بأقل من 13 مليار أورو أي في حدود 4.9% من إجمالي التدفقات المالية في المنطقة المتوسطية ، علما أن منطقة المغرب العربي استقبلت حوالي 60.6 مليار أورو ما بين 2003 و2009 في مختلف المناطق ، وإذا كان نصيب الجزائري يصل إلى 266 دولار أمريكي للفرد فإن نصيب المصري يصل إلى 740 دولار مقابل 1907 دولار للأردني ، فيما بلغ المتوسط 566 دولار للمغربي و582 دولار للسوري و949 دولار للتونسي.

وحول التحويلات النقدية للشركاء الأجانب ، فقد أشار تقرير بنك الجزائر لسنة2005 ، أن مجموع تحويلات الشركاء الأجانب من سنة 1999 إلى نهاية 2005 بلغت 15.37 مليار دولار ، وأن هذه التحويلات بلغت خلال سنة 2005 وحدها حوالي 5.35 مليار دولار من مجموع 45.59 مليار دولارا هي حصيلة الصادرات من المحروقات ، ولم تكن تتجاوز هذه التحويلات 660 مليون دولار سنة 1999 حيث تضاعفت بأكثر من 8 مرات في ست سنوات ، بمعنى أن نسبة 10.5%من صادرات المحروقات لسنة 2004 ونسبة 11.7%لسنة 2005 ذهبت إلى حساب الشركات الأجنبية. هذه الطفرة في الإنتاج وتطور التحويلات حققتها الشركات الأجنبية لما تملكه من قدرات تقنية ومالية من جهة ، وما تدره الاستثمارات في مجال البترول من أرباح ، أي الريع العالي في قطاع المحروقات الذي يعتبر محركا أساسيا لصناعة البترول عالميا.

المطلب الثالث: حصيلة ومصادر الاستثمارات الأجنبية من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر

1- نسبة الاستثمارات الأجنبية من الاستثمار الكلي بالجزائر

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبدو ضعيفا ومحدودا من خلال حجم وقيمة الاستثمارات المعلنة والمصرح بها ، وهذا رغم التطور

الملحوظ في تدفقاته خلال السنوات الأخيرة ، مقارنة بالجهود المبذولة من أجل ترقية هذا الاستثمار واستقطاب مؤسساته.

ويمكن حوصلة الاستثمارات المنجزة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002-2011

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	46 833	99,05%	4 414 144	67,10%	672 921	89,19%
الشراكة	209	0,44%	851 473	12,94%	26 106	3,46%
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	242	0,51%	1 312 905	19,96%	55 424	7,35%
مجموع الاستثمارات الأجنبية	451	0,95%	2 164 378	32,90%	81 530	10,81%
المجموع العام	47 284	100%	6.578 522	100%	754 451	100%

المصدر : الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIhttp://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

خلال الفترة 2002-2011 تم التصريح لدى الوكالة الوطنية بانجاز ما يزيد عن 47284 مشروع استثماري بقيمة إجمالية تقدر بـ6578522 مليون دينار جزائري لم يبلغ منها الاستثمارات الأجنبية سوى 242 مشروع استثماري بقيمة 851473 مليون دينار ، أي أن الاستثمارات الأجنبية لم تمثل من الاستثمارات المعلنة عنها في الجزائري سوى 0.51%من حيث العدد و19.96%من حيث القيمة ، وهي بذلك توظف ما نسبته 7.35% من نسبة التوظيف في الجزائر.

أما بالنسبة للمشاريع المشتركة بين المؤسسات المحلية والأجنبية فقد بلغ 209 مشروع استثماري بقيمة 1312905مليون دينار ، ما نسبة 0.44%من حيث العدد و12.94%من حيث القيمة من المشاريع المعلنة عنها في الجزائر ، ونسبة توظيف تصل إلى 3.4% من النسبة الكلية للتوظيف في الجزائر.

ويمكن توضيح ذلك أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسبة عدد ومبالغ الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-2011

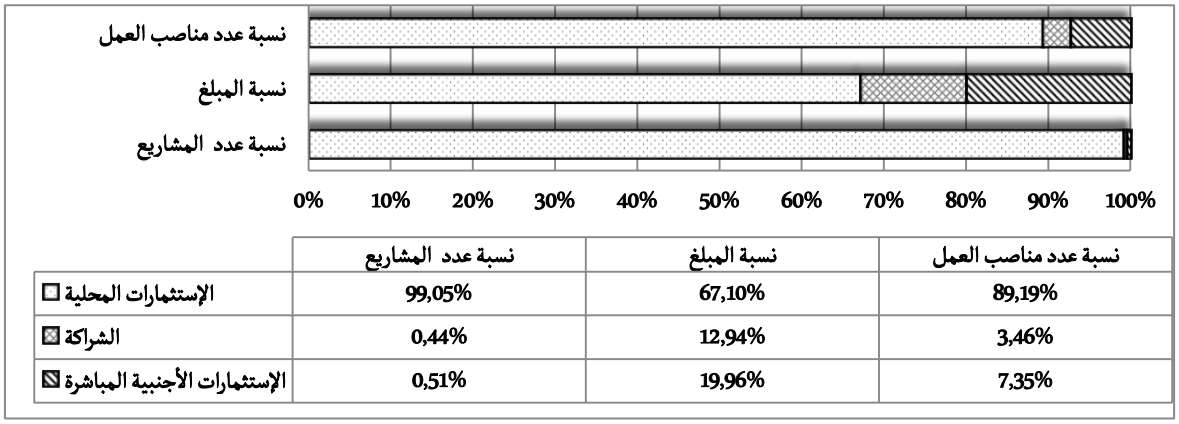

	نسبة عدد المشاريع	نسبة المبلغ	نسبة عدد مناصب العمل
الإستثمارات المحلية	99,05%	67,10%	89,19%
الشراكة	0,44%	12,94%	3,46%
الإستثمارات الأجنبية المباشرة	0,51%	19,96%	7,35%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (09)

2- أهم مصادر الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر

بخصوص مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع الشراكة ، لقد تعددت الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر ، نتيجة الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع مختلف دول أخرى.

ويمكن إدراج أهم مصادر الاستثمار الأجنبي في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): توزيع الاستثمارات المباشرة ومشاريع الشراكة المجمعة خلال الفترة 2002-2011

الإقليم	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ (مليون دج)	النسبة %
أوروبا	230	51,00%	313200	14,47%
✓ **الإتحاد الأوروبي**	***190***	***42,13%***	***272550***	***12,59%***
آسيا	31	6,87%	512196	23,66%
أمريكا	9	2,00%	58821	2,72%
الدول العربية	174	38,58%	1258036	58,12%
إفريقيا	1	0,22%	4510	0,21%
أستراليا	1	0,22%	2974	0,14%
متعددة الجنسيات	5	1,11%	14641	0,68%
المجموع	451	100%	2164378	100%

المصدر: الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIhttp://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

والبيان التالي يوضح أكثر توزيع مصادر الاستثمار أجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر:

الشكل رقم (05): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشاريع الشراكة خلال الفترة2002-2011

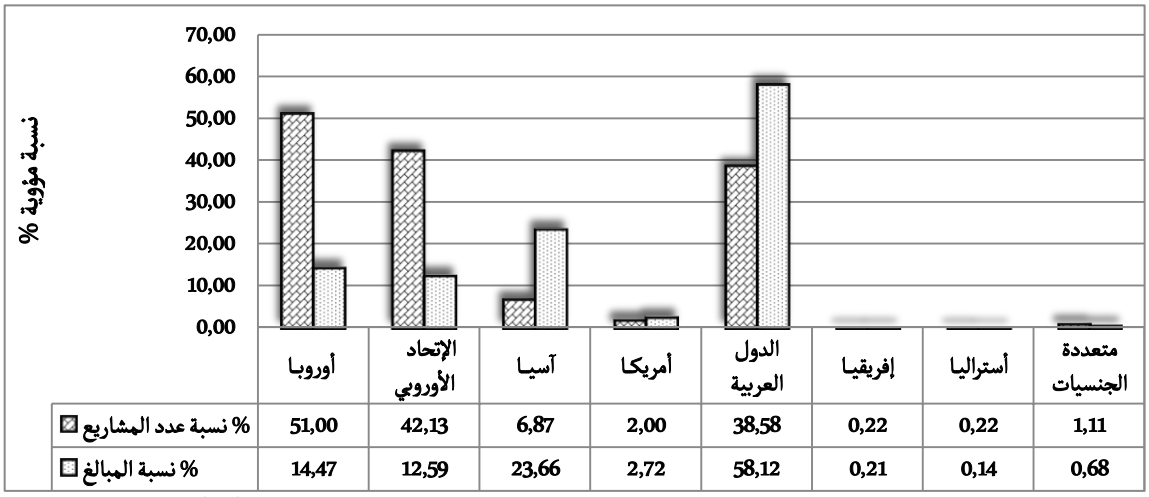

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (10)

ما يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية تتنوع مصادرها من مختلف القارات ، وقد طغت المشاريع الاستثمارية الأوربية على مجموع المشاريع حيث بلغت نسبتها51% بعدد مشاريع يعادل 230 مشروع ، منها 190مشروع يعود للإتحاد الأوربي أي ما نسبته 42.13% من حجم المشاريع الواردة إلى الجزائر ، وأكثر هذه المشاريع تعود لفرنسا نتيجة العلاقة التي تربطها بالجزائر تاريخيا واقتصاديا ، في حين فإن الدول العربية مجتمعة لديها ما نسبته 38.58% من عدد المشاريع بما يعادل 174 مشروع ، إلا أن حجم المبالغ المالية الواردة إلى الجزائر في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول العربية نسبتها تعادل 58.12% من مجموع مبالغ الاستثمار الواردة ، فهي بذلك أكثر من نصف جل المبالغ المالية الواردة إلى الجزائر المبالغ ، وتليها المبالغ المالية الواردة من آسيا التي نسبتها أكثر من 23.66% ، وما نسبته14.47% واردة من الدول الأوربية ،

وتشير أحدث المعطيات التي أمكن التحصل عليها أن الاستثمارات الأجنبية شهدت نموا معتبرا بمبلغ إجمالي قدره 9.58 مليار دينار لسنة2010 تتمثل في 11 مشروعا من بينها سبعة مشاريع بالشراكة في حيت تعد الأربعة الأخرى استثمارات أجنبية مباشرة في حيت تعد الأربعة الأخرى استثمارات أجنبية مباشرة ، واردة من الاتحاد الأوربي (فرنسا وإيطاليا) وكذا دول الشرق الأوسط تشمل لبنان ، تركيا ، والإمارات العربية ، كما أنها تتعلق أساسا بالصناعات والبناء والأشغال العمومية والري والسياحة.

من جهة أخرى ، "سجلت الاستثمارات التي بادر بها مستثمرون وطنيون تراجعا في حدود 48% إلى 9488 مشروعا مقابل 19725 مشروعا سنة 2009 ، ويفسر تراجع الاستثمارات لسنة 2010 لاسيما بانعكاسات الأزمة المالية الدولية لسنة 2008 والإجراءات الجديدة للقوانين التكميلية للمالية لسنتي 2009و2010 التجميد المؤقت وأدت إعادة توجيه الاستثمارات وفقا لمخطط الإنعاش2010-2014 المتضمن استثمارات عمومية في بعض القطاعات لاسيما الصحة والصناعات والمناولة الميكانيكية والبيئة وغيرها إلى هذا التراجع. وقدر المبلغ الإجمالي للاستثمارات الوطنية والأجنبية المؤهلة للاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ب2.479 مليار دينار ، على أن تساهم المشاريع الأجنبية على المستوى المالي بحوالي 12% والمشاريع الوطنية بنسبة 88%"[1].

المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

بدأت الحكومة الجزائرية في معالجة عدد من القيود والمعوقات — حسب تقييم لمناخ الاستثمار — باعتبارها عقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص والأجنبي وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه نحو تخفيض الحواجز أمام الاستثمار ، مازال استمرار الإصلاحات الهيكلية يُشن كل أجندة حافلة بالتحديات بالنسبة للمستقبل. ومازال ضروريًا بصورة خاصة تحقيق تقدّم ملموس في مجالات قطاع البنوك والعمل المصرفي (مع تحسين نظام إدارة الشركات ، وزيادة

[1] جريدة ***الخبر*** الجزائرية ، الإثنين 03 أكتوبر2011 الموافق ل 05 ذي القعدة 1432هـ -العدد: 6495.ص 06.

المنافسة وخصخصة البنوك ، مع تنمية وتطوير الأسواق المالية)، ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية ، وخصخصة وإعادة هيكلة مؤسسات الأعمال التي يملكها القطاع العام.

لقد انعكس تطور الاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا على مستويين الوطني والعالمي ، لذلك يمكن تصنيف هذه الآفاق على المستوين الوطني والعالمي:

أولا: على المستوى الوطني:

يمكن لتطور الاقتصاد الجزائري أن يؤثر على مستقبل الاستثمارات الأجنبية من خلال ما يلي:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي: الذي يهدف إلى تقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات ، وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية والأجنبية الخاصة وتنمية القطاع الخاص ، إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.

- ✓ فقد انخفض معدل التضخم ليصل في السنوات الأخيرة إلى03% ، ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر ليحقق رقما قياسيا ، حيث بلغ 178.30 مليار دولار مع نهاية سنة2011.
- ✓ كما تمكنت الجزائر من التسديد المسبق لديونها وانخفاض نسبة المديونية إلى 04 مليار دولار سنة 2007 بالإضافة إلى التحسن الملحوظ الذي شهدته المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ثانيا: على المستوى العالمي:

شملت كل من النتائج التالية:

1- الشراكة الجزائرية مع الدول العربية: بدأت الشراكة الجزائرية الخليجية ترسم أساسها الأولية على الصحيح خاصة بعقد مؤتمر فرص الاستثمار في الجرائر بالبحرين ثم الإمارات ، قطر خاصة في مجال السياحة. الشراكة الجزائرية الأردنية ، الهادفة لتنمية وتوسيع التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

2- الشراكة الأوروبية الجزائرية: "نظرا لأهمية العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فقد دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية ، وهذا لأن الجزائر تريد أن يكون هذا المشروع أكبر من تعاون شراكة حقيقية تمكن الطرفين من الاستفادة المتوازنة"[1].

حيث وقعت الجزائر مع ألمانيا اتفاق لإنشاء شركة مختلطة تسمى "مسير الجزائر" كما قام وفد تركيا بمحادثات من الحكومة لمنافسة إمكانية تعاون الاتحاد الأوربي والجزائر بعد توقيع عقد أول الشراكة سمّي باتفاق الجيل الثاني.

[1] الطاهر هارون ، فاطمة حفيظ ، ***أفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية*** ، الملقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية الكلوم الاقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس-سطيف ، 13-14نوفمبر2006 ، ص 05.

3- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة لزالت تسعى الجزائر إلى الانخراط في المنظمة الدولية للتجارة بعد تحقيق التعريف الكلي للتجارة والدخول في اقتصاد السوق مع توفير المناخ الملائم للمنافسة.

وفي هذا السياق يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في عملية تشجيع الاستيراد والتصدير ولهذا قررت الجزائر وضع نظام حقيقي قائم على التجارة الحرة وكذلك إصلاح النظام الجمركي والجبائي إلى جانب دخولها إلى البورصة العالمية.

كما أن تحرير الاقتصاد الجزائري بين استعداد شركاء اقتصاديين أجانب للاستثمار في الجزائر من خلال توفير الضمانات اللازمة والأرضية القانونية المناسبة.

المبحث الرابع: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

لقد تميز توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دائما وأبدا بالتباين الواضح على المستوى الإقليمي والدولي ومرد ذلك راجع إلى عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة الاستثمارية لكل قطر من الأقطار أين تشكل معوقات الاستثمار أحد الأسباب الرئيسية في ذلك.

ولتقدير مناخ الاستثمار في أي دولة تلجئ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة البيئة الاستثمارية في تلك الدول حيث تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار وذلك بالاستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة.

المطلب الأول: مؤشر سهولة بيئة أداء الأعمال :

يتبع تقرير بيئة الأعمال الاصلاحات التنضيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إطلاقه عام 2004 ، من خلال قياس تأثير هذه الاصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.

ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع ، مؤشر استخراج التراخيص ، مؤشر توضيف العاملين مؤشر تسجيل الممتلكات مؤشر الحصول على الاتمان ، مؤشر حماية المستثمر ، مؤشر دفع الضرائب ، مؤشر التجارة عبر الحدود ، مؤشر انفاذ العقود ، ومؤشر إغلاق المشروع.

و"يرصد تقرير عام 2011 للممارسة أنشطة الأعمال مقايس موضوعية للأجراءات الحكومة المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 183 دولة وكذلك في مدن مختارة داخل الدول"[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية العدد الفصلي الرابع 2010 ، ص09-10. www://arab-api.or

الجدول رقم (11): ترتيب بعض الدول العربية ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال 2011:

الترتيب عربيا (19 دولة)	الدولة	الترتيب عالميا (من183 دولة)		التغير
		2010	2011	
01	السعودية	12	11	1 التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسن خلال الفترة
05	تونس	58	55	3 التغير في قيمة المؤشر شهدت تحسن خلال الفترة
12	المغرب	114	114	0 قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
14	الجزائر	136	136	0 قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، العدد الفصلي الرابع ، ديسمبر 2010 ص09

http://www.iaigc.net/?id=7&sid=4

يلاحظ من خلا الجدول أن الجزائر حافظت على ترتيبها عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال ، بالاضافة إلى أن هناك تفاوت كبير بين ترتيب الدول العربية ضمن هذا المؤشر عربا وعالميا ، وهناك دول سجلت تحسنا مثل السعودية.

الجدول رقم (12): ترتيب بعض الدول العربية في المؤشرات الفرعية العشر للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2011"

الترتيب عربيا	الترتيب عالميا " 183 دولة "										
	الدولة	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توظف العاملين	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
01	**السعودية**	13	14	73	1	46	16	6	18	140	65
05	**تونس**	48	106	108	64	89	74	58	30	78	37
12	**المغرب**	82	98	176	124	89	154	124	80	106	59
14	**الجزائر**	150	113	122	165	138	75	168	124	127	51

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ، ***سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية ، 2010***

http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2010.pdf

في تقرير البنك الدولي عن تقرير مناخ الأعمال ل2011 الجزائر وجهة صعبة للاستثمار وترتيبها 136 عالميا. وأبقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر ، في آخر تقرير له ويتعلق بالظروف العامة للاستثمار والقيام بالأعمال.

تظل الجزائر ، حسب التقرير من الوجهات الصعبة ، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة ، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في

كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع ، إلى حد يشبّه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل.

وقد كشف تقرير البنك العالمي الذي يحمل عنوان "القيام بالأعمال 2011 ، إبراز الاختلاف لفائدة المتعاملين" ، والذي ساهم فيه فرع البنك العالمي ، المؤسسة المالية الدولية ، عن تقييم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به ، نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها. وبناء على ذلك تم تصنيف الجزائر في المرتبة 136 للسنة الثانية على التوالي من مجموع 183 بلدا.

وقد أشار معدو التقرير أن الجزائر كانت من بين أقل البلدان المسجلة لتحسن في مجال مناخ الأعمال خلال السنوات الخمس الماضية ، وهو ما كان واضحا في تقارير 2006 إلى 2011.

وتحصلت الجزائر على مؤشر أقل من 1,0 ما بين تقرير 2006 وتقرير 2011 وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة.

وقد قدر البنك العالمي مثلا أن هنالك11 إجراء ومرحلة تمر بها عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري ، كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم ، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي. ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة ، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا.

في نفس السياق ، سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة ؛ حيث جاءت الجزائري في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال وتجسيد المشروع الاستثماري ؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 24 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء ، فإن الأمر يتطلب 22 وثيقة وإجراء ، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 113. من جانب آخر ، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية ، كما جاءت الجزائر في الرتبة 138 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية ، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال ، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

و"جاءت الجزائر في المرتبة 168 في مجال الضرائب والرسوم و124 في مجال التجارة الخارجية و127 فيما يخص تنفيذ العقود ، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 51 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير ، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة "[1].

[1] تقرير صندوق النقد الدولي FMI "*سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر* "
http://arabic.doingbusiness.org/reports/special-reports/arab-world-2010

ويتضح من خلال التقرير أن الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير الشروط الموضوعية لاستقطاب الرأسمال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية ، مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعا خارج نطاق المحروقات ؛ حيث لم تتعد فعليا خلال السنوات الثلاث الماضية سقف 5,1 مليار دولار ، مع مراعاة عوامل خاصة مثل رفع رأسمال البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر.

وقد صنف البنك العالمي في بداية سنة 2011 الجزائر في المرتبة 130 من مجموع 155 بلد في مجال الفعالية التجارية والاقتصادية وتوفير الوسائل اللوجستيكية والتنظيمية خاصة في المجال التجاري ، وقد جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة بعدد من البلدان النامية منها جيبوتي وليبريا ، وحدد التقرير الدولي الذي حمل عنوان الارتباط أو الترابط من أجل المنافسة اللوجستية التجارية في الاقتصاد الشامل لسنة 2010 مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود أو غياب فعالية في المجال التجاري والاقتصادي لبلد ما.

وندرج الجدول التالي الذي يبين مرتبة الجزائر في مؤشرات أنشطة الأعمال عالميا.

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر عالميا في مؤشرات أنشطة الأعمال لسنتي2010- 2011

	أنشطة الأعمال مرتبة 2010	أنشطة الأعمال مرتبة 2011	التغير في الترتيب
عدد الدول في الترتيب	**136**	**136**	
بدء المشروع	147	150	-3
استخراج تراخيص البناء	111	113	-2
تسجيل الممتلكات	159	165	-6
الحصول على الائتمان	135	138	-3
حماية المستثمر	73	74	-1
دفع الضرائب	167	168	-1
التجارة عبر الحدود	122	124	-2
تنفيذ العقود	124	127	-3
إغلاق المشروع	51	51	0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية2010 ، ص172.

http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2010.pdf

شهدت الجزائر تراجع نسبي في مختلف المؤشرات الفرعية المكونة لبيئة أداء الأعمال ، باستثناء مؤشر إغلاق المشروع الذي بقي على حاله (المرتبة 51 عالميا سنة 2010 -2011).

المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية:

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية) – وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) – حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد– السياسة النقدية (مؤشر التضخم) تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر – وضع القطاع المصرفي والتمويل– مستوى الأجور والأسعار – حقوق الملكية الفردية – التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية –أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ، ويمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي :

- ✓ (1 – 1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة
- ✓ (2 -2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- ✓ (3 – 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية
- ✓ (4 – 5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في العام 2009 ظهر أن استمرار سيطرة اقتصاديات الدول الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا على مؤشر الحرية الاقتصادية ، فقد حافظت كل من هونج كونج وسنغافورة على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي من بين 183 اقتصاد مشمولا في التقرير. وحققت هونج كونج أفضل كيان لممارسة النشاط الاقتصادي ، حيث يعد اقتصادها حرا بأكثر من 90 في المائة. كما استمرت سنغافورة في المحافظة على المركز الثاني دوليا ، إذ يعد اقتصادها حرا بنحو 87 في المائة[1].

وتراوحت قيمة المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1995 -2006 بين 3.30 و3.50 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة ، واحتلت بذلك المرتبة 94 سنة 2002 على خلاف كل من تونس والمغرب التي توجد ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95 وتوجدان في المرتبة 68[2] ، لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة2006 ، وفي تقرير 2011 الصادر عن المؤسسة العالمية HERTAGE تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشر (14) عربيا من أصل سبعة عشر(17) دولة ، والمرتبة 132 عالميا ، ما يدل على أن الجزائر وجهة صعبة للمستثمر الأجنبي.

1 عبد الحميد بوخاري ، ***واقع مناخ الاستثمار في الدول العربيّة (دراسة تحليلية)***، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر ، العدد 2012/10 ، ص 44.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003 ، العدد 174 ، ص8-9.

المطلب الثالث: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

''يصدر شهريا عن مجموعة PRS Group الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر ، وقدرته على مقابلة التزماته المالية وسدادها ، ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب ، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% ، ومؤشر المخاطر المالية 25%. دليل المؤشر من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطر مرتفعة جدا ، من 50 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة ، من 60 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطر معتدلة ، من 70 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة ، من 80 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا''[1].

درجة المؤشر في الجزائر: "تعتبر الجدزائر من الدول ذات المخاطرة النخفضة ، " حيث بلغت قيمة المؤشر في نهاية 2004 75.5 نقطة ليرتفع سنة 2005 إلى 77.5 نقطة ، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة"[2] ، "وسجلت تراجعا في مؤشر تقسيم المخاطر الاقتصادية لسنتي 2008 -2009"[3]. وصنفت ايضا سنة 2010 مع الدول ذات المخاطر المنخفضة مع الدول المجاورة المغرب وتونس أيضا دولة البحرين ، بينما احتلت دول الخليج المراتب الأولى بدرجة مخاطر منخفضة جدا (الإمارات ، السعودية ، وسلطنة عمان ، قطر ، الكويت).

المطلب الرابع :المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة

Wealth OF Nations Index for Emerging Economies

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشئون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

- ✓ "مؤشر البيئة الاقتصادية (21 عنصرا تغطى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).
- ✓ مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (21 عنصرا تغطى مؤشرات نوعية التعليم ، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية ، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

[1] محمد قويدري ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية17-18 أفريل ، جامعة شلف الجزائر ، 2006 ، ص291.

[2] صالح مفتاح ، بن سمينة دلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 ، ص164 ، 270.

- ✓ مؤشر البيئة الاجتماعية (21 عنصرا تغطى مؤشر التنمية والاستقرار الاجتماعي ، مؤشرات الصحة العالمي ، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية)"[1].

وضع الجزائر في المؤشر:

تحصلت الجزائر على 1063 نقطة فاحتلت المرتبة 54 من بين 70 دولة وهي تعتبر بذلك من بين البلدان المتأخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

نستنتج من خلال ما سبق أن المؤشرات مبنية على مجموعة من العوامل في البلد المضيف والتي تجعل منه بلدا محفزا أو طاردا للاستثمارات الأجنبية المباشر ، والتقرير عبارة عن ملاحظات ، ويحدد نقاط القوة والضعف للبلد المعني ، إضافة إلى انه يقدم النصح بالمزيد من التحسين في العوامل ، الشيء الذي يعزز فكرة أن هذه العوامل هي عوامل تحفيزية لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة من جهة ، وأن المؤشرات الاقتصادية تعتبر من بين طرق تقييم هذه العوامل.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002 ، ص145-147.

خلاصة

بالرغم مما تقوم به الحكومة من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال وتعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة بالإضافة إلى التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تدعيم الحاكمية والمساءلة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة ، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة ، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية ، مقارنة بإمكانيات الدول الكامنة.

اعتبارا لكل هذه المميزات فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب وإن نمو الاستثمار يقتضي إزالة هذه المعوقات واعتماد سياسة استثمارية فعالة. وفي هذا السياق أوصى التقرير الجزائر بتحسين بيئة الأعمال ، وذلك بتوفير بيئة ملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية ، وجعل العوامل المحفزة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر ، وخاصة خارج المحروقات باعتباره الأكثر استقطابا حاليا.

وفي الفصل الموالي نتطرق إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر وبولاية وهران ودورها في تحقيق التنمية المنشودة وإنشاء فرص الشغل وتوسيع الإنتاج خاصة في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات.

الفصل الثالث:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر

في التنمية المحلية

المبحث الأول: واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بالجزائر

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الرابع: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران

تمهيد:

بعد تعرضنا في الجانب النظري إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، ووقوفنا على أهم سمات المناخ الاستثماري والتنمية المحلية بالجزائر ، وبما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى أي بلد هو مرآة عاكسة لطبيعة المناخ الاستثماري المهيأ في تلك كان منطقيا ملاحظة زيادة حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تتميز بمناخ استثماري ملائم ، وبضعف حجمه ومستواه في البلدان الأقل تهيئة وإعدادا ، فلا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة يتأثر ويؤثر في المناطق الجذابة والمهيأة هذا ما يحدث فروق جهوية ، وعليه نحاول في هذا الفصل معرفة نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي وأثره على التنمية ، وأخذ عينة من الجزائر والمتمثلة في ولاية وهران لدراسة نصيبها من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلاقتها بها ، وأهم محددات الاستثمار الأجنبي ومدى تأثيرها على التنمية المحلية بهذه الولاية ، وإجراء دراسة تحليلية لتحديد نقاط ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر ، ولأجل هذا عمدنا إلى التعرض في هذا الفصل إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي ، بالإضافة إلى معرفة معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وحصيلة وتوزيع بولاية وهران.

المبحث الأول: واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر

تعود أسباب تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلى:

- ✓ فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962- 1990.
- ✓ تفاقم الديون التي بلغت خدماتها في سنة 1991 حوالي 75% من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة.
- ✓ ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على التحكم ومراقبة الصرف.
- ✓ زيادة التضخم ، وكذا إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.

وعليه فان لجوء الجزائر إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية يكون قد أضاف وسيلة أخرى من وسائل تمويل الاقتصاد الوطني ، وبالتالي التقليل من اللجوء إلى الاقتراض. غير أن انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي أثر على حجم الاستثمارات المحققة ، إذ تعتبر الجزائر آخر الدول المغاربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية وقد صنفت ضمن الدول الطاردة للاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تقييم حصيلة الاستثمار في الجزائر:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ، وعملت على تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي ، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات ، بعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين ، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر ، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية[1] :

أ- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من 10 مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب).

ب- من ناحية أخرى وتفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.

[1] منصور زين ، ***واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 02 ، ص 128.***

ج- أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فان الأنشطة التصديرية وهي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية وفي قوانين الاستثمار المتعاقبة.

وما بين 2002 -2010 تم تسجيل 25015 مشروع معلن ومنجز منهم 360 مشروع أجنبي وبالشراكة بقيمة إجمالية تقدر بـ706 مليار دينار جزائري ، وفيما يلي ندرج جدول توزيع المشاريع حسب حالة تقدم المشروع خلال الفترة 2002-2010.

الجدول رقم (14): توزيع المشاريع حسب حالة تقدم المشروع خلال الفترة 2002-2010.

التعيين	عدد المشاريع	%
المشاريع المنجزة	25 015	%85
المشاريع لم يشرع فيها بعد	2 505	%8
المشاريع المتروكة	2 090	%7
عدد الإجابات	29 610	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

الشكل رقم (06): توزيع المشاريع حسب حالة تقدم المشروع خلال الفترة 2002-2010.

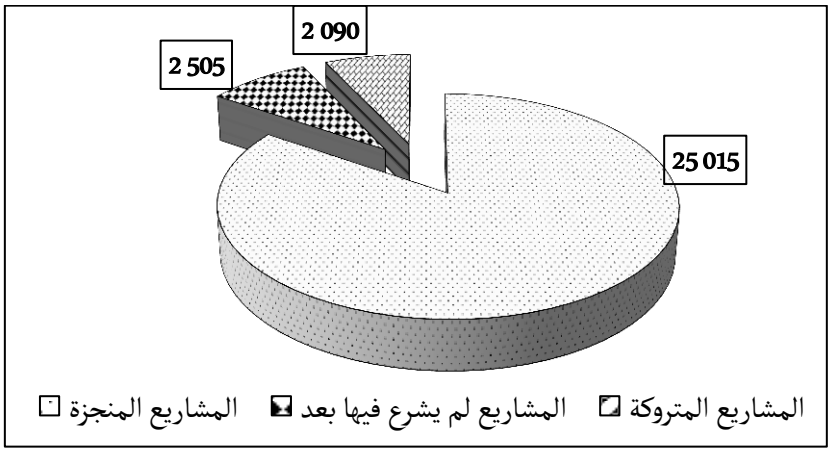

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (14)

من خلال الشكل يتضح انه ليس كل مشروع مصرح به هو مجسد فعليا أو في طور الانجاز ، حيث تم انجاز 25.015 مشروع بقيمة إجمالية قدرت بـ1949 مليار دج ما بين 2002 و2010. من بين 29 610 مشروع مصرح به خلال الفترة في استحداث 471 226 منصب شغل جديد مباشر ، و8%من المشاريع المعنية أي 2 505 مشروع لم يتم مباشرتها بعد في حين أن 7%منها قد تم التخلي عنها.

وتتوزع المشاريع التي تم انجازها حسب شكلها القانوني على النحو الآتي:

الجدول رقم (15):توزيع المشاريع المنجزة حسب الشكل القانوني خلال الفترة 2002-2010

الشكل القانوني	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بالمليار دج	النسبة %	مناصب الشغل المنجزة	النسبة %
خاص	24745	98,92	1121	57,52	201910	89,15
عمومي	237	0,95	554	28,42	20263	8,95
مختلط	33	0,13	274	14,06	4298	1,90
المجموع	25015	100	1949	100	226471	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

يلاحظ أن أغلب المشاريع التي تم انجازها هي من طرف الخواص بنسبة99% من مجموع المشاريع بمبلغ مالي قدره 1121 مليار دج الذي يمثل 57.52% من مجموع المبالغ المالية للمشاريع ، وهو بذلك يوظف اكبر نسبة من اليد العاملة والتي تقدر ب89.15% من مجموع مناصب العمل المنجزة في المشاريع. فيما حقق القطاع العمومي 270 مشروعا أي ما نسبته 1 % فقط وبقيمة مالية قدرت ب828 مليار دج التي غطت هذه المشاريع تعد معتبرة وكبيرة مقارنة بالمبالغ المستثمرة في المشاريع الخاصة.

وتختلف هذه المشاريع من حيث الانجاز وتتوزع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (16): توزيع الانجازات حسب نوع المشاريع خلال الفترة 2002-2010

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
إنشاء	15495	1307	94567
توسيع	9450	589	128160
إعادة التأهيل	68	52	3712
إعادة الهيكلة	1	0	17
توسيع - خوصصة	1	0	15
المجموع	25015	1949	226471

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

يشكل 450 9 مشروعا منجزا "توسيعات لقدرات الإنتاج" بقيمة 589 مليار دج أما "مشاريع إعادة التأهيل وإعادة الهيكلة" فقد بلغ عددها 70 مشروعا بقيمة إجمالية قدرت ب52 مليار دج.

المطلب الثاني: تطور المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002-2010

يظهر تطور عدد المشاريع الاستثمار المنجزة ونصيبها من المبالغ المالية ومناصب العمل التي وفرتها خلال الفترة 2002-2010 حسب التسلسل الزمني في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تطور توزيع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2011

السنة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
2002	438	67	23 589
2003	1 351	234	19 424
2004	763	200	15 810
2005	770	114	16 715
2006	1 957	311	28 588
2007	3 991	320	45 583
2008	6 114	486	44 741
2009	6 878	173	22 872
2010	2 753	42	9 149
المجموع	25 015	1 949	226 471

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

الشكل رقم (07):أهم مقاييس التطور لمؤشرات المشاريع خلال الفترة 2002-2010

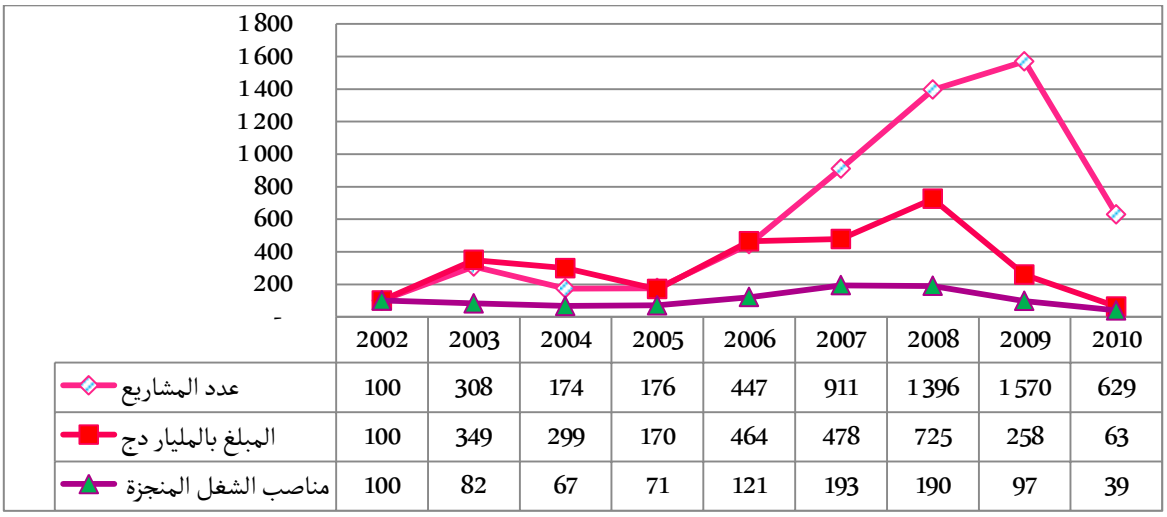

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	100	308	174	176	447	911	1 396	1 570	629
المبلغ بالمليار دج	100	349	299	170	464	478	725	258	63
مناصب الشغل المنجزة	100	82	67	71	121	193	190	97	39

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (17)

يلاحظ من الشكل تطور المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر من سنة 2002 إلى غاية2009 ، وهذا لتحسن الظروف الأمنية والسياسية للبلاد وأيضا تحسن الأوضاع والتوازنات الاقتصادية الكلية نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الدولة من أجل النهوض بقطاع الاستثمار وتشجيعه ، للتراجع بعد ذلك سنة 2010 مقارنة بالسنوات السابقة ، وذلك راجع إلى سياسة الاستثمار وصدور قوانين من شأنها توجيه الاستثمار.

وتبقى المشاريع الصناعية أكثر استقطابا لاستثمارات الأجنبية فهي تسيطر عل أكثر 74.7% من رأس المال الأجنبي بأكبر عدد من المشروعات ، يليها قطاع الخدمات بأكثر من 21% من رأس المال الأجنبي ، أما قطاعي الفلاحة والسياحة تبقى نسبتها ضعيفة رغم الإمكانيات الوطنية ، كما يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): توزيع المشاريع المنجزة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2010

قطاع النشاطات	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليار دج	%	مناصب الشغل المنجزة	%
الزراعة	14 644	58,54	172	8,83	33 132	14,63
البنـــاء ، الأشـــغال العموميـــة والهيدروليك	4 796	19,17	171	8,77	72 355	31,95
الصناعة	2 622	10,48	1 205	61,83	81 894	36,16
الصحة	2 091	8,36	273	14,01	30 233	13,35
النقل	354	1,42	14	0,72	1 976	0,87
السياحة	348	1,39	19	0,97	3 486	1,54
الخدمات	160	0,64	94	4,82	3 395	1,50
المجموع الكلي	**25 015**	**100**	**1 949**	**100**	**226 471**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIhttp://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

ولمزيـد مـن التوضـيح نـدرج الشـكل التـالي الـذي يبـين توزيـع المشـاريع الاسـتثمارية المنجـزة خلال الفترة 2002-2010 بالجزائر حسب قطاعات النشاط

الشكل رقم (08): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2002-2010)

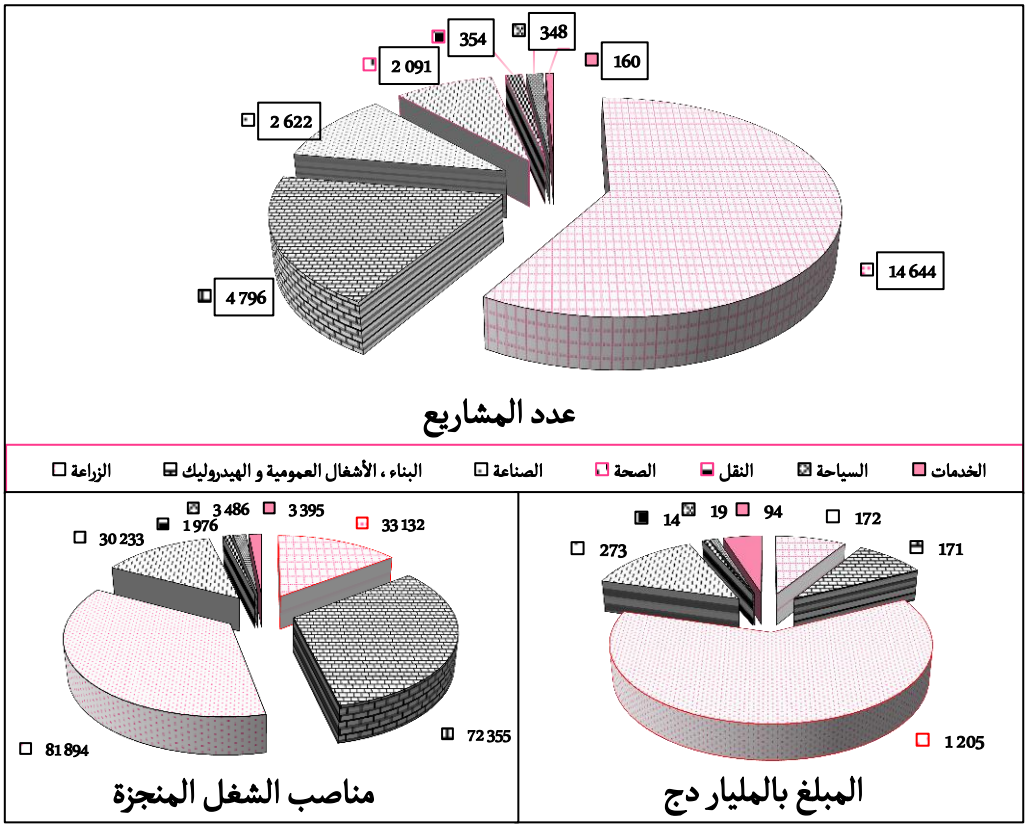

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (18)

يحتل مجال الزراعة حسب توزيع قطاعات النشاط المكانة الأولى فيما يخص عدد المشاريع المنجزة بـ 14 644 مشروعا (58.5 %) بمستوى استثمار قدر بـ 172 مليار دج وتوفير 33 132 منصب عمل. أما قطاع البناء والأشغال العمومية والري فيأتي في المرتبة الثانية بـ4 796 مشروعا رصد لها 171 مليار دج ووفر 72 355 منصب شغل ، ويحتل القطاع الصناعي المركز الثالث بـ 2 622 مشروعا ويأتي في المرتبة الأولى من حيث المبالغ المالية ب1 205 مليار دج (61.8%) وكذا عدد مناصب الشغل الموفرة إذ بلغت 81 894 منصب شغل جديد بين 2002 و2010.

أما عدد المشاريع التي أنجزت في مجال النقل في الفترة 2002 و2010 فقد بلغت 354 مشروعا و1 976 منصب شغل وكلفت ما مجموعه 14 مليار دج. من جهة ثانية بلغت الاستثمارات في قطاع الخدمات 160 مشروعا بقيمة 94 مليار دج وتوفير 3 395 منصب شغل فيما سجل قطاع السياحة العدد 348من المشاريع بقيمة إجمالية قدرت 19 مليار دج وإنشاء 3486 منصب شغل.

المطلب الثالث: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال

بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تطور عدد المشاريع أيضا خلال الفترة 2002-2010 حيث يبين الجدول الموالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال.

الجدول رقم (19):الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال ومناصب العمل التي وفرتها خلال الفترة 2002-2010

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
استثمارات الشراكة	155	483	13 161
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	205	222	26 823
المجموع	**360**	**706**	**39 984**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

يتبن أن نسبة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفوق استثمارات الشراكة الجزائرية الأجنبية من حيث عدد المشاريع المنجزة وعدد مناصب العمل الموفرة خلال هذه الفترة ، لكن بالنسبة إلى المبالغ المالية التي تغطي مشاريع الشراكة هي ضعف المبالغ المخصصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم (08): الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مصدر رؤوس الأموال(2002-2010

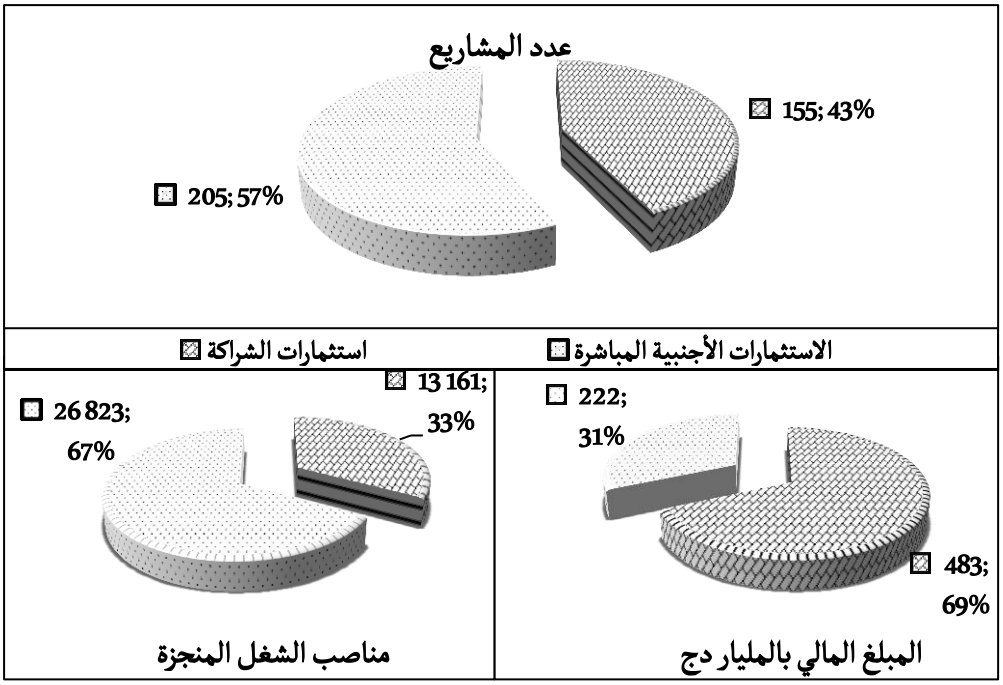

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (19)

رغم الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية لتحسين مناخ الاستثمار وصورة الجزائر الاقتصادية والسياسية محليا وأجنبيا إلا أن رؤوس الأموال الواردة إليها تبقى محدودة وغير كافية ، حيث تم إنجاز خلال نفس الفترة المرجعية 360 مشروع ساهم فيه الأجانب بقيمة 706 مليار دج (9.5 مليار دولار) سمحت باستحداث 39984 منصب شغل. وبهذا تم انجاز 205 استثمار مباشر أجنبي جديد خلال نفس الفترة بمبلغ مالي يقارب 223 مليار دج (3 مليار دولار) موفرة بذلك 26823 منصب شغل ، وكان عدد المشاريع المنجزة بالشراكة 155 مشروع بقيمة 483 مليار دج (6.5 مليار دولار) من الاستثمارات ساهمت في توفير 13161 منصب شغل.

2. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا ، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة ، الخدمات والصناعة وغيرها ، حيث أنه ومنذ سنة 2002 إلى سنة 2010 فإن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المجمعة لم تتعدى 360 مشروع استثماري.

الجدول رقم (20): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2010

قطاع النشاطات	عدد المشاريع	%	المبلغ بالمليار دج	%	مناصب الشغل المنجزة	%
الزراعة	3	0,83	1	0,14	22	0,06
البنـــــاء ، الأشـــــغال العمومية والهيدروليك	56	15,56	10	1,42	5 141	12,86
الصناعة	201	55,83	528	74,79	24 318	60,82
الصحة	2	0,56	5	0,71	697	1,74
النقل	13	3,61	4	0,57	384	0,96
السياحة	6	1,67	8	1,13	2 108	5,27
الخدمات	79	21,94	151	21,39	7 314	18,29
المجموع الكلي	**360**	**100**	**706**	**100**	**39 984**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIhttp://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

من حيث التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية نجد أنها اتجهت في معظمها نحو القطاعات الاستراتيجية ، ويتبين أن قطاع الصناعة هو وجهة المستثمر الأجنبي ، فقد بلغ عدد المشاريع في هذا القطاع 201 بمبلغ إجمالي يفوق 528 مليار دج ، ثم يليه قطاع الخدمات من حيث المبلغ المالي الذي يزيد عن 151 مليار دج ويغطي 79 مشروع ، وحوالي 10 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية والبناء يغطي 56 مشروع. والشكل التالي يبين توزيع الاستثمارات من حيث عدد المشاريع والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع ، والمناصب العمل المنجزة خلال الفترة 2002-2010.

الشكل رقم (09):توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2010

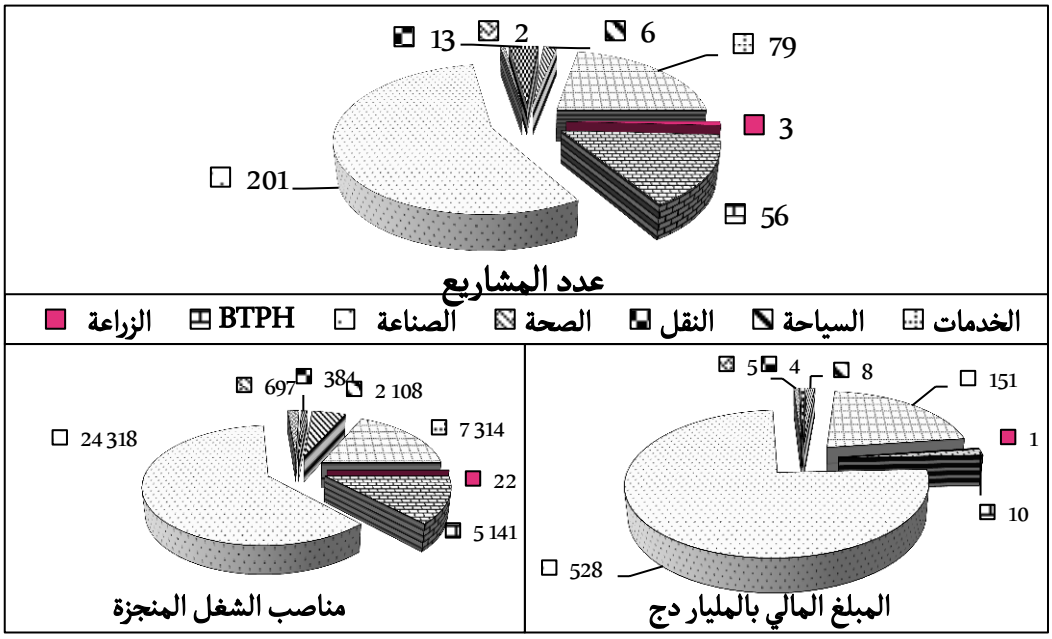

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(20).

ويمكن إرجاع هذا التحسن في قطاع الصناع والخدمات وقطاع الأشغال العمومية إلى تحسن الظروف الأوضاع والتوازنات الاقتصادية الكلية ، وتحسن الظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها البلاد نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر.

وتظهر العلاقة بين عدد المشاريع الاستثمارية وحجم الاستثمارات بالإضافة إلى مناصب العمل المنجزة انطلاقا من الجدول رقم (20) في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (10): العلاقة بين عدد المشاريع وحجم مبالغ الاستثمار ، ومناصب العمل المنجزة خلال الفترة 2002-2010.

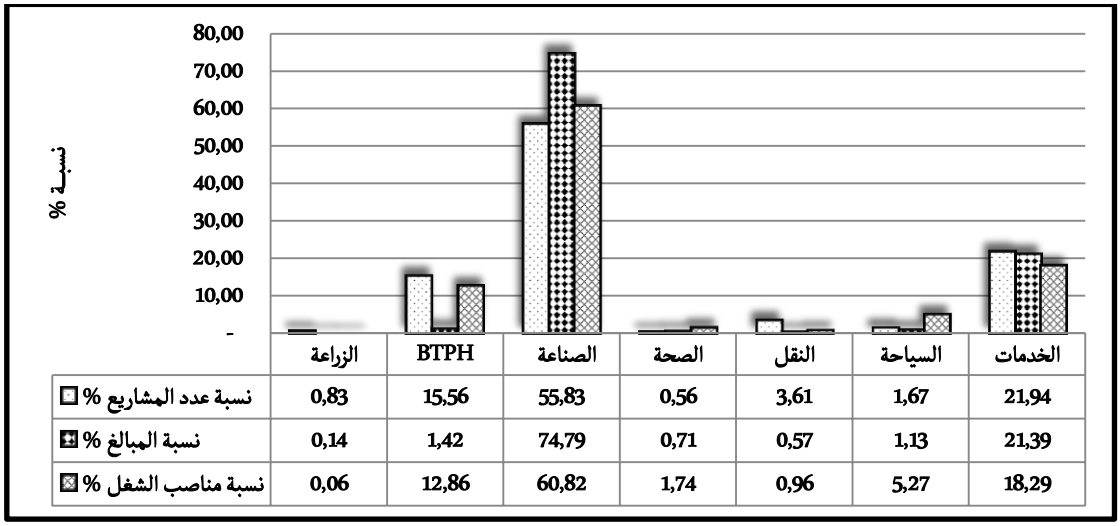

	الزراعة	BTPH	الصناعة	الصحة	النقل	السياحة	الخدمات
نسبة عدد المشاريع %	0,83	15,56	55,83	0,56	3,61	1,67	21,94
نسبة المبالغ %	0,14	1,42	74,79	0,71	0,57	1,13	21,39
نسبة مناصب الشغل %	0,06	12,86	60,82	1,74	0,96	5,27	18,29

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(20).

ونلاحظ من الشكل الموضح أعلاه أن المبالغ المخصصة للاستثمار تعتبر ضخمة مقارنة مع عدد المشاريع ومقدارها 706 مليار دج ، التي تقابل 360 مشروع ، منها201 مشروع خاص بقطاع الصناعة.

أما الملاحظة الأخرى ، تتمثل في التناسب بين عدد مشاريع قطاع الصناعة التي تقدر بـ: 201 مشروع بحجم استثمار قدره 528 مليار دج. وهذا ما يفسر اهتمام الدولة بقطاع الصناعة في تلك الفترة ، في حين بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية كقطاع الصحة بمشروعين ، وقطاع الزراعة ب3 مشاريع ، قطاع الساحة ب6 مشاريع.

3. التوزيع القطاع للنشاط الفرعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

حسب القطاع الفرعي للنشاط تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يبينه الجدول التالي:

الجـدول رقـم (21): توزيـع المشـاريع الاسـتثمارية الأجنبيـة المباشـرة المنجـزة حسـب فـروع نشـاطات القطاع خلال الفترة 2002-2010

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
الزراعة ، الصيد البحري ، الصيد البري ، استغلال الغابات	3	1	22
المياه ، الطاقة	13	256	1 965
المحروقات	1	0,24	30
الخدمات والأشغال العمومية والبترولية	6	19	731
المناجم ، المحاجر	2	3	605
الصناعة الحديدية ، المعدنية ، الميكانيكية ، الكهربائية	51	29	12 003
مواد البناء ، السيراميك ، الزجاج	20	80	2 847
المباني والأشغال العمومية	56	10	5 141
الكيمياء ، المطاط والبلاستيك	46	137	2 066
الصناعة الغذائية ، التبغ ، الكبريت	32	18	2 582
صناعة المنسوجات ، الجوارب ، الملابس الجاهزة	3	0,04	2
صناعة الجلود والأحذية	1	0,02	15
الصناعة الخشبية ، الورق ، الطباعة	18	3	756
الصناعات المختلفة	14	1	1 447
النقل والآلات الإضافية للنقل ، الاتصالات	13	4	384
السياحة	6	8	2 108
الخدمات المقدمة للشركات	48	19	2 563
الخدمات التجارية المقدمة للأسر	7	0,20	396
المؤسسات المالية	14	3	1 965
الترقية العقارية	3	11	105
الصحة	2	5	697
الاتصالات السلكية واللاسلكية	1	98	1 554
المجموع الكلي	**360**	**706**	**39 984**

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIhttp://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

ولمزيـد مـن التوضـيح نـدرج الشـكل التـالي الـذي يبـين نصـيب كـل فـرع قطـاع نشـاط مـن توزيـع المشـاريع الأجنبيـة المباشـرة والمبـالغ الماليـة المخصصـة لكـل فـرع ، مناصـب الشـغل المنجـزة خـلال فترة الدراسة 2002-2010

الشكل رقم (11): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب كل قطاع فرعي للنشاط خلال الفترة 2002-2010

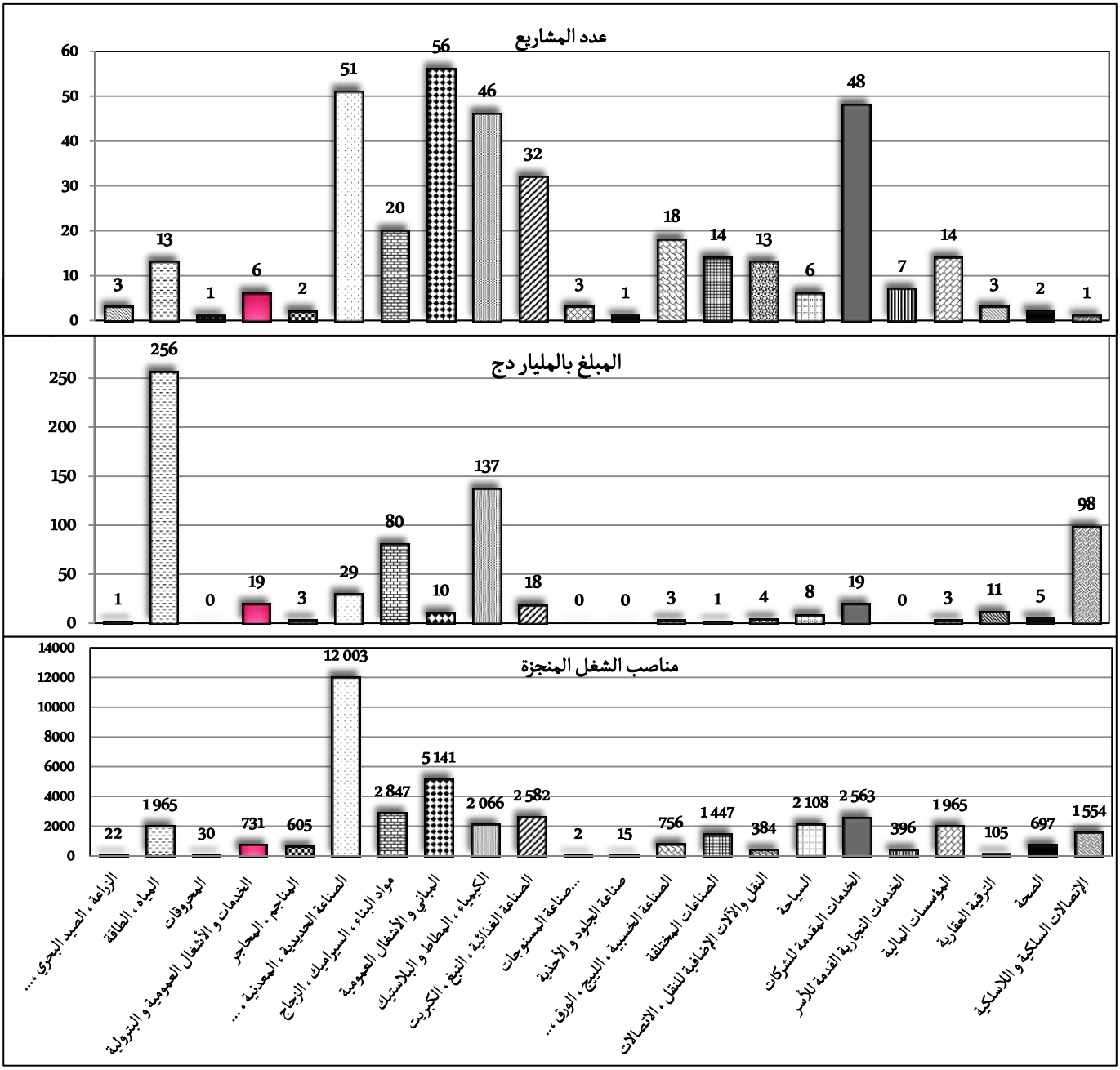

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (21)

بخصوص القطاع النفطي تعد الجزائر بلد غني بالمحروقات ، ونطاقها المنجمي المقدر ب1.5مليون كم^2 غير مستغل في معظمه. كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة ، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي ، هذه الخطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية ، تعمل في

نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج ، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد ، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات ، الصيانة ، والهندسة.

و تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28 أبريل 2005 وهو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع.

غير أن أغلبية المشاريع المطروحة على مستوى الوكالة ، تعاني من عراقيل وطول المدة في الموافقة على الإنجاز ، نظرا للمشاكل البيروقراطية ، وخاصة في الحصول على أراضي البناء ، كما أن هذه المشاريع في معظمها لم يحتوي قطاع السكن الذي يتخبط في مشاكل مستعصية منذ سنوات عديدة ، وأمام هذا الوضع لم يتمكن المستثمرين الخواص في مجال البناء ، من إنجاز مشاريع سكنية بالحجم الكافي الذي يساهم في التخفيض من مشكل السكن في الجزائر.

المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تعددت مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع الشراكة نتيجة الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع مختلف دول أخرى والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (22): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب جنسية المشروع خلال الفترة 2002-2010

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
الفرنسية	36	9	3393
التركية	25	6	2481
الصينية	22	13	621
الليبية	22	0,33	1063
المصرية	14	48	2220
اللبنانية	13	0,48	1019
التونسية	11	2	380
الأردنية	9	2	174
السورية	8	1	527
الجزائريين الغير مقيمين	7	0,13	61
الإيطالية	5	1	147
الإسبانية	3	3	219
الهولوندية	3	9	8831
المغربية	3	2	217
السعودية	3	3	148

الألمانية	2	5	329
الأمريكية	2	0,1	1206
بلجيكا	2	0,23	296
الكندية	2	0,28	33
الفرنسية - اللبنانية	2	1	440
البرتغالية	2	0,01	24
سويسرا	2	0,04	20
القطرية-البحرينية	1	0,01	8
البرازيلية	1	0,0038	0
القبرصية	1	0,16	67
الكوبية	1	5	697
الإماراتية	1	0,11	0
الفرنسية-الإسبانية	1	0,09	244
الفرنسية-التركية-البلجيكية	1	0,07	220
الهندية	1	0,2	0
الإيطالية-اللبنانية	1	0,05	61
الإيطالية-السويسرية	1	0,05	969
الأردنية-المصرية	1	0,13	5
الأردنية الإماراتية	1	0,18	30
الأردنية-اللبنانية	1	0,08	12
الكويتيين	1	98	1554
النيجيرية	1	0,0014	1
القطرية	1	1	3
الروسية- الفرنسية	1	0,47	8
السعودية-الفلسطينية-الأردنية	1	7	94
السنغافورية	1	0,01	12
السويسرية-الإنجليزية	1	3	8
المجموع الكلي	205	222	26 823

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

يلاحظ أن اكبر عدد من الاستثمارات وارد من الدول الأوربية نتيجة لقربها من الدولة الجزائرية وقربها من الساحل الأبيض المتوسط مما يسهل تنقل الأجانب ، ونقل الوسائل والمواد

الأولية اللازمة للاستثمارات ، الأمر الذي يقلص من تكلفة الاستثمارات وربح الوقت ، بالإضافة إلى الدول العربية التي لها حصة الأسد من المبالغ المالية الإجمالية المستثمرة في الجزائر.

الجدول رقم (23): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الشراكة الجزائرية-الأجنبية خلال الفترة 2002-2010

التعين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
الجزائرية-الفرنسية	39	31	2748
الجزائرية - الإسبانية	22	139	1946
الجزائرية-التونسية	10	2	338
الجزائرية- الإيطالية	9	1	198
الجزائرية - البلجيكية	7	3	263
الجزائرية - البرتغالية	4	1,21	314
الجزائرية - السينغابورية	4	20	332
الجزائرية - اللوكسمبورغية	4	5	147
الجزائرية - الأردنية	3	0,12	44
الجزائرية - الإماراتية	3	2	803
الجزائرية - الأمريكية	3	19	68
الجزائرية - السعودية	3	15	909
الجزائرية-التركية	3	1	130
الجزائرية-السورية	3	0,02	42
الجزائريين (المقيمين+الغير مقيمين)	3	0,01	0
الجزائرية - الإنجليزية	2	0,08	85
الجزائرية - السويسرية	2	0,22	185
الجزائرية - اللبنانية	2	1	21
الجزائرية - المصرية	2	100	431
الجزائرية - المغربية	2	0,24	33
الجزائرية - الهندية	2	0,26	179
الجزائرية-الفرنسية-اللبنانية	2	0,23	525
الصينية	1	0,02	15
الجزائرية - الأردنية-السعودية	1	1	21
الجزائرية - الإيرلندية-التونسية	1	1	45
الجزائرية - الإماراتية	1	3	155
الجزائرية - الأيرلندية	1	0,01	26

الجزائرية - البحرينية	1	0,03	400
الجزائرية - الصينية	1	16	544
الجزائرية - الفرنسية- موناكو	1	1	28
الجزائرية - الفرنسية-الألمانية	1	0,04	0
الجزائرية - الفرنسية-المصرية	1	15	300
الجزائرية - الفلسطينية	1	0,2	10
الجزائرية - الكندية-الإماراتية	1	64	14
الجزائرية - الكويتية-الليبية-الأردنية	1	0,02	41
الجزائرية - الهولندية	1	0,05	712
الجزائرية - اليونانية	1	1	60
الجزائرية - جنوب إفريقيا	1	30	138
الجزائرية- الأسترالية	1	3	605
الجزائرية- الألمانية	1	7	36
الجزائرية- الفلسطينية-الأردنية	1	3	24
الجزائرية- اللبنانية-الفرنسية	1	0,02	210
الجزائرية- النرويجية	1	0,06	36
المجموع الكلي	**155**	**483**	**13161**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ 2012/03

تتصدر فرنسا كل البلدان في عدد المشاريع الذي يعادل 75 مشروع ، أي ما نسبته 21% من مجموع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2010 ، موفرة بذلك 6141 منصب عمل برأس مال 40 مليار دج ، وتلي فرنسا المشاريع التركية والاسبانية على التوالي بـ28 ، 25 مشروع موفرة بذلك4427 ، 2156 منصب عمل على التوالي ، وتأتي بعد ذلك المشاريع الصينية ب23 مشروع ، والمشاريع الليبية والتونسية 22 ، 21 مشروع على التوالي.

أما من حيث المبالغ المالية المستثمرة حسب جنسية المستثمر تتصدر مصر الدول المستثمرة في الجزائر بمبلغ إجمالي 148 مليار دج يغطي 16 مشروع استثمار من بينها 2 بالشراكة مع الجزائر ، موفرة بذلك 2651 منصب عمل ، ويلي ذلك المشاريع الاسبانية بمبلغ مالي إجمالي 142مليار دج الذي غطى 25 مشروع ، وفي المرتبة الثالثة المشروع الكويتي المتمثل في شركة الاتصالات نجمة بمبلغ مالي قدره 98 مليار دج ما نسبته 13% من مجموع المبالغ المستثمرة في الجزائر خلال فترة الدراسة ، والذي وفرة 1554 منصب عمل.

و يلاحظ وجود اربعة مشاريع هولندية بمبلغ 9.05 مليار دج توفر بذلك اكبر عدد من مناصب العمل والمقدرة ب9543 منصب ، أي ما نسبته 24% من مجموع مناصب العمل التي توفرها المشاريع الأجنبية رغم قلت عددها.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي

ككل دولة يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر إيجابيا على اقتصاد الدول وذلك من خلال منافعه المتمثلة في الآثار المستحدثة له ، التي تظهر أساسا على: العمالة ، نقل التكنولوجيا وعلى التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الآثار الثانوية التي يمكن أن يخلفها هدا النوع من الاستثمار ،

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي:

1. زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

يعد هذا الأثر من أهم الآثار الايجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقباله للاستثمارات الأجنبية داخل ترابه ، حيث تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية ، وذلك بسبب انخفاض دخلها القومي وكذا ضعف معدل الادخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال والتي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستثمر أموال ضخمة في الدول المضيفة تعجز عنها الشركات الوطنية ، وتظهر الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان.

2. خلق فرص العمل:

تعد مشكلة البطالة من المشاكل العويصة التي تصادف مختلف الدول المتقدمة منها والمتخلفة ، حيث أن الاستثمارات الأجنبية عند مجيئها إلى الدول المضيفة تخلق فرص عمل فلذلك نجد أن الدول تتهافت على استقطاب هذه الاستثمارات الأجنبية ، وقد تضاعفت مشكلة البطالة خاصة منذ أوائل الثمانينات وذلك بعد التباطؤ في النمو الاقتصادي نتيجة لدخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد طويلة ، إضافة إلى مشكلة المديونية الخارجية التي عانت ولا زالت تعاني منها الدول النامية ، ومشكلة البطالة تعتبر أكثر حدة منها في الدول النامية ، حيث أن البطالة في الدول المتقدمة سرعان ما يتم استدراكها بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي وارتفاع معدلات الاستثمارات بها عكس الدول النامية التي تعرف بجهازها الإنتاجي البطيء وقلة تدفقات الاستثمارات بها ، ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية قد تساهم في خلق فرص للعمل وذلك في ظل الاعتبارات الآتية[1]:

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، ***الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*** ، دار الفكر الجامعي ، شركة الجلال للطباعة ، العامرية ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 419.

✓ وجود الشركات العابرة للقارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة ، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

✓ إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة ، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية...) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

✓ إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إل خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية داخل الدولة.

✓ إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير ، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

✓ إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر العينية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

فكلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة ، "حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام كانت 0.8% في سنة 2000 ارتفعت إلى 2.17% في سنة 2001 ، وهذا أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 29.77 في سنة 2000 إلى 27.3% في سنة 2001 ، كذلك بالنسبة لسنة2008حيث الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام كانت كانت8.5 % ارتفعت واصبحت12.3% في سنة 2009 ، وهذا أدى إلى انخفاض البطالة من 11.8% في سنة 2008 إلى10.2% في سنة 2009"[1].

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كاستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين ، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام

[1] بن عيسي عمار ، بن إبراهيم الغالي ، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)**، ورقة بحثية ، جامعة بسكرة ، ص 15.

معدل12.3% سنة 2009 ، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في حدود 12% سنة 2010 ، بالرغم من قوة العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

3. تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد كل بلد ، كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني ويعرف ميزان المدفوعات بأنه "سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية ، سواء استتبعت دفع نقود أم لا لاقتصاد وطن معين في فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة فائتة "[1].

ويأخذ ميزان المدفوعات ثلاث حالات هي: إما يكون في حالة فائض وذلك في حالة الصادرات أكبر من الواردات وهذا إذا اعتبرنا الميزان التجاري الجزء المهم من الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات لدولة ما ، وإما يكون في حالة توازن في حالة تساوي الصادرات والواردات والحالة الثالثة أين يكون هناك عجز وهذا في حالة الواردات أكبر من الصادرات ، وكأحد طرق علاج هذا العجز فإن الدولة المعنية تلجأ لفتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية كبديل عن طريق الاقتراض من الخارج لمعالجة العجز لأنه عادة ما يؤدي الاقتراض من الخارج لزيادة العجز ، ويمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية قد تحدث أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة طالما كان حجم انسياب هذه الأموال والاستثمارات يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج وللحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة وجب إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه وذلك كما يلي:

أولا:التدفقات الداخلة:

- ✓ "مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع الاستثمار وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي"[2].
- ✓ مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.
- ✓ مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات من الحكومة / الحكومات الأم.
- ✓ التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.
- ✓ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

[1] محمد دويدار ، ***محاضرات في الاقتصاد الدولي*** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 37.

[2] عبد السلام أبو قحف ، ***نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر2001 ، ص 144.

ثانيا:التدفقات الخارجية:

- ✓ مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- ✓ مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- ✓ مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق...الخ.
- ✓ مقدار رأس المال المحول للخارج بعد فترة من مرحلة التشغيل.
- ✓ فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية(المعاملات بين الشركة الأم وفروعها).

"كما يؤكد الصندوق النقد الدولي أن مسألة تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وتزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات وتعزز من عملية الادخار والاستثمار ومن ثم إيجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات"[1].

و نظرا لعدم توافر الدراسات والإحصاءات المنشورة حول تأثير الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة ، ومع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات السابقة فإنه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية" تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة ، نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير ، من جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقومة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ، ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها ، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية يجعلها أكثر قدرة على حسن تصريف سلعها الأخرى وبالسعر الملائم ، وهذا ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات"[2].

4. جلب التكنولوجيا:

إن هذا الزمن الذي يتميز بتسارع خطواته بشكل رهيب يفرض على الدول النامية اكتساب هذه الوسيلة التي تجعله يلحق بالركب ، وهذه الوسيلة هي التكنولوجيا التي زادت من سعة الهوة بين العالم المتقدم والنامي ، وتلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها الدول المختلفة في وقتنا الحاضر ، " حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدد نجاح فشل خطط التنمية"[3] ، ونتيجة لهذه الأهمية البالغة التي اكتساها موضوع التكنولوجيا ، ورغبة العديد من البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية كأحد وسائل بلوغ هذا الهدف ، نظرا لأن هذه الشركات

[1] مدني بن شهرة ، ***الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)*** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص54.
[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 438
[3] المرجع نفسه ، ص 444.

الأجنبية عند حلولها بالبلد المضيف والبدء في استثماراتها تنقل معها جميع عوامل الإنتاج ، خاصة تلك الغير متوفرة في البلد المضيف ومن بين هذه العوامل نجد التكنولوجيا حيث ساهمت الشركات الأجنبية في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتطورة ، و استطاعت بعض البلدان النامية بفضل الاستثمارات الأجنبية أن تقيم مشاريع ضخمة ذات مستوى تقني متقدم.

إضافة إلى ذلك فإن الدولة المضيفة قد تحصل على فائدة تدريب العمالة المحلية وتأهيلها من طرف الشركات الأجنبية وذلك من جراء جلب لتلك التكنولوجيا الجديدة إلى بلدهم ، كما يساهم نقل التكنولوجيا في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة. ويتم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة عن طريق أربعة أساليب هي:

- ✓ **عن طريق الربط العمودي:** "حيث تقوم الشركات الأجنبية بتحويل التكنولوجيا إلى الشركات التي تمدها بالسلع والخدمات الوسيطة (الموردون) ، أو التي تقوم بشراء منتجات الشركات الأجنبية"[1].
- ✓ **عن طريق الربط الأفقي:** وذلك من خلال أن الشركات المحلية التي تعمل في نفس القطاع (إنتاج نفس المنتوج) في البلد المضيف تحاول الاقتداء (تقليد) بتكنولوجيا الشركات الأجنبية وذلك لمواجهة المنافسة.
- ✓ **تهجير الأشخاص الأكفاء (الخبراء):** حيث أن الشركات الأجنبية عند حلولها بالبلد المضيف تأتي معها بأشخاص يستطيعون التحكم في التكنولوجيا التي جلبتها الشركة الأجنبية ، ومن خلال ذلك سيقوم هؤلاء الأشخاص بنقل خبراتهم ومعارفهم إلى المؤسسات المحلية بالبلد المضيف.
- ✓ **تدويل البحث والتطوير:** حيث أن الدول النامية لا تخصص عدى 6% من نفقاتها على مجال البحث والتطوير. والشركات الأجنبية تقوم بالمساعدة على إنشاء المعارف على المستوى المحلي ، حيث أن تلك المعارف ذات هدف عمومي وغالبا ما تحتاج تلك الشركات الأجنبية إلى تطوير تكنولوجيا محليا على مستوى البلد المضيف.

5. تحقيق التنمية الاقتصادية:

بما أن التنمية الاقتصادية تعد العمود الفقري للتنمية بصفة عامة وجلب على الدولة الاهتمام بها ومحاولة تحقيقها ، وتمويل التنمية الاقتصادية إنما هو يعتمد على الموارد المحلية المعبأة في المقام الأول والموارد الأجنبية في المقام الثاني وترجع الحاجة إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية إلى اعتبارين أساسين هما:

[1] L'investissement direct étranger au service du développement, cde,2002,France, p122

✓ **تعزيز المدخرات المحلية:**

كما هو معروف عن الدول النامية فإنها تعاني من انخفاض في معدلات الادخار المحلية ، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخول أساسا ، فضلا عن ارتفاع ميل الاستهلاك الذي بدوره يتزايد بتزايد عدد السكان ، "وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن معدلات الادخار في كثير من الدول النامية لا تتجاوز نسبة10% من نواتجها القومية ، وهذا المعدل منخفض جدا عن المعدل المرغوب أو المستهدف لتحقيق الحد الأدنى من الاستثمار اللازم لتحريك عملية التنمية الاقتصادية بها ، ونظرا لكل هذه الأسباب وجب على الدول النامية الاستعانة بالتمويل الخارجي من خلال الاستثمارات الأجنبية لأن هذا الأخير يعد تحويلا لجزء من مدخرات الدول الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الدول المضيفة ، مما يمكنها من تحقيق معدلات استثمار تفوق بكثير ما يمكن تحقيقه بالاعتماد على المدخرات المحلية"[1].

✓ **توفير النقد الأجنبي:**

تضطر الدول النامية إلى استيراد الكثير من المعدات والآلات والمواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج ، وذلك لتحقيق برامج التنمية التي تسعى لها ، وهذا الأمر يتطلب الحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي نظرا لأن الدول النامية تعاني من انخفاض في معدلات نمو صادراتها ، بسبب انخفاض في الطلب الخارجي على المنتجات الأولية التي تمثل الصادرات الأساسية لهذه الدول. ولأن المستثمر الأجنبي عند استثماره بالدولة المضيفة يجلب معه جميع عوامل الإنتاج غير المتوفرة في البلد المضيف ، كما أنه يساهم في توفير النقد الأجنبي وذلك من خلال الصادرات التي سيقوم بها من جراء استثماره وجب على الدولة المضيفة لتحقيق هذه التنمية المنشودة الاهتمام بهذا المستثمر والحفاظ عليه[2].

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي:

1. مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة: وتشمل هذه المدفوعات ما يلي:

✓ الأرباح المحولة للخارج.

✓ مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية وتتمثل في رسوم وبراءات الاختراع ، العلامات التجارية ، التراخيص ونفقات الإدارة والخبرات الفنية الأجنبية.

✓ الفائدة على رأس المال المستثمر.

✓ مدفوعات استعادة رأس المال المستثمر.

✓ تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم.

[1] إيمان عطية ناصف ، وآخرون ، ***التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*** ، الدار الجامعية ، 2007 ، ص 275.

[2] إيمان عطية ناصف ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 275

و" تشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد تزايدت من 3 بليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة 1973بنسبة10% و16% على التوالي من إجمالي صادرات هده الدول وزادت هذه النسبة لتصل إلى 20% سنة 1998 وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنة 1985 حيث وصلت إلى 28.3% من إجمالي صادرات هده الدول من السلع والخدمات"[1].

2. زيادة الاستهلاك:

كما لا يخفى على أحد فإن قيام أي استثمار أجنبي ببلد مضيف ما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك في ذلك البلد ، هذه الوفورات تتمثل في العديد من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة من قبل في تلك الدولة المضيفة وهذا ما ينجر عنه توسع في الاستهلاك من قبل المواطنين خاصة تحت تأثير الحملات الترويجية لتسويق تلك المنتجات الجديدة ، وهذا الاستهلاك الجديد قد لا يخدم الدولة المضيفة خاصة في السنوات الأولى في سبيل تحقيق التنمية ، وكما هو معلوم فإن زيادة المعدل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المعدل الحدي للادخار هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد تخلق تلك الشركات الأجنبية أنماط استهلاكية لا تتلاءم وخصائص البلد المضيف وهذا ما سيكلف هذا الأخير الكثير.

ويشير" الأستاذ الدكتور رمزي زكي إلى دراسة قام بها K.L.Gupta حول العلاقات القائمة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستهلاك الترفي المحلي في بلد نام ذي زيادة سكانية واضحة ، حيث وصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما تحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية ، وترفع من حجم الاستهلاك الترفي في المجتمع وعلى النحو الذي يقلل من حجم الادخار المحلي ، ويظهر ذلك بصورة واضحة في حالة ما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية من ذلك النوع الذي ينتج السلع الاستهلاكية الفاخرة في السوق المحلية ، مثل السيارات الخاصة ، وأجهزة التلفزيون ، وغير ذلك"[2].

3. ارتفاع معدلات التضخم:

إن من الصفات المشتركة للدول النامية ارتفاع معدلات التضخم بها هذا الأخير الذي يعرف بأنه التزايد المستمر لارتفاع أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ، ولعل من الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة إحداث موجات تضخمية على هذه البلدان ونلمس ذلك على النحو التالي:

[1] نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره ، ص 480.
[2] المرجع نفسه ، ص 491.

1. تقوم الدول النامية والتي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها بالمساهمة في إنفاق جزء من تمويل هذه المشروعات وذلك عن طريق التمويل المحلي كالعمل على توفير البنية الأساسية مثل شق وتعبيد الطرقات ، توفير وتحديث وسائل النقل والمواصلات ، وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية...الخ ، ولعل هذه الزيادة في الإنفاق خاصة في المراحل الأولى لهذه المشروعات قد يساهم في خلق الخلل بين هذا الإنفاق والإيراد الذي لم يحدث بعد ، ومما قد يزيد الأمر سوءا لجوء الدولة المضيفة إلى تمويل هذه المشروعات عن طريق التمويل التضخمي ، أي بزيادة حجم الائتمان في الجهاز المصرفي ، فإنها تعمل بذلك على زيادة كمية النقود المتداولة مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم ، وتميل بذلك الأسعار إلى الارتفاع.

2. تزداد حدة الضغط التضخمي ، بصفة خاصة إذا كانت المشاريع الأجنبية تنتج إنتاجا غير مباشرا مثل الطرق وإنشاء الجامعات والمعاهد والمستشفيات...أي المشاريع التي تدخل كوسيط في إنتاج السلع والخدمات ، ومن هنا نجد أنه بالرغم من الإنفاق الاستثماري على هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك وهذا ما قد يحدث اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب خلال تلك الفترة.

4. تلوث البيئة:

حيث أن الاستثمارات الأجنبية خاصة الشركات متعددة الجنسيات تؤثر سلبا على البيئة في البلد المضيف لأن هذه الشركات غالبا ما تستثمر في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية والتعدينية وصناعات البتروكيماويات والأسمدة والأسمنت بدلا من توطن مثل هذه السلع في دولها ، وذلك لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي والرسمي بذلك ، بينما لا توجد مثل هذه المعايير والقيود في الدول النامية[1].

ويمكن إجمالي المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية ، سواء تلوث الهواء أو الماء... إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
العمالة	تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج.	عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء بالأجانب.

[1] إيمان عطية ناصف وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 357.

	تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي. رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية. الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة لكل ما سبق.
الرفاهية	رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة. رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية.	الفروق الكبيرة بين دخول العمالة المحلية والعمالة الأجنبية. احتدام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.
البحوث والتطوير	قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	قد ينقل المستثمر الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ، ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية. قد تقتصر التكنولوجيا على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمد زيدان ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال*** - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول 2004 ، ص 132.

يظهر مما سبق أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي ، لأن تجربة الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال التي تعد تجربة رائدة ومثمرة ، بالإضافة إلى هذا يمكن للشراكة أن تمثل حلا مناسبا لمشاكل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من حيث الحصول على التمويل والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ودخول الأسواق الخارجية وتعزيز مكانتها في الأسواق الداخلية ، كما تسمح لها بإعادة هيكلة رأس مالها من خلال انفتاحه على الغير.

بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مفتاحا لدخول الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، شجع هذا الاستثمار الأجنبي النشاط الاقتصادي بإنشاء وإحداث مثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير منتجات جديدة ناتجة عن الطلب الداخلي المتزايد للمواطنين وكذلك إحلال السلع المستوردة بالعملة الصعبة بسلع يصبح بالإمكان إنتاجها محليا ، ضف إلى ذلك ما يترتب عن هذه الاستثمارات من إحداث لمناصب شغل جديدة تؤدي فيما بعد إلى زيادة ورفع الطلب الفعال في السوق ، ناهيك عن نقل التكنولوجيا والاستفادة من طرق وتقنيات التنظيم والتسيير والتسويق.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر:

منذ انفتاح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي ، بقي معدل الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام مستقرا عند23.9% إلى غاية2005 ، في حين قفز معدل الادخار من28.7% سنة 1999 إلى 52.5% سنة 2005 ، والجدول التالي يوضح تطور معدل الادخار الوطني وحجم الاستثمار كتراكم خام من ال GDP:

الجدول رقم (25): طور معدل الادخار الوطني وحجم الاستثمار كتراكم خام من GDP خلال الفترة (2005-1999) الوحدة (%)

السنة	1999	2000	2001	2001	2003	2004	2005
معدل الادخار الوطني	28,7	41,3	40,2	42.9	43,6	46,8	52,5
حجم الاستثمار المتراكم GDP	24,4	20,7	22,7	24,4	24,0	24 ,1	23,9

المصدر: وزارة المالية " المؤشرات الاقتصادية للجزائر للمدة 1999-2005" www.mf.gov.dz

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن معدلات الادخار الوطني في تزايد مستمر خلال الفترة 1999-2005 بمتوسط قدر ب42.3% ، وهي نسب مرتفعة تساهم في تطوير الاستثمار المحلي ، وذلك بعد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجلب معه تكنولوجيا متطورة تعمل على بعث دفعة قوية للاستثمار المحلي بعامل التقليد والمحاكاة ، ومنافسة الشركات الأجنبية ، وهذا ما تعكسه نسبة حجم الاستثمار كتراكم خام من GDP التي قدرت كمتوسط الفترة 1999-2005 بـ23.45%. ويعكس ذلك سلسلة التدابير التي تم اعتمادها لإصلاح القطاع المالي والمصرفي ، تضمنها قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 (الأمر03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض) المعدل والمتمم لقانون 90-10 ، وذلك لتطوير معدلات الادخار وبالتالي تطوير الاستثمار الإجمالي.

ويبين الجدول الموالي حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات من حيث عدد المشاريع ، المبالغ ومناصب الشغل خلال الفترة 2002-2004 ويتبين لنا من خلاله أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي من حيث المبالغ مرتفعة حيث بلغت 27.43% وهذا دلالة على أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الاستثمار المحلي.

الجـدول رقـم (26): حصـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن الاسـتثمار المحلـي خـارج قطـاع المحروقـات 2000-2004

المعطيات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار المحلي	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي%
عدد المشاريع	271	13533	2
المبالغ (مليار دينار)	268205	977538	27.43
مناصب الشغل	27692	258767	10.7

المصدر: بلال لوعيل ، ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)*** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008 ، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر ص 149.

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

الجـدول رقـم (27): العلاقـة بـين إجمـالي تـدفق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والنمـو الاقتصـادي فـي الجزائر خلال الفترة2000-2011

السنة	الناتج الداخلي الخام GDP(مليار دج)	معدل النمو الاقتصادي (%)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (مليار دج)*	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر (%)	نسبة ال FDI من ال GDP
2000	4 124,87	2,20	21,09	(-0,04)	0,51
2001	4 263,54	2,60	85,60	2,96	2,01
2002	4 546,27	4,70	84,86	(-0,04)	1,87
2003	5 262,48	6,90	49,03	(-0,40)	0,93
2004	6 126,56	5,20	63,55	0,39	1,04
2005	7 508,30	5,10	79,31	0,23	1,06
2006	8 511,87	2,00	130,47	0,66	1,53
2007	9 419,93	3,00	115,28	(-0,07)	1,22
2008	11 042,66	2,40	167,52	0,56	1,52
2009	10 033,96	2,40	200,58	0,06	2,00
2010	11 482,50	3,30	160,49	(-0,18)	1,40
2011	13 375,34	2,50	182,25	0,14	1,36

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2012.
(http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88)

* القيم محولة من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري على أساس متوسط سعر الصرف في كل سنة.

يتبين من الجدول أن حجم الناتج الداخلي الخام(GDP) عرف تطورات مهمة تعكس معدلات النمو المحققة خاصة خلال الفترة (2000-2010)، حيث ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام من حوالي 4124 مليار دينار سنة 2000 إلى 13375 مليار دينار عام 2011 محققا معدلات نمو متذبذبة تراوحت كمتوسط للفترة(2000-2010) 3.52%، وإن كانت جل هذه المعدلات إيجابية فقد ظلت دون المستويات المرجوة، هذا ما يتماشى مع تدفقات متدنية من الاستثمار الأجنبي طيلة الفترة. وعليه يمكن القول أن مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة.

ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

الشكل رقم (12): العلاقة بين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

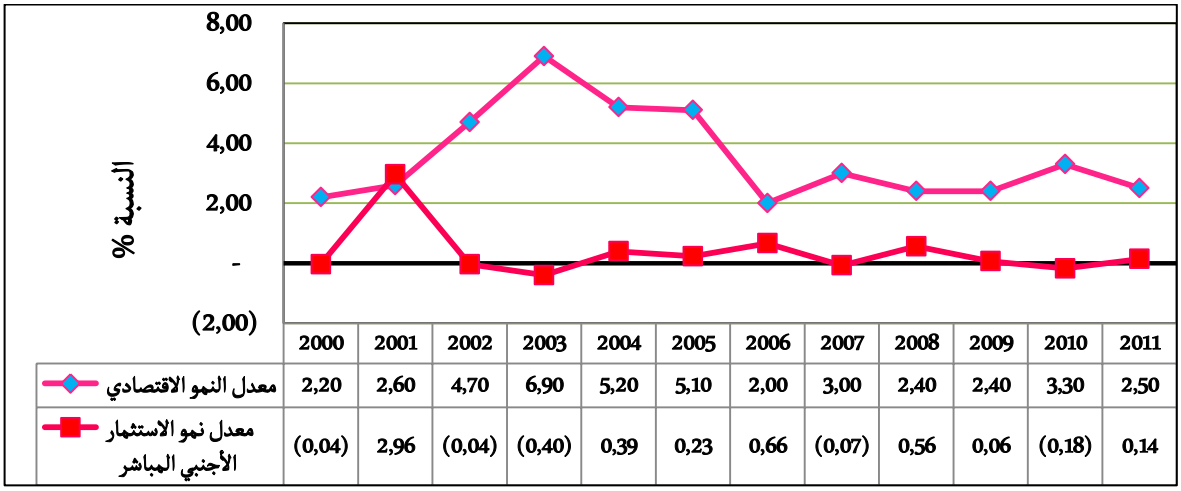

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو الاقتصادي	2,20	2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2,00	3,00	2,40	2,40	3,30	2,50
معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر	(0,04)	2,96	(0,04)	(0,40)	0,39	0,23	0,66	(0,07)	0,56	0,06	(0,18)	0,14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (27)

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وقانون الاستثمار سنة1993، أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها في الاستثمار بالجزائر بناء على الاعتمادات التي حصلت عليها من قبل مجلس النقد والقرض(1990-1993)، أو من خلال تسجيلها لدى وكالة تدعيم وتطوير الاستثمار، هذا التدفق الهائل للمستثمرين أعطى انطباعا بأن الجزائر مقبلة على تحولات وتطورات اقتصادية كفيلة بتحقيق معدلات نمو إيجابية تسمح لها بتحسين وضعها المالي والاقتصادي، إلا أنه وبالمقارنة بين ما تم الإعراب عنه من نيات وما تم تحقيقه فعلا من استثمارات يمثل مفارقة كبيرة تطرح عدة تساؤلات عن ماهية العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

وسنحاول جعل منطلق دراستنا لهذه العوائق، من الدراسة التي أنجزت من طرف خبراء أوروبيين، والتي خلصت إلى أنه لا تزال إلى اليوم العديد من العراقيل والحواجز التي تعيق تدفق

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، وقد جسدت هذه الدراسة من خلال استطلاع أراء مجموعة من المستثمرين الذين انتهوا من إقامة مشاريعهم في الجزائر ، إلى بعض كبار المستثمرين الأجانب أمام العوامل المشجعة وغير المشجعة على اتخاذ قرار إقامة استثماراته المباشرة في الجزائر ، ووفقا لهذه الدراسة ، فإن المستثمرين الأجانب يعتقدون أن بالجزائر عوامل إيجابية والأخرى سلبية ولكن - للأسف أن هذه الأخيرة أكبر من الأولى – ويعتقدون أيضا أن هناك عائقين رئيسيين لهما تأثير كبير وهما: محدودية حجم السوق الجزائري ، وتكلفة اليد العاملة الضعيفة.

وأحصت الدراسة المنجزة من قبل الخبراء الأوروبيين اثني عشر (12) [1] عاملا سلبيا:

1. إنتاجية اليد العاملة(الضعيفة جدا) ؛
2. الاستقرار السياسي (السيئ) ؛
3. الرشوة ،
4. الحكم غير الراشد ؛
5. البنى التحتية غير متطورة ؛
6. الخدمات الجمركية (ثقيلة) ؛
7. خدمات بنكية (رديئة) ؛
8. انتشار الجريمة ؛
9. انتشار السرقة وغياب الأمن العام ؛
10. منافسة القطاع الموازي ؛
11. الوصول إلى التمويل(صعب جدا) ؛
12. مستوى المعيشة(متدن).

بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين شملتهم الدراسة فإن المطالبة وبصورة مستعجلة بالنهوض بثلاثة قطاعات:

- ✓ إصلاح القطاع البنكي ومراقبة الصرف (50 % من الإجابات) ؛
- ✓ تحسين الوضع الأمني في البلاد (26 % من الإجابات) ؛
- ✓ تخفيف الإجراءات الجمركية (26%) ، أما تخفيف الإجراءات الإدارية فجاء في المرتبة الرابعة بنسبة(15%) من الإجابات.

ومن خلال الدراسة السالفة الذكر سيتم الوقوف أمام أهم معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر قبل وبعد إصدار قانون الاستثمار على النحو التالي:

المطلب الأول: معوقات قبل وبعد صدور قانون الاستثمار

1. قبل قانون الاستثمار

من دراسة قام بها البنك العالمي سنة 1992 ، بينت أن موقف المستثمرين الأجانب إزاء تحرير النظام القانوني الذي يحكمهم من خلال قانون النقد والقرض لسنة 1990 كان موقفا انتظاري ، وهو ما يدل على أن موقف المستثمر الأجنبي لم يكن سلبيا وذلك نظرا لمستوى نوايا الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بنحو 1,33 مليارا دولارا أمريكي تحت ظل هذا القانون.

[1] طالبي محمد ، ***أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، السداسي الأول 2009 ، ص 326.

إن تـردد المسـتثمرين الأجانـب كـان مرتبطـا بالدرجـة الأولـى بالمنـاخ القـانوني ، والمؤسسـي ، والسياسـي السـائد فـي الـبلاد أثنـاء تلـك الفتـرة (1990-1993) ، فتخوفـات المسـتثمرين الأجانـب مـن المنـاخ المـالي كانـت متعلقـة أساسـا بالشـروط الفعليـة لإعـادة تحويـل رؤوس الأمـوال ، حيـث طـرح تسـاؤلا حـول الإمكانيـة الماليـة لبنـك الجزائـر للوفـاء بضـمان تحويـل رؤوس الأمـوال الناتجـة عـن الأربـاح المحققـة عـن تصـفية النشـاط المنصـوص عليـه فـي قـانون النقـد والقـرض ، إضـافة إلـى التخـوف مـن إجـراءات تطبيـق هـذا المبـدأ ، والتـي يحتمـل أن تطيـل مـن فتـرة إعـادة التحويـل ، فالمشـاكل الماليـة التـي كانـت تعـاني منهـا الجزائـر لـم تكـن سـرا علـى المسـتثمرين الأجانـب ممـا جعلهـم حـذرين فيمـا يخـص بأهمية رؤوس الأموال التي ستستثمر إما في الشركات المشتركة أو في الشركة الأجنبية.

فضـلا عـن المخـاطر الماليـة فـإن العوائـق الناتجـة عـن ضـعف الهياكـل الصـناعية ، لـم تغـب عـن تقيـيم المسـتثمرين الأجانـب لجاذبيـة الجزائـر ، بالفعـل فهـذا الضـعف جعـل البحـث عـن شـركاء صـناعيين محليـين نـاجعين ومقـاولين مـن البـاطن قـادرين علـى مـنح الثلاثيـة (التكـاليف – النوعيـة – الآجال) التي تطلبها الشركات الأجنبية شيئا صعبا.

إن تغييـر النمـوذج الاقتصـادي للجزائـر لـم يـؤثر فقـط علـى الحسـاب الاقتصـادي للشـركات الأجنبيـة لكنـه أدى كـذلك إلـى خلـق نـوع مـن الشـك حـول نجـاح عمليـة الانتقـال مـن الاقتصـاد الموجـه إلـى اقتصـاد السـوق ، فغـزارة القـوانين المتتاليـة خلقـت نوعـا مـن الإحسـاس بعـدم الاسـتقرار ، ممـا أعطـى المسـتثمرين الأجانـب حجـة إضـافية لتأجيـل عمليـاتهم الاسـتثمارية التـي تتطلـب علـى الأقـل آفاقـا مستقرة على المدى المتوسط.

2. في ظل قانون الاستثمار (1993-2003)

إنـه لمـن الصـعب محاولـة التقيـيم فيمـا إذا تـم تحقيـق الاسـتثمارات الأجنبيـة المصـرح بهـا لـدى وكالـة ترقيـة وتـدعيم الاسـتثمار بعـد قـانون النقـد والقـرض ، لهـذا يجـب التطـرق إلـى العوائـق التـي تواجـه تحقيـق الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ، والتـي يمكـن ذكـر كـل منهـا علـى حـدة ، غيـر أنهـا تبقـى مرتبطـة فيمـا بينها ، وتتمثل فيما يلي:

1.2 العائق القانوني والإداري:

تمثـل العراقيـل الإداريـة والقانونيـة أحـد الكـوابح الرئيسـية لتحسـين منـاخ الأعمـال وجـذب الرأسـمال الأجنبـي ، إن مـا يميـز الإجـراءات الإداريـة فـي الجزائـر هـو البيروقراطيـة والـروتين فـي الإجـراءات وإنجـاز المعـاملات ، نقـص الخبـرات الفنيـة المتخصصـة فـي الميـدان رغـم توفرهـا فـي سـوق العمـل ، عـدم وجـود أنظمـة معلومـات متطـورة ودقـة فـي المعلومـات ، تعـدد الأجهـزة المشـرفة علـى الاسـتثمار وغيـاب التنسـيق بـين هـذه الأجهـزة. بالإضـافة إلـى أن الإجـراءات القانونيـة هـي الأخـرى تتميـز بكثـرة القـوانين وتضـاربها وغموضـها فـي بعـض الأحيـان ، والقيـود الـواردة علـى تملـك العقـارات والأراضـي ، وعـدم اسـتقرار

قوانين الاستثمار ، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع والمستجدات العالمية.

وحسب ما تكشفه آخر دراسة يصدرها البنك العالمي بالتنسيق مع هيئات متخصصة ، تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي ودول الحوض المتوسط ، فالجزائر هي أصعب منطقة يمكن أن تؤسسها مؤسسة منتجة أو استثمارية ، حيث تتعدد فيها الإجراءات وتكثر فيها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري أو تسوية ملكية العقار والأملاك غير المنقولة.

ويكشف التقرير الصادر عن البنك الدولي ، استمرار الوضع المعقد في الجزائر مما يشكل عاملا كابحا للمستثمرين ، ففي الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في قطاعات اعتماد 14 إجراء مختلفا ، وهذه الحصيلة المسجلة بناءً على معطيات واقعية تفوق المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا ، التي لا تتجاوز فيها عدد الإجراءات 10 ، ففي المغرب يمر المستثمر والمقاول على 5 إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها ومعترف بها ، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا بسبع (7) مراحل وخطوات إدارية ، التي تشمل الضرائب والسجل التجاري وأملاك الدولة والسلطات المحلية والوزارات ، وقنوات أخرى مثل الغرف التجارية.

في ذلك السياق نجد أن "متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة وأخرى يتراوح ما بين 20 و26 يوما ، أي أن المستثمر أو المقاول الراغب في الاستثمار وإنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين 350 و360 يوما لتجسيده ، بينما المتوسط في المغرب مثلا أقل من 75 يوما بمتوسط 10 إلى 11 يوما في كل مرحلة أو إجراء ، أما في تونس فتقدر بحوالي 90 يوما ، ومتوسط في كل إجراء يعادل 8 أيام ، أما فيما يتعلق بتسوية الملكية والعقار ، فإن المدة في تونس والمغرب لا تتعدى الأسبوع بالنسبة للمستثمرين ، وذات الأمر في دول عربية أخرى ، إلا أن هذا الإشكال مطروح بحدة منذ سنوات في الجزائر ، سواء تعلق الأمر بالحصول على الملكية المنقولة وغير المنقولة التي تتجاوز متوسط سنة واحدة ، أو تسوية الملكية ، أين تمتد ما بين سنتين و3 سنوات أو أكثر"[1].

وفي الوقت الذي تشدد فيه الهيئات الدولية على انتشار ظاهرة الرشوة في الجزائر ، وعلى زيادة هذا العامل في كلفة المشروع ، يقدر تقرير البنك العالمي بأن المقاول أو المستثمر في الجزائر يدفع ضعفين ونصف أكثر من التونسي والمغربي في عمليات تأسيس وترسيم المؤسسات ، "وفي فرنسا مثلا تقدر كلفة تأسيس وتسجيل مؤسسة على مستوى السجل التجاري والضرائب وغيرها من

[1] عمار عماري ، سعيدة بوسعدة ، ***معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تفعيله في الجزائر***، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني ، جامعة فرحات عباس سطيف ، نوفمبر 2005 ، ص 236 ، 235.

الهيئات1.1% من الناتج المحلي الخام للفرد الواحد ، بينما يقدر11% بتونس ، و12% في المغرب ، ليرتفع إلى قرابة 27.5% في الجزائر ، وتبقى مهمة المستثمرين في الجزائر صعبة جدا في ظل التعقيدات الإدارية وانتشار الرشوة بالخصوص ، خاصة أن الجزائر تحقق مستويات قياسية مثل ما هو الحال بالنسبة لمقاييس تسجيل وتسوية الأملاك العقارية والأملاك المنقولة وغير المنقولة ، التي تتطلب 16 إجراء بمتوسط 52 يوما لكل مرحلة ، أي أكثر من 800 يوم في الجزائر للحصول على شهادة ملكية ، بينما لا تتعدى 3 مراحل وإجراءات في المغرب ، و5 في تونس"[1].

انطلاقا من هنا فإن الإصلاحات الإدارية تعتبر أكثر من ضرورة ، إذا ما أردنا أن نجعل من المناخ الجزائري في أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر ، أو على الأقل خلق مناخ مشابه لذلك الموجود عند جيرانها.

2.2 عائق العقار:

"إن أغلب المستثمرين يعتبرون أن العقار الصناعي يمثل الشطر الأول والأساسي لتحقيق الاستثمار"[2] ، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل تتمثل أساسا في:

- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة ؛
- ✓ "نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار ، هيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار ؛
- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة ، تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد ، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها"[3] ؛
- ✓ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط ؛
- ✓ وأخيرا أمن المنطقة الصناعية.

إن منح الأراضي الصناعية للمستثمرين يرجع في كل ولاية إلى لجنة تنشيط الاستثمارات ، ويتمثل دورها في التنازل عن أراضي الأملاك العمومية للمستثمرين المعتمدين من قبل وكالة ترقية وتطوير الاستثمارات إضافة إلى:

- ✓ الإعلام بالعقارات الصناعية المتاحة على مستوى كل ولاية ، إضافة إلى طرق وإجراءات عقد الصفقات وتحقيقها ؛

[1] عمار عماري وسعيدة بوسعدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

[2] رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الورو -جزائرية ، الملقى الدولي حول: ***آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري*** ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006 ، ص15.

[3] علي همال ، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية** ، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية ، 2002 ، ص 54 ،

✓ تسهيل الإجراءات المرتبطة بالحصول على العقود والتصريحات الواجبة التحضير.

غير أن هذه اللجان أصبحت عقبة إضافية أمام اقتناء الأراضي الصناعية ، حيث منحت نفسها مهام ليست من صلاحيتها إذ أصبحت تقرر في فرصة المشروع عوض تسهيل تحقيقه[1].

لكن هذا يعتبر هينا أمام غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية ، فما يقدم لهم هو مجرد عقد إداري لا يعترف بقوته القانونية من قبل البنوك التي ترفض بذلك قبوله كضمان لمنح القروض.

3.2 مشكل الموانئ:

"تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية ، خاصة حركة السلع من وإلى داخل البلد وإذا كانت نتيجة الاستثمار الخاص بشكل عام (محلي أو أجنبي) تعتمد أساسا على حركة السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خصوصا في الفترة الحالية ، من بين هذه المقاييس: المداومة وعدم التوقف عن العمل ، التسليم في الوقت المحدد للحاويات ، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء ، التحكم في إرساء السفن"[2].

"ويعد النقل البحري من أقدم القطاعات وأكثرها أهمية على الصعيد الاقتصادي بفضل مساهمته في نقل أكثر من 80% من حجم التجارة الدولية السلعية"[3]، وهو أكثر القطاعات تنوعا وتشابكا مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد ولاشك ان هذا التنوع يزيد من عدد المؤشرات المطلوب رصدها لتشمل الموانئ الجزائرية وعددها وطاقتها وكذلك الأساطيل البحرية التجارية وحمولتها القصوى وكذلك أحجام المناولة للبضائع والحاويات في مختلف الموانئ ، نذكر منها:

أ). مؤشر جودة البنية الأساسية للموانئ البحرية الذي يعد أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، وفي التقرير الوارد للعام2011/2010 ،" تم رصد هذا المؤشر الفرعي لجودة البنية التحتية للموانئ البحرية في الدول الساحلية والذي يتم تقييمها بدرجة تتراوح بين 1 وتعني موانئ ذات بنية أساسية متدنية للغاية ، و 7 تعني موانئ ذات بنية تحتية فعالة ومتطورة وفقاً للمعايير الدولية. وشمل مؤشر التنافسية العالمية 139 دولة حول العالم منها 15 دولة عربية مقابل 133 دولة ، منها 14 دولة عربية خلال مؤشر 2009-2010 ، حيث تم إضافة لبنان إلى مجموعة الدول العربية. وفي هذا المؤشر حصلت الجزائر على ترتيب 13 عربيا

[1] journée d'étude sur " ***Le développement et la promotion des PME*** ", tenues au Club des Pins, le 27 – 28 décembre 1997.

[2] رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 ، ص 179.

والمرتبة 118 عالميا برصيد 7/2.9 لسنة 2010/2009 ، اما سنة 2011/2010 بقيت في الترتيب 13 عربيا وتراجعت بـ3 مراكز عالميا الى 115 برصيد 7/3.2".

ب). مؤشر جودة ارتباط الموانئ البحرية بشبكات الشحن العالمية الذي يرصد مدى جودة ارتباط الدول بشبكات الشحن العالمي استنادا إلى حالة قطاع النقل البحري فيها ، ويتم حساب هذا المؤشر بمعرفة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) وذلك بالاعتماد على خمسة عوامل تعبر عن أداء قطاع النقل البحري ، شملت: عدد السفن ، القدرة الاستيعابية لحمولة هذه السفن ، الحد الأقصى لحجم السفينة ، عدد الخدمات المتاحة والمتوفرة ، وعدد الشركات التي تقدم خدمات النقل البحري في موانئ الدولة. واستنادا الى هذا المؤشر كان متوسط معدل النمو في الجزائر خلال الفترة(2010/2004) 3.6 % ، وأحسن معدل نمو شهدته كان 23% لسنة 2010/2009 ، وبذلك احتلت المرتبة السادسة عربيا والمرتبة 35 عالميا"[1].

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية ، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس ، حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية ، فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالي 80% من واردات الجزائر ، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم اشتغاله بصفة طبيعية من العوائق التي تحول دون الاستثمار ، فضلا عن توقفه عن العمل ليلا ، يمكن حصر أهم النتائج في:

- ✓ "استحواذ الموانئ الجزائرية على95 % من حجم المبادلات التجارية الخارجية.
- ✓ احتكار ميناء الجزائر العاصمة لأكثر من60 % من المبادلات التجارية الخارجية.
- ✓ انخفاض الطاقة الاستيعابية للموانئ التجارية.
- ✓ تدني كفاءة الأسطول البحري التجاري ، وصغر أحجام السفن.
- ✓ نقص في التجهيزات والآليات.
- ✓ احتكار الدولة لتسيير الموانئ ، وما ترتب على ذلك من مشاكل جانبية عديدة ، كبطء المعاملات وسيطرة الروتين عليها ، وتكدس المخازن واستغلالها اللامشروع من طرف بعض الشركات العمومية.

فالموانئ الجزائرية تشكل إذن نقط اختناق ، بسبب رداءة منشآتها ، وضعف الاستثمارات العمومية بها ، والفوضى والعشوائية التي تميزها ، أظهر ضعف تسيير الدولة لها والذي احتكرت

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 ، ص 191-194.

نشاطاها بالقانون وبالممارسات ، ومحدوديته. وأمام هذه الوضعية ، أصبحت إعادة النظر في تنظيم وتسيير الموانئ ضرورة ملحة"[1].

4.2 العائق المالي:

إن نوعية المشكل المالي الذي تواجهه المؤسسات منذ 1993 لم يعد حصولها على العملة الصعبة ، وإنما حصولها على العملة المحلية لتمويل استثماراتها ، فالبنوك ترجع السبب إلى كون المشاريع لمقدمة ليست قابلة للتمويل ، (غياب دراسات جدوى جيدة ، غياب أموال خاصة أو ضمانات كافية ،...) ولكن هذا يخفي في الحقيقة غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة.

إن رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك بغرض تبرير قرار منح القروض ناتج عن كونه لا يراه متوافقا والمخاطر المأخوذة من قبل البنك ، وعليه فإن تمويل عمليات مختلف أنشطة المشروع الاستثماري تصبح غير قابلة للتمويل ، فالتجهيزات المستوردة تصبح وحدها قابلة للتمويل لاعتبارها رهنا منقولا سهل التحقيق ، إن مودع طلب التمويل في وكالة ما يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبث فيه كما هو الحال لدى القرض الشعبي مثلا ، وهذا ما يمكن تفسيره من خلال كون قرار منح القروض ممركزا ، يرجع المستثمرون في أغلب الأحيان أسباب تأخير تحقيق استثماراتهم وارتفاع تكاليفها إلى غياب التمويلات فضلا عن اعتبارهم بأن النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلباتهم ، فحتى العمليات الجارية (تحويل ، مسك الحسابات ، تحرير الأموال المودعة) تعرف صعوبات ، فتحويل صك بنكي مثلا من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك وتقعان في نفس المدينة يستغرق شهرا كاملا.

إن المؤسسة الخاصة نادرا ما تحصل على تمويل طويل الأجل ، " فالحالات النادرة للتمويل على المدى الطويل كانت مغطاة بخطوط قرض مسيرة من قبل البنك الجزائري للتنمية ، فالأصل في التمويل كان يتمثل في القروض القصيرة المدى المتميزة بارتفاع تكاليفها ، وقصر مدة امتلاكها ، أضف إلى ذلك بعض الإجراءات المصرفية المتسمة بمركزية القرار"[2] ، ونقص المعلومات والمعطيات الكافية حول فرص التمويل المتاحة وغياب الشفافية في منح القروض وضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص.

[1] فاطمة الزهراء محمد الشرف ، فوزية رميني ، ***الموانئ الجزائرية (تحول صحب في تسييرها)***، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، 2009 ، ص178.

[2] علي همال ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

المطلب الثاني: غياب الاستقرار السياسي وسياسة برامج الخوصصة غير الواضحة

1. غياب الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج المحروقات خاصة ، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري ، حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات ، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع ، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر ، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها[1].

2. غياب سياسة وبرامج خوصصة واضحة ومستمرة:

أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة وطيدة بين عمليات الخوصصة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث" تشير تقديرات البنك العالمي إلى أن 27.8% من إيرادات الخوصصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990 و1996 كانت استثمار أجنبي مباشر ، ففي دول أوروبا الوسطى والشرقية مثلا سجل ما يقارب60% من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين 1989 و1993 في إطار برامج الخوصصة ، حيث تعتبر هنغاريا في هذا المجال البلد الذي استقبل أكبر تدفق من هذه الاستثمارات الناتجة عن برنامج الخوصصة"[2].

أما بالنسبة للجزائر فإن عملية الخوصصة عرفت إرساء القاعدة القانونية والمؤسسية في ظل التعهدات الدولية المتعاقد عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على مرحلتين هما:

باشرت الجزائر خوصصة أولية في 1994 من خلال المواد 24 و25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي سمح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن الأصول وفتح رأسمالها في حدود 49% للمتعاملين الخواص الوطنين والأجانب ، هذا ما سمي بالخوصصة الجزئية ؛

وفي 1995 فتحت المصادقة على الأمر 95-22 الصادر في أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات (الخوصصة الكلية) ، والذي عرف قبل دخوله حيز التنفيذ تعديلا في مارس 1997 بهدف إدراج تحفيزات ، كما تم في نفس السنة إصدار الأمر 95-25 المتعلق برؤوس الأموال المتداولة للدولة والذي أرسى القاعدة القانونية للشركات القابضة ، حيث منحه حق إصدار اقتناء أو التنازل على كل القيم المنقولة وفق للقانون التجاري. ونتج عن عملية الخوصصة ما يلي:

[1] علي همال ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[2] F.M.I, " Perspective de l'économie mondiale " ,1995.P.66

✓ فرق شاسع بين عدد دفاتر الأعباء المسحوبة والعروض المقدمة ؛

✓ الغياب المطلق وعدم اهتمام المستثمرين الأجانب بمصانع الأَجور وبالفنادق ، إذ لم يقدموا بالنسبة لهذه الأخيرة إلا عرضا واحدا فقط ؛

✓ الاهتمام بمصانع المياه المعدنية والمشروبات (41% و29% من العروض) ، يعود ضعف النتائج المحققة على مستوى عملية الخوصصة إلى كثرة المتدخلين في عملية الخوصصة (المجلس الوطني لمساهمة الدولة ، الشركات القابضة ومجلس الخوصصة) ، تداخل قانوني في الصلاحيات فضلا عن الإطار القانوني الذي لا يوضح من له الصلاحية في طلب التعهدات لعملية الخوصصة تحضير الصفقة ، التصريح بعقد العملية ، التوقيع على العقود ومتابعة تطبيقها.

✓ تعتبر الشركات القابضة عائقا لعملية الخوصصة ، حيث أن هدفها هو المحافظة على السلطة ، حيث قامت هذه الأخيرة على سبيل المثال بعد أن قام مجلس الخوصصة بعرض مؤسسات المياه المعدنية لخوصصة بتوزيع مجمل دينها على هذه الوحدات بغرض إفشال بيعها ، غياب عقود الملكية لبعض الوحدات التي هي أصل للخوصصة ، وغياب حق الامتياز لبعض الآبار والمقالع التي بدونها لا يصبح لوحدة المياه أو لمصنع الأجور أي فائدة لكونها المورد الأساسي بالمادة الأولية.

إن كل هذه المشاكل لا تخفى عن المستثمرين الأجانب المهتمين باقتناء بعض الوحدات في إطار عملية الخوصصة ، إذ أن هذه المشاكل تعطي صورة واضحة عن الخلافات الموجودة في عملية الخوصصة.

المطلب الثالث: وضعية سوق الأوراق المالية وعدم الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة.

1. وضعية سوق الأوراق المالية (البورصة):

"بهدف تسهيل عمليات الخصخصة التي باشرتها الحكومة ، واستحداث أساليب جديدة لتعبئة المدخرات فقد تم إصدار المرسوم التشريعي 10-93 والخاص بإنشاء سوق للأوراق المالية ، ليتحقق ذلك في عام 1998 ، إذ قامت شركة سوناطراك بإصدار سندات على مستوى بورصة الجزائر ، والتي عرفت انضمام شركات أخرى كرياض سطيف ، وفندق الأوراسي ، وشركة صيدال"[1]. ولقد أصبح الركود الذي تواجهه البورصة يقلق الشركاء ويعود هذا لقلة الشركات العمومية التي دخلت فيها ، إضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص ، ومرد ذلك أن غالبية الشركات العمومية تعاني من عجز في الخزينة والموازنة ، بل أن ديونها قدرت بأكثر من 500 مليار دينار بعد تطهير أصولها فضلا عن الاختلالات المسجلة في الأصول ورقم الأعمال.

[1] Hocine benissad, *"l'Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche (1962-2004)"* ENAG édition, Alger, 2004, P 194.

أما المؤسسات الخاصة فهي من حيث بنيتها عبارة عن مؤسسات فردية أو عائلية ، ومع المقاييس والشروط الدقيقة التي تتطلبها البورصة في سجل المحاسبة التحليلية والتسيير تطالب كل شركة بأقصى شفافية ممكنة مع تقديم حصيلة سنوية للنشاط الاقتصادي ، ومؤشرات دقيقة لرأس المال ورقم الأعمال وشبكة الرواتب والأجور والأصول ، وهو ما تحاول معظم المؤسسات أن تتحاشاه.

إن التنازلات والامتيازات التي قدمتها البورصة لتشجيع المؤسسات على الدخول في البورصة وصلت إلى حد التنديدات من طرف البعض ، هكذا يصرح رئيس لجنة التنظيم ومراقبة البورصة الذي أكد أن مؤسسة مالية تسير بثلاث مؤسسات (صيدال ، رياض سطيف ، الأوراسي)لا مستقبل لها ، إن بقاء سوق الأوراق المالية على هذه الحالة لن يساعد على إنعاش الادخار المحلي ، ذلك أن الهدف من إنشاء البورصة هو تشجيع المدخرين الخواص على توفير أموالهم في البورصة ، مما يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية بعد انسحاب الدولة من تسيير الاقتصاد.

وإذ كانت عملية الخوصصة عن طريق البورصة لم يحصل بشأنها أي تقدم ، بالإضافة إلى رفض المؤسسات الخاصة الانضمام للبورصة لوجود الشفافية التامة ، " فإن سيادة الذهنية "الريعية" وسيادة ظاهرة الاكتناز اللتين بقيتا سائدتين حتى اليوم ساهمتا إلى حد ما في تخوف الشركاء الأجانب من السوق المالية الجزائرية"[1].

2.عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها ، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والاستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالية ، والشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة ، إضافة إلى الأحكام التي يجب مراعاتها فيما يخص الدول المنخرطة في المنظمة القوانين الخاصة بتقييم الصادرات ، ومكافحة سياسة الاغراق ، والدول المضيفة يجب أن تلاحظ الاتفاقية الخاصة بالخدمات ومراعاتها لأنها هي أيضا تتطلب انتقال الأصول الثابتة أو الاشخاص المعنيين ، لذلك فإن جميع الدول الأعضاء في المنضمة تحاول توفير ظروف مناخ منافسية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية ، كما أن الشفافية تعد عنصرا مكملا تمكن المستثمر الاجنبي القيام بعملية الاستثمار ، ولكن الواقع الوجه الاخر للشفافية لا يشجع على ذلك ، والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها[2].

[1] علي همال ، مرجع سبق ذكره ، ص 7

[2] بولعيد بعلوج ، ***معوقات الاستثمار في الجزائر*** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الرابع ،2008 جامعة شلف ، ص 87-89.

3. عدم توفير المعلومة ومشكلة الحصول عليها:

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين ، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجيات المستقبلية ، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية ، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون ، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة ، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين ، إذ أن قرارات الاستثمار رغم ما تجر عليها من دراسات جدوى ، إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب ، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري ، هذا وتتجلى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يلي:

- ✓ عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين وتشريعات ؛
- ✓ عدم كفاءة شبكات الاتصال ؛
- ✓ صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات ؛
- ✓ ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري ، والفرص الاستثمارية المتاحة....

من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتحقق بذلك القدر الذي كان منتظرا ، وهذا راجع إلى جملة من العوائق أهمها التي تم التطرق إليها آنفا ، ماعدا في قطاع المحروقات الذي يبقى دوما محط أنظار المستثمرين الأجانب ، غير أن الاقتصاد الجزائري بكل إمكانياته البارزة والكامنة بحاجة إلى تعزيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات وداخله.

المطلب الرابع: أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012

يبرز تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي[1] ترتيب المعوقات بالنسبة لعدد من الدول العربية ، والتي تشمل 15 تصنيفا تضم كل من البيروقراطية الحكومية ، وصعوبة الحصول على التمويل ، والفساد ، والكفاءة العلمية للعمال ، ومدى استقرار السياسات ، وكفاءة البنى التحتية ، وأخلاقيات العمل للعمال ، ونظام الصرف الأجنبي ، ومعدلات الضريبة ، ونظم الضريبة ، والجريمة والسرقة ، وتشريعات العمل ، ومدى الاستقرار الحكومي ، والتضخم ، ومدى تردي الصحة العامة.

وفي ما يلي تحديد للترتيب النسبي للمعوقات في الجزائر التي شملها المسح في الشكل البياني التالي:

[1] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** 2011 - 2012

الشكل رقم (13): أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2011-2012)

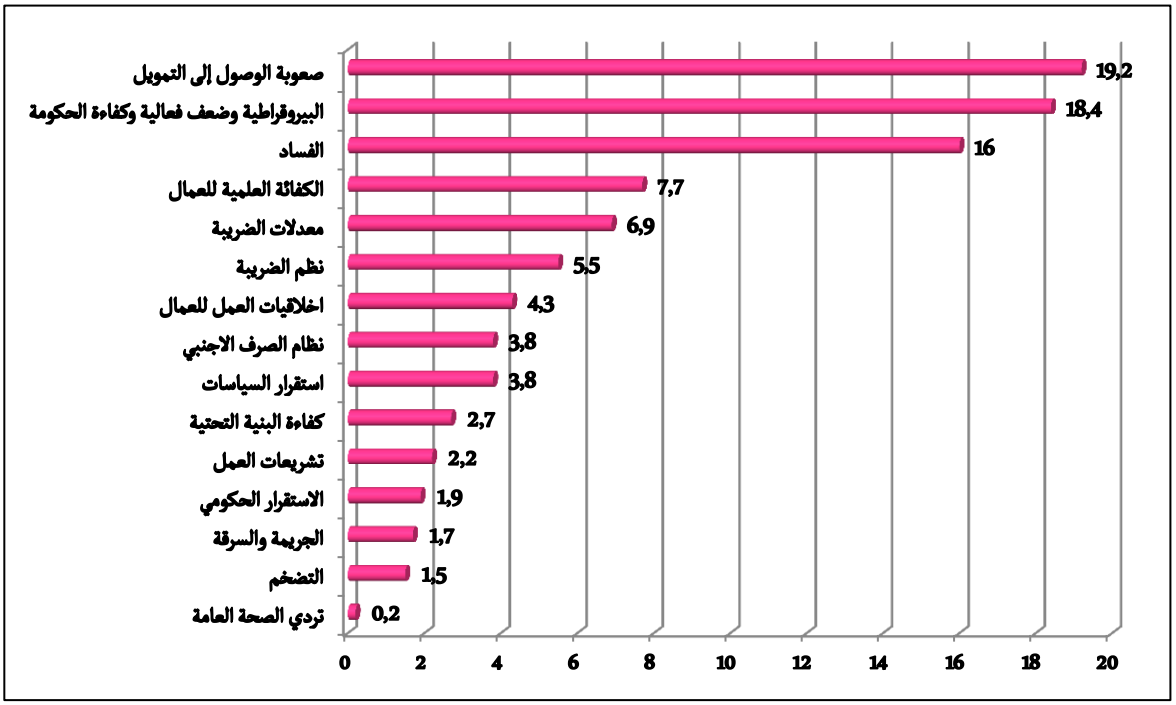

Source: World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** 2011 - 2012,P94.

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

إلى جانب الصعوبات البالغة التي نشأت عن الأحداث التي تشهدها عدة دول عربية منذ بداية عام 2011 ، والتي جاءت تداعياتها المرحلية لتفاقم من تأثيرات الأزمة العالمية المستمرة ، هناك عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجه حرية وحركة الاستثمار المحلي والوافد من الدول العربية أو من الخارج.

وتتمثل أبرز مواطن الخلل على المستوى المؤسسي ، خصوصا بالنسبة للمؤسسات الوطنية المعنية بالترويج للاستثمار ، والتي يعتبر معظمها قاصرا عن تزويد المستثمرين بالمعلومات الدقيقة وفي الأوقات المناسبة. وهذه المشكلة موجودة لدى الكثير من دول العالم ، كما هناك مشكلة تعدد الجهات المعنية بالاستثمار وتعدد الأجهزة التي على المستثمر أن يتعامل معها ، ناهيك عن عدم وضوح تشريعات الاستثمار في بعض الحالات ، وغيرها العديد من النواقص التي تؤثر على المناخ الاستثماري العام. وتتفاوت المعوقات الهيكلية نظرا لتفاوت الأوضاع وتنوع المشكلات التي تواجه القطاع الخاص. وتتضمن قائمة واسعة من العراقيل التي يأتي في طليعتها صعوبة الحصول على تأشيرة السفر والقيود المفروضة على الإقامة ، مما يعرقل حرية الحركة والانتقال والاستثمار بشكل عام. على أن هناك تفاوتا بالنسبة لكل دولة نظرا لوجود أنواع مختلفة من المعوقات التي تواجه القطاع الخاص.

فهناك المعوقات التي ترتبط بعوامل اقتصادية ومالية ، والمعوقات المتعلقة بالعوامل البنيوية ذات العلاقة بالبنى التحتية ، والمعوقات المرتبطة بالعوامل التشريعية في ظل غياب قانون موحد لتنظيم الاستثمار في البلاد العربية ، إلى جانب المعوقات المرتبطة بالعوامل التنظيمية والإدارية والإجرائية ، وتلك المرتبطة بتوفر الكوادر البشرية المؤهلة علميا وفنيا وعمليا ، والمتعلقة بنقص المعلومات وعدم سهولة الحصول عليها أو عدم دقتها أو عدم صدورها بشكل منتظم.

وبالتدقيق في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي ، يتضح أداء الجزائر أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14): موقع الجزائر في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي لسنة 2011-2012.

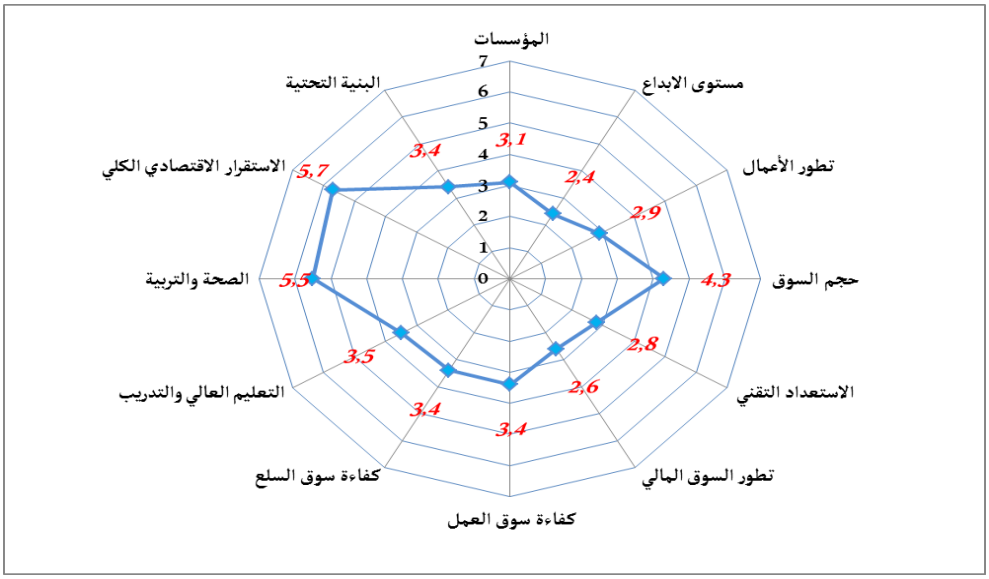

Source: World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** 2011 - 2012, P94.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

من خلال الشكل رقم (14) ، فإن الأداء الاقتصادي الكلي (تنقيطه 7/5.7 ، وترتيب 142/17) ، وأداء القطاع الصحة والتربية بـ(تنقيط 7/5.5 ، وترتيب 142/82) ، والتعليم العلي والتدريب بـ(تنقيط 7/3.5 ، وترتيب 142/101) ، كفاءة سوق السلع بـ(تنقيط 7/3.4 ، وترتيب 142/134) ، كفاءة سوق العمل بـ(تنقيط 7/3.4 ، وترتيب 142/137) ، تطور السوق المالي بـ(تنقيط 7/2.6 ، وترتيب 142/137) ، والاستعداد التقني بـ(تنقيط 7/2.8 ، وترتيب 142/120) ، وحجم السوق بـ(تنقيط 7/4.3 ، وترتيب 142/47) ، وتطور الأعمال بـ(تنقيط 7/2.9 ، وترتيب 142/135) ، ومستوى الإبداع بـ(تنقيط 7/2.4 ، وترتيب 142/132)"[1].

[1] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** 2011 - 2012, P94.
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

إن التمعن أكثر في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشرات الرئيسية السابقة الذكر ، يبين أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من مواطن ضعف كثيرة ، وقد فاق ترتيبها المائة من بين 421 دولة في أغلبها ، ولا تتمتع بميزة تنافسية إلا في بعض المؤشرات منها من بين 111 مؤشر فرعي ، وبهذا يتأكد أن أمام الجزائر المزيد من العمل لتحسين مناخها الاستثماري ، والذي يمتاز بالعديد من المعوقات على كل المستويات التشريعية ، والتنظيمية ، والاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، لإقناع المستثمرين الأجانب ، والارتقاء إلى مصاف العديد من الدول النامية.

المبحث الرابع:حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران

المطلب الأول: مدخل للتعريف بولاية وهران

ولاية وهران هي ولاية تتواجد في الغرب الجزائري وعاصمتها هي مدينة وهران ، يحدها من الشرق ولاية مستغانم ، والجنوب الشرقي ولاية معسكر ، والجنوب الغربي ولاية سدي بلعباس ومن الغرب ولاية عين تموشنت.

نشأت الولاية من التقسيم الاستعماري للمنطقة بتسمية مقاطعة وهران ، واستمر الأمر حتى سنة1968 لتحمل صفة ولاية. وفي إعادة التقسيم لسنة 1974 ، حصلت الولاية على شكلها الحالي بعد اقتطاع أراضي لصالح ولاية سيدي بلعباس المستحدثة آنذاك.

مدينة وهران من أهم المدن الصناعية في الجزائر ، ولها مكانة خاصة لدى القطاع الخاص الوطني ؛ حيث تتركز 70% من جملة استثماراته بهذه المدينة ، لما توفره من تسهيلات ومرافق متطورة. كما تعتبر ضواحيها الحضرية: السانية ، وأرزيو ، من أكبر المجمعات الصناعية ، المتخصصة في الصناعات البتروكيميائية في العالم.

1. المؤهلات الخاصة بالولاية

تعتبر وهران قطب صناعي مهم كما يؤكد ذلك تنظيمها لخمس قمات عالمية في غضون 18 شهرا (2009-2010) منها المؤتمر الدولي 16للغاز الطبيعي المسال(GNL16)بين 18 و21 أبريل 2010.

المدينة لديها جاذبية صناعية واقتصادية كبيرة ، عاصمة الغرب تجذب إليها العديد من المستثمرين ورجال الأعمال وهي تحتل مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية الوطنية.

- ✓ يضم محورها الاقتصادي والصناعي ما لا يقل عن ثلاث مناطق صناعية: منطقة أرزيو ب2.610 هكتار وحاسي عامر ب315 هكتار والسانيا ب293 هكتار.
- ✓ يوجد في مدينة وهران مقر لشركة سوناطراك ومركز للاتفاقيات في بلدية بئر الجير وكذلك تحتوي على العديد من الفنادق العالمية كفندق الشيراطون ، الروايال ولوميريديان في ضواحي المدينة وبالقرب من البحر بالإضافة إلى فندق عدن.

المدينة أيضا مكان سياحي فكثير من الناس يأتون لاكتشاف أو إعادة اكتشاف هذه المدينة المتوسطية الأبيض المتوسط وبمدينة وهران خمس عشرة منطقة للتوسع السياحية.

2. التنظيم الإداري

- ✓ عدد الدوائر: 9
- ✓ عدد البلديات: 26

3. **الوضعية الديمغرافية والمساحة:** يبلغ عدد سكان الولاية 1.382.980 نسمة (تقديرات 2007) بمساحة إجمالية تقدر بـ2.121 كلم^2

4. **الوضعية الجغرافية**: (التضاريس والمناخ)

تتسم الولاية بمناخ متوسطي. أما التضاريس فهي تتميز خاصة بما يلي:

واجهة ساحلية تتشكل من شواطئ صخرية تمتد من جبال أرزيو إلى غاية مرسى الكبير غربا ومن رأس لينـدل إلى رأس سيقل ، الحدود الإدارية للولاية بشواطئ رملية من السهل المنخفض لِبوسفر ، الأندلس وخليج أرزيو.

- ✓ هضبة وهران ، قديل التي تمتد على مساحة واسعة من سفوح الجبال لِمرجاجو إلى غاية ساحل أرزيو.
- ✓ الجهة الشرقية لسهل ملطة بين سفوح الجبال الجنوب لتسالة ، تلال غابة مولاي اسماعيل والحدود المباشرة للسبخة الكبيرة المشكلة من أراضي منخفضة تقع على ارتفاع 80 مترا من وبمساحة تفوق 30.000 هكتارا (1/6 تقريبا من مساحة الولاية).

5. **الموارد الطبيعية:**

1.5 الفلاحة: تعد المساحة الفلاحية المستغلة للولاية بـ90.271 هكتارا.

2.5 الغابة: تمتد المساحات الغابية على رقعة 41260 هكتارا.

6. القدرات الاقتصادية:

على المستوى الاقتصادي تتطابق مجموعتان صغيرة:

الأولى: ذات طابع صناعي سائد وتشمل بلديات وهران والسانية وبئر الجير وأرزيو وبطيوة وعين البية.

الثانية: ذات طابع فلاحي واستجمامي وتضم بلديات مسرغين وبوتليليس ووادي تليلات وجزء من مرسى الكبير.

7. **المنشآت الاقتصادية والإدارية والاجتماعية**:

- ✓ مطار دولي ،
- ✓ شبكة طرق يبلغ طولها 1439 كلم منها 227 كلم من الطرق الوطنية و630 كلم من الطرق الولائية و291 كلم من الطرق البلدية.

- ✓ قطب جامعي يستوعب في المجموع أكثر من 50.000 طالب.
- ✓ قطاع التربية الذي يتوفر على 480 مدرسة ابتدائية ، 139 إكمالية و53 ثانوية.
- ✓ 16 مركز للتكوين المهني والإداري ، و3 معاهد متخصصة في التكوين المهني وملحقة للتكوين المهني.
- ✓ قطاع الصحة الذي يشمل 5 مستشفيات ، 35 عيادة متعددة الخدمات و99 قاعة للعلاج.

8. القدرات السياحية:

تملك الولاية إمكانيات سياحية هامة: المسرح الوطني ، مسرح الهواء الطلق ، متحف ، المدينة القديمة لوهران ، حي سيدي الهواري ، الحديقة البلدية ، المدينة الجديدة بمنتوجاتها التقليدية ، الكاتدرائية ، جبل مرجاجو والمحطات الاستجمامية.

9. **النقل:** يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكونا مهما من مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أي بلد ، نظرا لما له من تأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل: قطاع الصناعة ، التجارة ، السياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

1.9 النقل المحلي: لا تتوفر المدينة على وسائل نقل كافية لتغطية مناطق الضواحي (شركة(ETO)شركة نقل وهران) حصلت على حافلات جديدة لتغطية 70 ٪ من الطلب لكن يبقى ذلك غير كاف بالمقارنة مع عدد المستخدمين بما في ذلك الطلاب الذين يدرسون في جامعات المدينة. هذا الوضع سيتغير جذريا مع انطلاق ترماواي وهران والذي سيتكون من 31 محطة على مسافة 17.7 كيلومتر ، محطاته النهائية ستكون السانية من الجنوب ، سيدي معروف من الشرق. سوف يخدم خط الترامواي المدينة (ساحة أول نوفمبر) كان من المقرر افتتاحه في 2009 لكنه تأجل ، وهناك مشروع لخط مترو آفاق 2014.

2.9 النقل الدولي : يمكن الوصول إلى وهران من أي مكان في العالم عن طريق الطائرة وذلك بمطار السانيا وهران الدولي على بعد 12 كم من مركز المدينة أو باستعمال النقل البحري الذي يربط ميناء وهران بموانئ المدن الأوروبية مثل مرسيليا ، أليكانتي ، ألمرية بواسطة الشركات الوطنية المتخصصة بالنقل البحري الجزائرية للنقل البحري أو المؤسسة الوطنية للملاحة كورسيكا المتوسطي (SNCM).

على الرغم من ارتباطها بالشبكة المغاربية ، محطة القطار لا تخدم سوى المدن الجزائرية بما في ذلك الجزائر العاصمة وتلمسان لأن الحدود البرية الجزائرية-المغربية مغلقة بسبب المشاكل السياسية بينهما

الشكل رقم (15): خريطة توضح المؤهلات الاقتصادية لولاية وهران

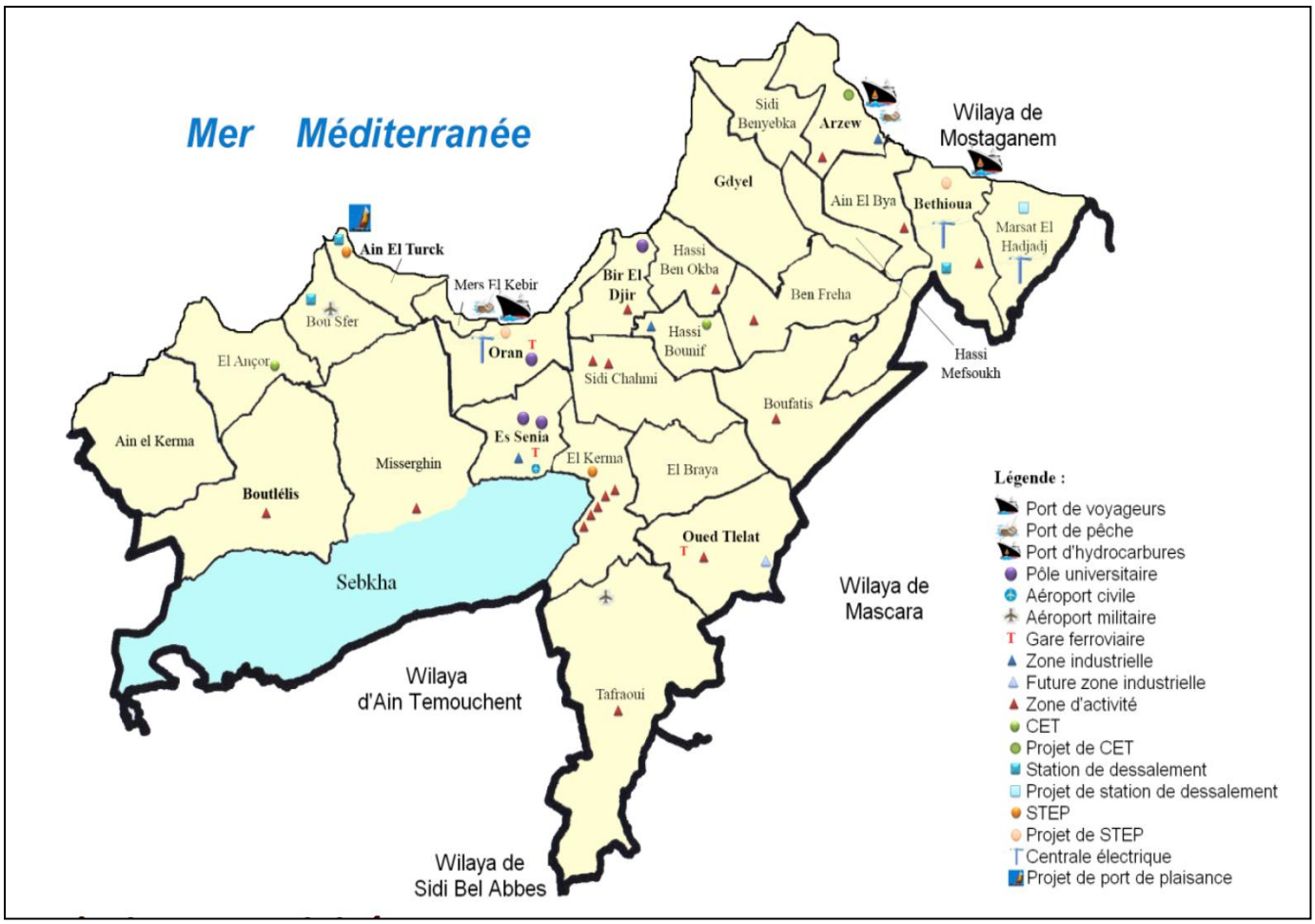

source: Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière

http://www.aniref.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=205&lang=ar

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

نظرا لمكانة وهران الاقتصادية والصناعية تعد وجهة للمستثمر المحلي والأجنبي ، ونتعرض لذلك في النقاط التالية:

1. نصيب ولاية وهران من الاستثمارات الوطنية والأجنبية

تعد ولاية وهران من المجموعة التي عدد الاستثمارات بها يفوق 500مشروع استثمار محلي وأجنبي ، وندرج فيما يلي جدول يبين نصيب ولاية وهران من مجموع الاستثمارات الوطنية خلال الفترة 2002-2010.

الجدول رقم (28): توزيع المشاريع المنجزة حسب الولايات خلال الفترة 2002-2010

الولايات	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
الجزائر	2 079	493	58 130
تيزي وزو	1 964	29	7 620
بجاية	1 639	53	7 797
ورقلة	1 403	35	9 299
سطيف	1 250	35	7 207
بومرداس	1 173	49	7 232
البليدة	1 013	51	15 260
وهران	994	300	12 184
باتنة	797	16	3 141
شلف	790	27	5 490
الوادي	738	16	3 470
جيجل	710	9	1 634
المسيلة	682	38	2 738
البويرة	659	10	2 339
عنابة	590	30	13 743
قسنطينة	553	27	5 912

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets بتاريخ2012/03

يتبين من خلال الجدول أن ولاية وهران من بين الولايات الأكثر استقطابا للمشاريع الاستثمارية ، فهي بذلك تحتل المرتبة الثامنة وطنيا من حيث عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2002-2010 بـ994 مشروع ، والمرتبة الثانية من حيث المبالغ المالية المستثمرة المقدرة بـ300 مليار دج ، وتحتل المرتبة الرابعة وطنيا في المناصب العمل المنجزة والمقدرة ب12184 منصب عمل.

وما بين 2002 -2011 تم تسجيل **4519**مشروع معلن ومنجز منهم 44 مشروع أجنبي وبالشراكة بقيمة إجمالية تقدر بـ27316243 الف دينار جزائري ، وفيما يلي ندرج جدول توزيع المشاريع حسب جنسية المشروع المشروع بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011.

الجدول رقم (29): توزيع المشاريع حسب نوع الجنسية خلال الفترة 2002-2011.

التعيين	عدد المشاريع	النسبة %	المبالغ المالية ب (ألف دج)	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %
الاستثمارات المحلية بولاية وهران	4 475	99,03	466 765 804	94,47	89 203	95,67
الاستثمارات الأجنبية المباشرة بولاية وهران	44	0,97	27 316 243	5,53	4 040	4,33
المجموع	**4519**	**100**	**494 082 047**	**100**	**93 243**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية ضعيفة إلى حد أنها لا تتجاوز 0.97% من مجموع الاستثمارات المحلية والأجنبية بولاية وهران ، و5.53% من نسبة المبالغ المستثمرة بالولاية ، ويلاحظ أيضا أن مناصب العمل الموفرة من طرف الاستثمارات الأجنبية بالولاية نسبتها قليلة ما يعادل 4.33% من مناصب العمل الإجمالية للمشاريع الاستثمار بولاية وهران ، ولمزيد من التوضيح نتعرض إلى توزيع وتطور الاستثمار المحلي والأجنبي بالولاية خلال الفترة 2002-2011 ومعرفة نصيب كل قطاع من هذه الاستثمارات.

2. تطور الاستثمار المحلي بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

وفيما يلي ندرج جدول يبين تطور المشاريع الاستثمارية المحلية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2011.

الجدول رقم (30): تطور المشاريع الاستثمارية المحلية خلال الفترة 2002-2011 بولاية وهران

السنة	عدد المشاريع	المبلغ (KDA)	مناصب الشغل المنجزة
2002	127	14 688 974	4 494
2003	262	47 010 851	7 976
2004	218	25 943 693	7 200
2005	133	15 605 722	5 523
2006	343	39 001 345	8 940
2007	492	58 848 459	8 005
2008	939	109 467 747	17 929
2009	1140	71 821 517	15 427
2010	486	38 769 494	7 768
2011	335	45 608 002	5 941
المجموع	**4475**	**466 765 804**	**89 203**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران

بجعل سنة الأساس 2002 يمكننا رسم منحنى بياني يوضح تطور المؤشرات الرئيسية لمشاريع الاستثمارات المحلية بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

الشكل رقم (16): أهم مقاييس التطور لمؤشرات المشاريع بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

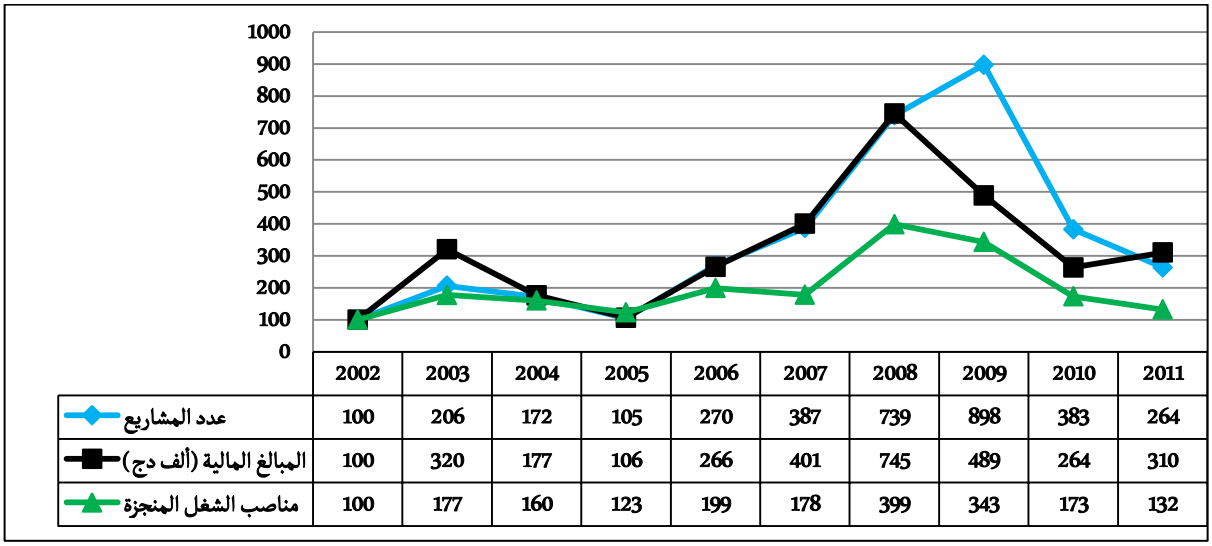

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع	100	206	172	105	270	387	739	898	383	264
المبالغ المالية (ألف دج)	100	320	177	106	266	401	745	489	264	310
مناصب الشغل المنجزة	100	177	160	123	199	178	399	343	173	132

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (30)

في السنوات الأخيرة نلاحظ تراجع نسبة المشاريع الاستثمارية المحلية بولاية وهران من حيث عدد ورأس المال المستثمر لتتراجع المناصب العمل هي الأخرى ، بعد التطور الذي شهدته خلال الفترة 2005 -2008 بنسبة متزايدة.

3. توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2011 بولاية وهران

نضرا للإمكانيات التي تتوفر عليها ولاية وهران وموقعها الجغرافي الممتاز سمح بتعدد النشاطات الاقتصادية وجلب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية والمبالغ المالية المستثمرة وطنيا ، الأمر الذي أدى إلى خلق مناصب عمل لا بأس بها تتوزع ما بين القطاعات الاقتصادية ، ولمعرفة نصيب كل قطاع اقتصادي من هذه الاستثمارات المحلية بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011 ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (31): توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية المصرح بها حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2011 بولاية وهران

قطاع النشاطات	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بـ(ألف دج)	النسبة %	مناصب الشغل المنجزة	النسبة %
الزراعة	83	1,85	8901545	1,91	1520	1,70
البناء ، الأشغال العمومية والهيدروليك	766	17,12	115353946	24,71	22071	24,74
الصناعة	656	14,66	123553113	26,47	22045	24,71
الصحة	59	1,32	8354833	1,79	1758	1,97
النقل	2245	50,17	119653776	25,63	23388	26,22
السياحة	101	2,26	17989262	3,85	3399	3,81
الخدمات	565	12,63	72959329	15,63	15022	16,84
المجموع الكلي	4475	100	466765804	100	89203	100

المصدر: من تقربنا شخصيا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران

وندرج الشكل التالي لتوضيح أكثر نصيب كل قطاع اقتصادي من عدد المشاريع مجموع الاستثمارات المحلية المنجزة ولاية وهران والمبالغ المالية المخصصة لها وما توفره بذلك من مناصب عمل خلال الفترة 2002-2011

الشكل رقم (17): توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية بولاية وهران حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2011

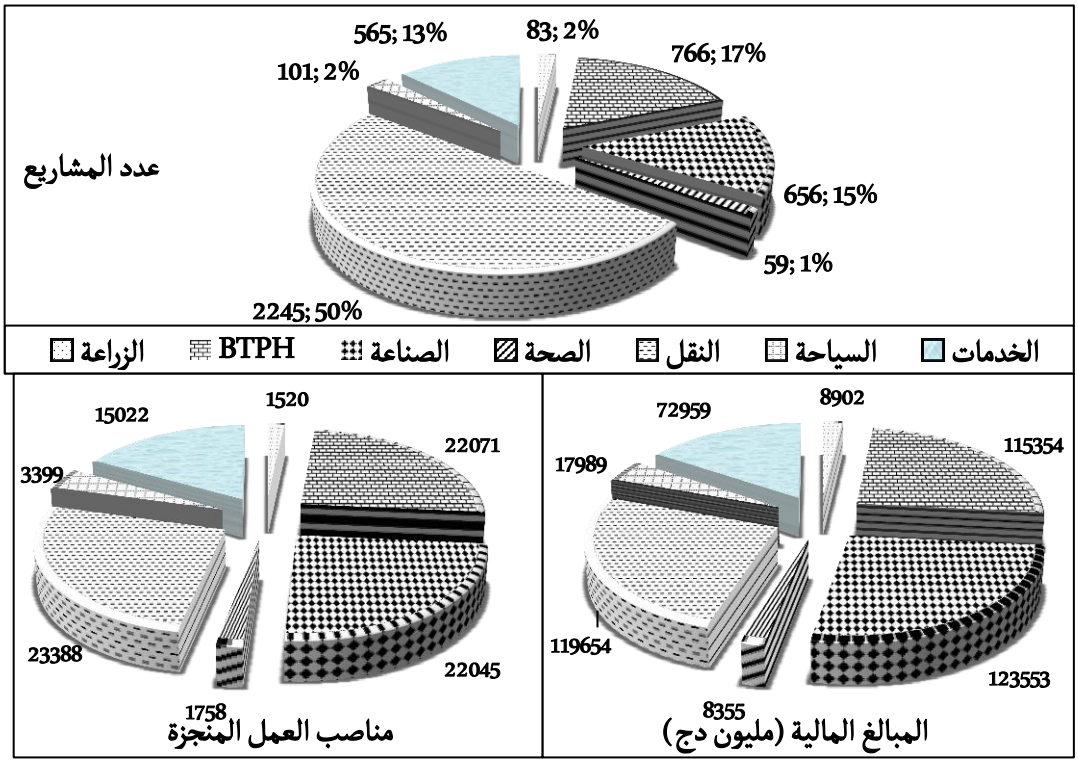

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (31)

من خلال ما سبق يلاحظ أن عدد مشاريع الاستثمار في قطاع النقل خلال الفترة 2002-2011 هي أكثر من مجموع باقي المشاريع في القطاعات الأخرى أي بنسبة 50.17% مغطية بذالك 2245 مشروع ، و25.63% من مجموع المبالغ المالية المستثمرة المحلية والمقدرة 119653 مليون دج ، موفرة بذلك ما نسبته 26.22% من مجموع مناصب العمل المنجزة ، ويلي ذلك قطاع البناء-والأشغال العمومية والهيدروليك بـ17.12% من عدد المشاريع المحلية بالولاية بمبلغ 115354 مليون دج أي ما نسبته 24.71% من المبالغ المستثمرة ، موفرة بذلك 22071منصب عمل الذي نسبته 24.74% من مجموع مناصب العمل المنجزة عن طريق الاستثمارات المحلية بالولاية ، ويلي القطاعين السابقين قطاع الصناعةمن حيث عدد المشاريع ويحتل المرتبة الأولى ما بين القطاعات الأخرى نسبة إلى المبالغ المالية المستثمرة ومناصب العمل التي يوفرها من مجموع المشاريع المحلية بـ123553مليون دج الذي نسبته 26.47% مغطية بذلك 656 مشروع وموفرة 22045 منصب عمل ، ومن جهة أخرى نجد أن قطاعي الزراعة والصحة لم يستقطبا عدد كافي من الاستثمارات من حيث العدد والمبالغ المالية مما أدي إلى نقص المناصب العمل الموفرة من طرف هذين القطاعين فنسبتهما لم تتعدى 2% من حيث عدد المشاريع والمبالغ المالية المستثمرة.

وتعتبر ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى بالرغم ما تزخر به الولاية من موقع جغرافي وساحلي ممتاز يسمح لها أن تحصد أكثر من عدد المشاريع ، ولا ننسى قطاع السياحة والصحة الذي تولي لهما الدولة اهتماما كبيرا وتوفه لهما كامل الشروط والظروف إلا أنهما لم يتجاوز عدد المشاريع بهما 101 ، 59 مشروع استثمار على التوالي.

هذا ما يستدعي القول بأن ولاية وهران هي ولاية صناعية ، الأمر الذي يجعلها وجهة للمستثمر الأجنبي والمحلي في ميدان الصناعة.

المطلب الثالث: نصيب ولاية وهران من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

رغم الإصلاحات التي توليها الدولة الجزائرية في مجال الاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائري إلى أن وجهة المستثمر الأجنبي إلى الجزائري شبه معدومة في الآونة الأخيرة ، ونصيب ولاية وهران من الاستثمارات الأجنبية تراجع هو الأخر بعدما شهد تطورا معروفا في الفترة السابقة.

1.تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

تطورت المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (32): تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة بولاية وهران خلال الفترة 2011/2002

السنة	عدد المشاريع	المبلغ بالألف دج)	مناصب الشغل المنجزة
2002	7	3401686	212
2003	3	296206	258
2004	5	413946	175
2005	5	1472106	261
2006	7	8442809	859
2007	7	8877457	1011
2008	9	4125650	1224
2009	0	0	0
2010	0	0	0
2011	1	286383	40
المجموع	**44**	**27316243**	**4040**

المصدر: من تقربنا شخصيا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران

يتبين أن الاستثمارات الأجنبية انعدمت سنتي 2009 و2010 ، ووجود مشروع واحد سنت 2011 ، وهذا نظرا للإجراءات والقوانين الصارمة التي أصدرتها الدولة الجزائرية للتحكم في السياسة الاستثمارية في البلاد وأهم هذه القوانين قاعدة 49/51 الذي يستوجب على المستثمر الأجنبي أن يجد شريك محلي أو مجموعة من الشركاء المحليين يتجاوز رأس مالهم المحلي نصف المبلغ الإجمالي للاستثمار ، أي51% مساهمة المستثمر المحلي ، و49% مساهمة المستثمر الأجنبي.

والشكل التالي يبين تطور أهم مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011.

الشكل رقم (18): تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

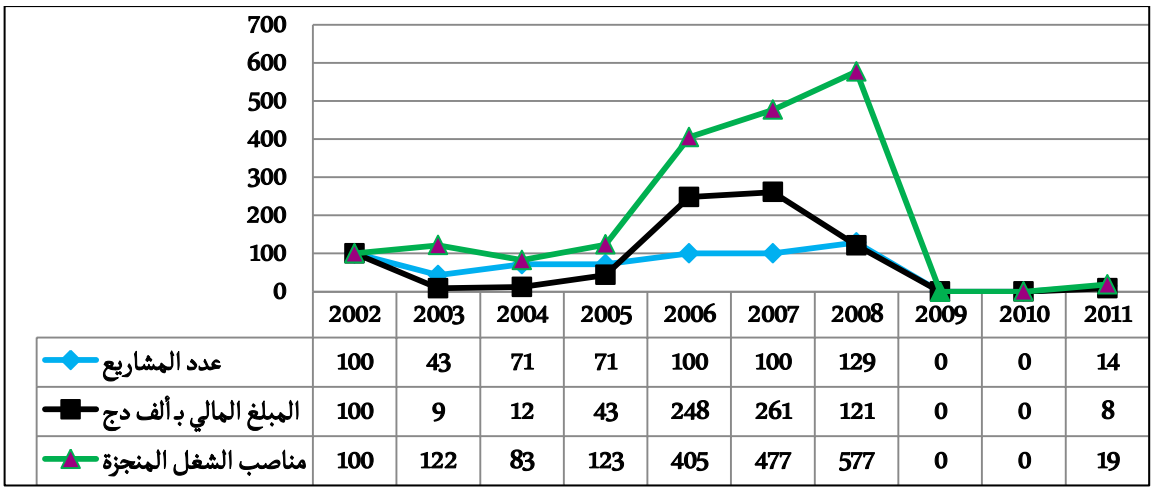

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع	100	43	71	71	100	100	129	0	0	14
المبلغ المالي بألف دج	100	9	12	43	248	261	121	0	0	8
مناصب الشغل المنجزة	100	122	83	123	405	477	577	0	0	19

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (32)

لقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بولاية وهران تطورا نسبيا في الفترة ما بين 2003-2008من حيث عدد المشاريع من 3 مشاريع سنة 2003 برأس مال قدره 296206 ألف دج إلى 9 مشاريع سنة2008بمبلغ مالي قدره 4125650 ألف دج الذي تقلص بعدما كان 8877457ألف دج سنة 2007 ، وتعبر مناصب العمل أيضا نحو الأحسن خلال هذه الفترة بـ258 منصب عمل سنة 2003 إلى 1224 منصب عمل سنة 2088 ، لتنعدم كليا سنتي 2009 -2010 ، لتجلب ولاية وهران بعد ذلك مشروع واحد أجنبي سنة 2011 برأس مال 286383 ألف دج الذي وفر 40 منصب عمل.

وبذلك تعد السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة لتسير الاستثمار المحلي والأجنبي سياسة طاردة للمستثمر الأجنبي ، فلا يجد المستثمر الأجنبي من غير الدولة أو كبرى الشركات الوطنية مثل سوناطراك شريكا أخر يمكن أن يشاركه في استثماره.

2. توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاعات النشاط بولاية وهران

للمستثمر الأجنبي وجهة تتحكم فيها مدى جاذبية القطاع الاقتصادي للاستثمار المحلي والأجنبي ، ورغم أن ولاية وهران تتوفر على جميع المؤهلات الاقتصادية والبنية الأساسية الجاذبة بمختف القطاعات إلا أن بعض القطاعات مثل الزراعة والصيد البحري وقاع الصحة لا تعد وجهة

للمستثمر الأجنبي نتيجة لسياسة الدولة في هذي القطاعات خاصة ، لذلك تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بولاية وهران في البعض منها فقط ، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (33): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2011 بولاية وهران

قطاع النشاطات	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ بألف دج	النسبة %	مناصب الشغل المنجزة	النسبة %
البناء ، الأشغال العمومية والهيدروليك	13	29,55	6525582	23,89	1264	31,29
الصناعة	23	52,27	16959966	62,09	2199	54,43
النقل	3	6,82	310338	1,14	47	1,16
السياحة	3	6,82	3216742	11,78	448	11,09
الخدمات	2	4,55	303615	1,11	82	2,03
المجموع الكلي	44	100	27316243	100	4040	100

المصدر: من تقربنا شخصيا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران

وندرج الشكل التالي لتوضيح نصيب كل قطاع اقتصادي من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران خلا الفترة 2002-2011

الشكل رقم (19): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2011 بولاية وهران

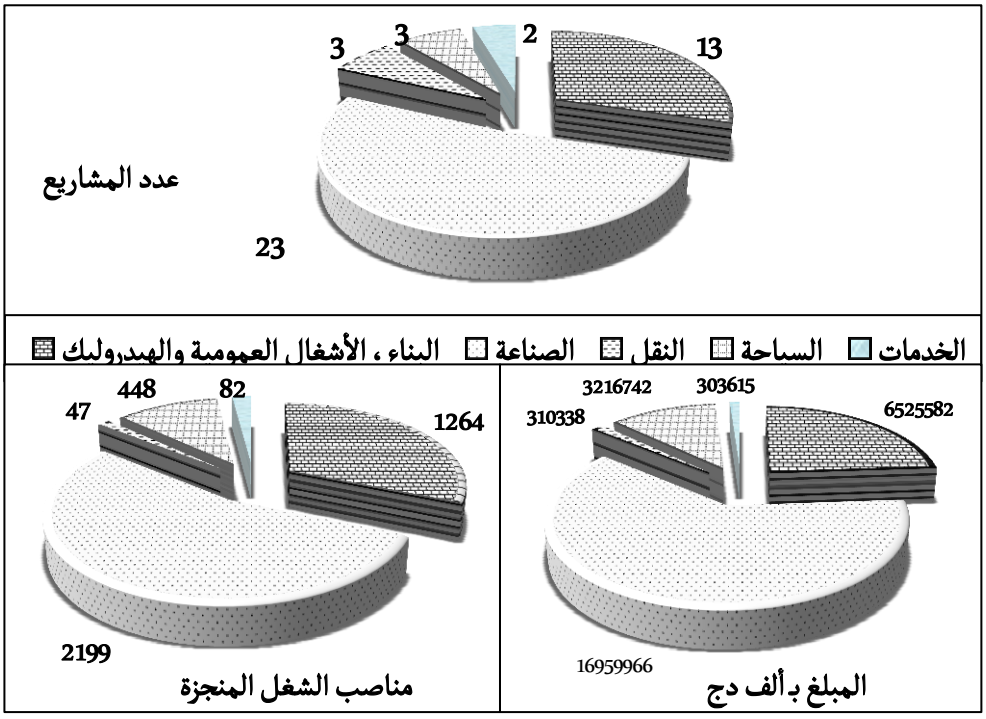

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (33)

من خلال فترة الدراسة 2002-2010 يتبين أن قطاع الصناعة تحتل الصدارة ، بذلك يعتبر الأكثر جذب للمستثمر الأجنبي ، حيث أكبر من نصف عدد المشاريع تعود لقطاع الصناعة برأس مال قدره 16959 مليون دج أي62.09% من المبالغ المالية الأجنبية المستثمرة بالولاية ، موفرة بذلك أكثر من نصف مناصب العمل التي توفرها الاستثمارات الأجنبية التي نسبتها 54.53% ، ويليه قطاع البناء ، الأشغال العمومية والهيدروليك ب13 مشروع يغطي رأس مال قدره 6525 مليون دج أي ما نسبته23.89% من المبالغ المالية الأجنبية موفرا 1264 منصب عمل ، أما باقي القطاعات لم تجذب مشاريع كثيرة غير 3 مشاريع في السياحة والنقل تغطي مبلغ مالي قدره 3216 مليون دج ، 310مليون دج على التوالي ، ومشروعين في قطاع الخدمات برأس مال مستثمر قدره 303 مليون دج موفر بذلك 82 منصب عمل.

3. توزيع المشاريع الاستثمارية حسب جنسية المشروع بولاية وهران

تعددت جنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية ووهران وأغلبها مشاريع شراكة جزائرية-أجنبية ، والجدل التالي يبين توزيع أهم المشاريع الأجنبية المباشرة وبالشراكة الجزائرية -الأجنبية بالولاية خلال الفترة 2002-2011.

الجدول رقم (34): توزيع أهم مشاريع الاستثمار الأجنبية حسب جنسية المشروع والشراكة الجزائرية-الأجنبية بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ المالي بـ(ألف دج)	مناصب الشغل المنجزة
الفرنسية	4	364 413	288
الاسبانية	2	166 456	221
الصينية	4	612 005	197
الجزائرية- الفرنسية	5	1 367 446	446
الجزائرية- المغربية	1	19 833	10
الجزائرية- السورية	1	10 041	22
الجزائرية- الإيطالية	1	40 765	12
الجزائرية- القبرصية	1	473 000	60
الجزائرية- البلجيكية	1	296 200	75
الجزائرية- الألمانية	1	4 240 500	156
الجزائرية- الاسبانية	1	108 853	15
الجزائرية- التركية	1	2 281 583	400
الجزائرية- التونسية	1	302 925	45
المجموع الكلي	**24**	**10 284 020**	**1947**

المصدر: من تقربنا شخصيا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ولاية وهران

تحتل المشاريع الاستثمارية الفرنسية المرتبة الأولى من حيث عددها ب9 مشاريع منها 4 استثمارات أجنبية مباشرة و5 شراكة جزائرية-فرنسية تغطي رأس مال يفوق 1731 مليون دج ووفرت 734 منصب عمل ، "وفرنسا تعتبر أول ممون للجزائر ب6 ملايير دولار وزبونها الرابع ب5,4 مليار دولار عام 2011 ، الأمر الذي استدعى ضرورة تنقل الشراكة القائمة بين البلدين من الإطار التجاري إلى إطار تحويل حقيقي للمعرفة والتكنولوجيا وإلى تنويعها وجعلها القاطرة التي تقود العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، واستحداث مشروع المرافقة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعلن عنه كاتب الدولة الفرنسي للتجارة ، مذكرا بالمناسبة بالنتائج الإيجابية للبرنامج الجزائري الفرنسي ''أوبتيم-اكسبور'' الذي يتمثل في مرافقة المؤسسات الجزائرية الرائدة في تصدير منتجاتها نحو السوق الأوروبية"[1].

وتحتل المشاريع الصينية المرتبة الثانية بـ4 مشاريع برأس مال يفوق 612 مليون دج 197 منصب عمل موفر هذا من ناحية عدد المشاريع ، أما بالنسبة للمبالغ المالية المستثمرة تحل الشراكة الجزائرية- الألمانية المرتبة الأولى برأس مال إجمالي 4240 مليون دج موفرة 156 منصب عمل ، وتليها الشراكة الجزائرية -التركية مستثمرة ملغ مالي يفوق 2281 مليون دج لتوفر بذلك أكبر عدد من مناصب العمل المنجزة والمقدرة ب400 منصب.

ولا شك أن توزيع هذه الاستثمارات الأجنبية على المجال الجغرافي للولاية يعتمد على مدى جاذبية المنطقة للاستثمار ، وتوفرها على بنية تحتية مؤهلة لتمركز الاستثمار وزوال نشاطه على أحسن وجه واستمراريته.

الجدول رقم (35): حصيلة المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية موزعة حسب الدوائر بولاية وهران

الدوائر	عدد المشاريع الاستثمارية المحلية	عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية
وهران	1871	12
عين الترك	268	2
ارزيو	216	2
السانيا	752	5
بئر الجير	722	11
بوتليليس	121	2
واد تليلات	173	3
قديل	145	3
المجموع	4268	40

المصدر: من تقربنا شخصيا لدى مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بولاية وهران

[1] جريدة المساء ، الثلاثاء 31ماي 2011 م الموافق 28 جمادى الثاني1432هـ ، العدد:4346 ، ص2.

الشكل رقم (20): توزيع مشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية حسب الدوائر بولاية وهران

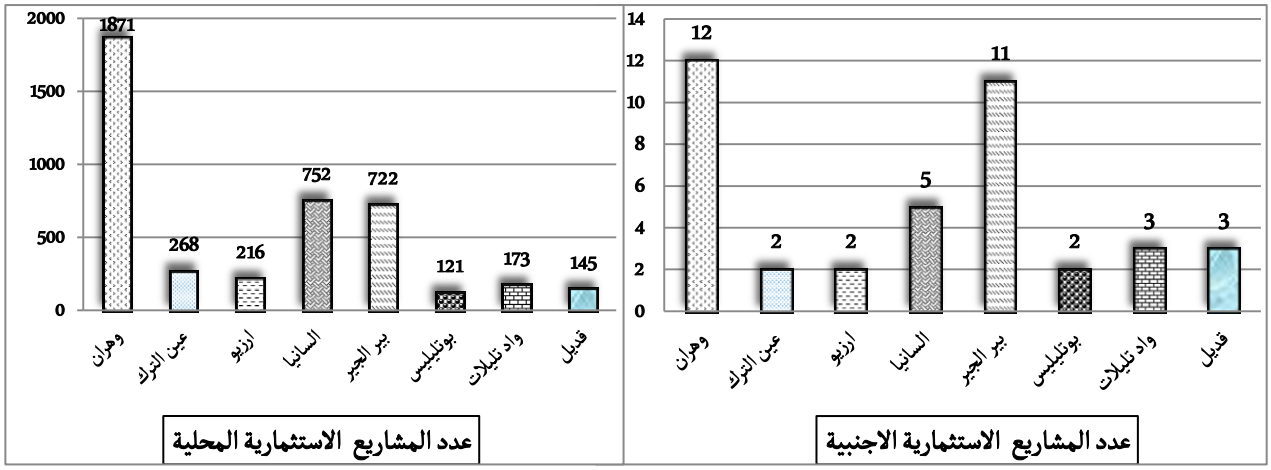

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (35)

تتمركز أغلب الاستثمارات المحلية والأجنبية بدائرة وهران بـ1871مشروع محلي و12 مشروع أجنبي وبالشراكة ، ودائرة السانيا ب752 مشروع محلي و5 مشاريع أجنبية ، ودائرة بئر الجير 722 مشروع استثماري محلي و11 مشروع أجنبي ، ويرجع ذلك توفر الدوائر هذه على الشروط المناسبة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ووجود بهم مناطق صناعية تتعدد بها مختلف النشاطات والخدمات ، ونجد دائرتي أرزيو وبوتليليس هي الأخرى مناطق جاذبة لكن محدودة نوعا ما نضرا لنوع النشاط الذي يتمركز بهذه الأخيرة.

وذلك لأن مناطق النشاط الصناعي بولاية وهران تفتقد لأدنى الضروريات كونها تعاني من غياب كلي للهياكل القاعدية اللازمة التي تسهل لها الإنتاج بالكميات المطلوبة. فواقع المنشآت الصناعية حاليا يعكس النقائص المسجلة على مستواها والمشاكل التي تدخل فيها منذ سنوات طويلة ، دون أن تتمكن من تجاوزها أو حتى معالجة جزء منها وبالطريقة التي تجعلها تحسن من خدماتها وتحقق لنفسها مسارا تنمويا بعيدا عن هذه العراقيل.

المطلب الرابع: واقع وأفاق التنمية المحلية بولاية وهران

إن ممارسة تنمية محلية هو ما يعني العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية ، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. والصعب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة ، ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها.

1.نصيب ولاية وهران من التنمية

قد استفادت ولاية وهران من ميزانية هامة قدرت ب 46,68 مليار دينار منها 43,16 مليار دينار في إطار البرنامج الجديد ، وتحصل فيها قطاع التربية على حصة الأسد ب: 60 مشروعا بغلاف مالي يقدر ب 4,44 مليار دينار وقطاع الشبيبة والرياضة ب 20 مشروعا بغلاف تجاوز 889 مليون دينار ، أما في إطار برامج التنمية البلدية فقد نال قطاع التهيئة العمرانية 65 مشروعا تم تسجيله بمبلغ أزيد من 927 مليون دينار ، و اختتام 281 عملية بمبلغ مالي يقدر ب 6 مليار دينار منها 40 عملية في إطار البرنامج القطاعي و241,2 عملية أخرى تندرج في إطار المخطط البلدي. هذا وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الولاية أعطى دفعة قوية للتنمية المحلية والتي تستدعي ضرورة التكامل بين مختلف القطاعات للنهوض بهذا ، وجود إمكانيات مادية كبيرة لدعم وهران لمشاريع هامة ولكن يبقى دائما المشكل يتعلق بالتجسيد أين أكد على ضرورة بذل مجهود أكبر لتسليمها في أوقاتها المحددة يأتي هذا كله بهدف إعطاء الوجه الحقيقي للولاية ، مع العلم أن الباهية أضحت الأولى على مستوى الوطن في إنجاز واستهلاك المخطط التنموي البلدي ، وجانب تأطير البلديات الذي ارتفع من 3,4 بالمائة إلى 25 بالمائة وهو الأمر الذي يعد الأول من نوعه ، حيث تمكنت الولاية بعد الموافقة على مخطط التسيير على استحداث 5 آلاف منصب شغل جديد ناهيك إلى تأكيده أيضا على إستدراك العجز الذي عرفته العديد من البلديات ، وعدم استدراك النقطة الهامة الأخرى والتي تتعلق بإعادة تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط ، حيث أن هناك عشرات الوحدات الصناعية التي ستفتح من جديد وستوفر أزيد من 3 آلاف منصب شغل. وفيما يتعلق بقضاء السكن البرنامج الإجمالي المسجل على مستوى ولاية وهران الذي شمل المخطط الخماسي الأول 2008-2009 و2010- 2014 يقارب 94288 وحدة سكنية سجل بمختلف المناطق إذ عرف برنامج السكن العمومي الإيجاري من 2004 إلى غاية 31/12/2011 أزيد من 43 ألف وحدة سكنية إستلم منها 12893 وحدة وبقي 30854 سكن انطلقت ورشات 17554 منها بينما يجري ضبط الإجراءات التعاقدية بالنسبة 13 ألف سكن ، دون أن ننسى التذكير ببقية الصيغ الأخرى كتلك التي تندرج في إطار صيغة البيع بالإيجار وصيغة الترقوي وكذا السكن الريفي ومختلف الصيغ الأخرى[1].

وسجلت ولاية وهران خلال سنة2010 انتعاشا في الاستثمار الأجنبي والمحلي الذي قدر بـ52.2 مليار دينار ، وذلك من خلال تجسيد 700 مشروع ساهم في توفير ما يزيد عن 10 آلاف منصب شغل دائم. فقد أنجز في هذا الإطار مصنع جديد للحديد والصلب بالمنطقة الصناعية

[1] جريدة الجمهورية ، الثلاثاء 18 جمادى الأولى 1433ه الموافق ل 10 أبريل 2012م ، العدد 4618 ، ص3.

ببطيوة مساحته 118 هكتارا ، ومصنع آخر لإنتاج الاسمنت بمنطقة بوتليليس غرب الولاية ، تصل قدرة إنتاجه إلى 500 ألف طن سنويا ، إضافة إلى مشاريع جديدة في قطاع الخدمات والتجارة والسياحة ، والتي من شأنها جلب استثمارات جديدة نتيجة التحفيزات المقدمة للمتعاملين الأجانب ومن جنسيات مختلفة ، والذين ينشطون بالمنطقة على غرار فرنسا وتركيا وإيطاليا ولبنان والإمارات وغيرها في مجال الصناعات والبناء والأشغال العمومية وكذلك السياحة ، بينما تم تسجيل تراجع بنسبة 50 بالمائة في الاستثمارات المحلية مقارنة بسنة 2009 بالرغم من استفادة المؤسسات المحلية من مزايا الوكالة الولائية لتطوير الاستثمار ، من خلال التسهيلات التي اعتمدتها في المدة الأخيرة ، منها الشباك الموحد واللامركزية والتي تضمن مرافقة المستثمر ومساعدته في تحقيق مشروعه عبر كافة المراحل ، إلى جانب منح التسهيلات الضرورية لتجسيد هذه المشاريع الهامة بعاصمة الغرب ، لمنح الاستغلال عن طريق الامتياز عبر ثلاث مواقع متواجدة بالمنطقة الصناعية ببطيوة وموقع آخر بالمخرج الجنوبي للمدينة ، بغرض إنجاز مركز تجاري ، يضم أجنحة تجارية وقاعة سينما ومرافق ترفيهية وحظائر للسيارات. من جهة أخرى منحت وكالة الضبط العقاري عددا من الأصول العقارية بعد دخول الترتيب العقاري الجديد حيز التطبيق والذي يكرس التنازل والمزادات العلنية والمقيدة ، ويعتبر السبيل الوحيد للحصول على العقار الصناعي.

2. قطاع الفلاحة والصيد البحري:

إن سياسة الإنعاش وعصرنه القطاع الفلاحي التي سطرتها مصالح الحكومة منذ سنة 2000 ، واستفاد هذا القطاع من غلاف مالي كبير يقدر بأكثر من 452 مليار سنة 2008 والتي نتج عنها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المتضمن عصرنة المستثمرات الفلاحية وتحسين مستواها عن طريق برامج تحويل نظام الإنتاج وتكثيفه مع تحسين الإنتاجية وترقيتها ، مكنت من قبول 5712 مشروع استثمار بوهران لفائدة 3857 مستثمرة فلاحية ، حيث تم في إطار دعم الإنتاج النباتي غرس الحوامض (236 هكتار) و1387 هكتار من اللوز و472 هكتار من العلفيات و3621 هكتار من الزيتون و1825 هكتار من الكروم و300 هكتار من مختلف الأشجار الأخرى كالتفاح والإجاص والرمان وغيرها من الأشجار المثمرة. ، أما في ميدان دعم عمليات الري فقد تم حفر وبناء 1778 بئر من بينها 29 بئرا بالتنقيب وتجهيز 1956 بئر بالمضخات ومختلف المستلزمات ، وكذلك بناء 1637 حوض مائي تسمح بتخزين 163700 متر مكعب من المياه الصالحة للسقي ، وتجهيز 3208 هكتار للسقي بالتقطير ، كما تم كذلك دعم 5 وحدات لعصر الزيتون ووحدتين للتصبير و3 وحدات لإنتاج الحليب و9 وحدات للتبريد والمحافظة على الإنتاج الفلاحي المقدر ب7900 متر مكعب ، علما أنه تم خلال سنة 2007 دعم 138 مستفيد في مجال إنتاج الحليب الذي فاقت كميته المدعمة 7 ، 6 ملايين لتر ، واستفاد 40 فلاحا من دعم ما مجمله 7497 قنطار من الحبوب.

وفيما يتعلق ببرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، فيهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية وتوسيع رقعة المساحة الصالحة للزراعة ورفع الإنتاج الفلاحي وتكثيفه بالإضافة إلى القضاء التدريجي على البطالة ، من خلال فتح فرص جديدة للعمل واستحداث مناصب شغل منتجة ، وقد تم في إطار هذا البرنامج تسجيل 11 محيط امتياز عبر 8 بلديات أهمها وادي تليلات وطفراوي وعين الكرمة وبوتليليس والعنصر ، لتبقى العملية متواصلة تحت إشراف الشركة العامة للامتياز الفلاحي المكلفة من طرف الوزارة الوصية بتنفيذ البرنامج المسطر ، الهادف إلى انجاز عمليات غرس الأشجار المثمرة والتنقيب عن المياه الجوية ومنح الأراضي وتحسين العقار وحفر الآبار ووضع الحواجز ضد الرياح خاصة عن طريق التشجير ، بالتنسيق مع مصالح محافظة الغابات ، حيث تم في هذا الإطار استحداث 449 منصب شغل دائم للمستفيدين من العملية و665 منصب شغل دائم معادل (موسمي).

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري فإن ولاية وهران التي تتوفر على ميناءين للصيد ، الأول بوهران غير بعيد عن ميناء المسافرين والثاني بأرزيو لم يعودا كافيين لاستغلال كافة الطاقة السمكية بالولاية ، مما تطلب ضرورة تسجيل عمليات جديدة لبناء وتجهيز موانئ صيد جديدة الأول بوهران ولكن بعيدا عن الميناء القديم والموانئ الأخرى واحد بمرسى الحجاج في أقصى شرق حدود الولاية مع ولاية مستغانم ، والثاني بكرستيل والثالث برأس فالكون (عين الترك) والرابع برأس كاربون (دائرة بوتليليس) بأقصى الحدود الغربية للولاية على الحدود مع ولاية تيموشنت ، علما بأن الاهتمام الكبير الذي توليه مديرية الصيد البحري وتربية المائيات بالولاية ، جعل السلطات المركزية بالوزارة الوصية تخصص ما لا يقل عن 900 مليار سنتيم لإنجاز ستة أحواض مائية لتربية المائيات ، وهذا بالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الوزارة الوصية إلي هذا الجانب الذي يدر أموالا كبيرة بالعملة الصعبة أثناء عملية ، التصدير التي ساهمت خلال هذه السنة 2007 في إنعاش الخزينة العمومية بما لا يقل عن 5 ملايين دولار ، ويعتبر بمثابة المؤشر الإيجابي والهام لدخول عالم التصدير خارج قطاع المحروقات من بابه الواسع ، وقصد التوصل إلى هذه النتائج المهمة تم إبرام العديد من الاتفاقيات في إطار الشراكة مع العديد من المتعاملين الأجانب ذوي الريادة في مجال تربية المائيات ، قصد التوصل إلى تحقيق المبتغى الذي يمر أساسا بتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم اللجوء بعدها إلى التصدير ، ولعل التوصل إلى انجاز الحوض الأول لتربية المائيات بعين الكرمة بقيمة مالية تفوق 50 مليارا ودخوله عالم الإنتاج مع الأتراك أصحاب الريادة في هذا المجال ، أكبر دليل على تجسيد هذا التوجه نحو التصدير خارج المحروقات ، الذي بإمكانه في السنوات الأولى أن يصل إلى تصدير ما لا يقل عن 70% من الأسماك الجزائرية مختلفة الأنواع عبر ميناء وهران ، وتحصيل ما لا يقل عن 20 مليون دولار ، الأمر الذي يمثل تحسنا نوعيا في مختلف التعاملات التجارية ذات البعد التصديري.

3. قطاع النقل :

لا يخفى على أحد أن توفر شبكات حديثة ومتكاملة للنقل بالوسائل المختلفة سواء كان بحريا ، بريا أو جويا يمثل عاملا مهما في تحديد مواقع واتجاهات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فهناك علاقة ارتباط قوية بين التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما ومستوى نمو قطاع النقل كون النمو الاقتصادي يتأثر وبصورة مباشرة بكفاءة قطاع النقل ومرونته حيث تم من خلال شبكات النقل المختلفة إجراء العديد من التبادل بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك.

وفي مجال الأشغال العمومية ، حيث يتم إعادة ترميم واجهة البحر التي خصصت لها الوزارة الوصية غلافا ماليا يفوق ال50 مليارا سنة 2008 ، فإن مصالح المديرية الوصية ومكاتب دراستها ، تعمل على إحصاء مختلف المنشآت القديمة قصد ترميمها.

ومن المنتظر أن يتم التخلص من المعاناة والاستياء والتذمر لدى دخول الترامواي حيز العمل ، والذي يترقب القائمون على إنجازه أن يكون جاهزا خلال شهر سبتمبر من عام 2012 لتكون بالتالي وهران وبعد أقل من 5 سنوات نموذجا للنقل مع الانطلاق كذلك في أشغال الميترو هذا الأخير الذي تم اختيار المؤسسة التي ستتكفل بدراسة قابلية إنجازه مؤخرا فقط ، ومن جهتها مديرية الأشغال العمومية وبغية تسهيل حركة السير والقضاء على النقاط السوداء التي باتت تقلق سكان الباهية بمن فيهم أصحاب المركبات سطرت مجموعة من البرامج والمشاريع منها ما هي قيد الإنجاز ومنها ما لم تنطلق الأشغال بها بعد ومن بين هذه الإنجازات الضخمة نذكر إنجاز الطريق المحيط الخامس والذي يربط مسرغين بدوار بلقايد على مسافة 35 كلم ، هذا فضلا عن إنجاز طنف جديد يربط منطقة المرسى الكبير مرورا بالطنف العلوي ، هذا الأخير الذي تم تخصيص له غلافا ماليا يقدر بـ2 مليار دينار جزائري ومن الإنجازات كذلك التي ترفع الضغط عن حركة المرور هناك مشروع الجسر المتحرك الخاص بالسيارات الذي يربط حي بلانتير بوسط المدينة والذي تبلغ قيمته المالية 50 مليار سنتيم ، بالإضافة إلى هذا هناك مشاريع متمثلة في تدعيم الولاية بالأنفاق منها ذلك الذي سيتم إنجازه بمفترق طرق الأمير زيادة على نفق آخر بمفترق طرق "أنسات" أي الطريق الوطني رقم 2أ ، هذا فضلا عن مشاريع أخرى جديدة مبرمجة في أجندة مديرية الأشغال العمومية ومن خلال هذه الإنجازات الضخمة بالإضافة إلى مخطط المرور الجديد ستكتسي ولاية وهران حلة جديدة وتكون من أبرز المدن الإقتصادية في الحوض الأبيض المتوسط لاسيما وأن قطاع النقل والطرقات هما المرآة العاكسة لنشاط أي دولة.

4. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل ولاية وهران المرتبة الثانية بعد ولاية الجزائر في مجال تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، وذلك بعد القيام بعملية إحصائية ل 16470 مؤسسة تنشط في مختلف المجالات التجارية والصناعية. ويعود سبب التوصل إلى تحقيق هذا الرقم المهم إلى التجسيد

العملي والفعلي والموضوعي لبرامج التسهيل المعتمدة على عاملين هامين ، هما المتابعة والتحسيس بأهمية الموضوع.

ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية والري على رأس قائمة اهتمامات المستثمرين الخواص ، وذلك من خلال إنشاء 3702 مؤسسة سنة 2009 ، يتبعه قطاع التجارة بإنشاء 3539 مؤسسة ، ليأتي في المركز الثالث قطاع النقل والاتصالات وذلك بإنشاء 2291 مؤسسة. والمؤسسات التي تم إنشاؤها على مستوى وهران ، تمكنت من استحداث 98543 منصب عمل منها 6457 منصب شغل خلال سنة 2009 ، علما بأن كل هذه المؤسسات تم إنشاؤها بموجب مختلف التشريعات القانونية سارية المفعول كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ، وكذا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة. إضافة إلى هذا ، فإن إنشاء هذا العدد الهائل من المؤسسات الخاصة القائمة أساسا على الاعتماد على الذات ، يفسرها المتتبعون بالحصول بالتسهيلات الجبائية ، إضافة إلى السهولة أو التسهيلات الممنوحة للحصول على العروض البنكية ، وكذا الحملات التحسيسية التي تقوم بها مصالح المديرية الولائية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الشباب للاستثمار وبعث برامجهم وتجسيد أفكارهم.

كما تم في مجال التشغيل استحداث 96 ألف منصب شغل خلال الفترة 2004/1999 ، ليصل العدد مع نهاية 2007 إلى 120 ألف منصب شغل ، وهو عدد هام وضخم مقارنة بما يتم انجازه طوال السنوات الست الأولى (2004/1999) وسنتي 2007/2005 ، حيث استلمت ولاية وهران خلال فترة 2004/1999 في مجال المؤسسات التربوية 99 إكمالية و40 ثانوية ، في الوقت الذي وصل هذا العدد إلى 130 إكمالية و51 ثانوية مع نهاية 2007 ، وفي المجال الصحي تم إلى غاية نهاية 2007 استلام 59 قاعة علاج و53 مركزا صحيا لتتقلص نسبة الوفيات من 22 ، 1000/5 1000/4·64 ، في الوقت الذي يقدر المستوى الوطني ب7 ، 1000/4 وكمثال آخر على الأعمال الجبارة التي تقوم بها ولاية وهران في مجال التغطية الهاتفية بعدما كانت قبل سنة 1999 في حدود 40 خطا هاتفيا للألف ، وصلت مع نهاية سنة 2007 إلى 110 خط هاتفي للألف ، في الوقت الذي لا يتعدى فيه المعدل الوطني 37 خطا للألف.

وحسب الوكالة الوطنية للدعم والتشغيل فإن 40 بالمائة من الشباب الذين تمّ تمويل مشاريعهم من خرّيجي الجامعات ومراكز التكوين وقد أحصت الوكالة أيضا خلال سنة 2010 ما يقارب 1202 ملف أودع على مستواها في مختلف القطاعات أهمّها الخدمات التي سجلت 531 طلب إنجاز مشروع مصغر والحرف بـ213 طلب يليها قطاع الفلاحة والصيد والري بـ28 ملفا مودعا خلال ذات الفترة ، فيما وصل عدد الطلبات الخاصة بقطاع نقل البضائع وشاحنات التبريد بـ61 و71 طلبا وقد سجل أقل عدد من الملفات الخاص بإنشاء المؤسسات المصغرة في قطاع الصيانة والأعمال الحرّة. وخلال ذات الفترة الممتدة من الفاتح من جانفي إلى 31 ديسمبر 2010 حسب أرقام الوكالة

ذاتها فإنه تم تمويل 710 ملف مشروع ، فيما بقي 118 ملف آخر على طاولة البنوك ينتظر الموافقة النهائية على ضخ السيولة المالية ،

فما تم إنجازه من مشاريع في مجال شق الطرق وتعبيدها وإيصال الكهرباء والربط بالغاز والماء الشروب والصرف الصحي واستصلاح الأراضي وتوفير التغطية الصحية للمواطن والتربوية للمتمدرسين من طلبة وتلاميذ ، كله يؤكد حرص السلطات العمومية على المستوى المركزي والمحلي ، على ضرورة العمل للمواصلة في هذا المنهج ، الهادف إلى توفير ظروف الحياة العصرية للمواطن ، سواء في مقر إقامته الحضرية عموما أو الريفية على وجه الخصوص ، وذلك لن يتم إلا من خلال التكفل الحقيقي والعملي بانشغالات المواطن ، خاصة خلال هذه الفترة العصيبة من حياة الجزائر المتميزة بالوفرة المالية ، التي تواكبه بالضرورة العمل الميداني والعلمي على محاربة البطالة والعمل على القضاء عليها تدريجيا ، من خلال توفير مناصب الشغل المباشرة أو غير المباشرة المنتجة أو في قطاع الخدمات ، الذي يساهم بشكل فعال في تحسين ظروف العيش والمعيشة ، الذي هو من أهم أهداف هذه المرحلة المعتمدة أساسا على تحقيق العزة والكرامة للمواطن الجزائري.

الخلاصة

إنّ عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات ، من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر ، وبالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية عن الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات ، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات ، كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار وصدور الأمر رقم 01-03 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب بسبب التقارير الصادرة عن بعض مؤسسات تقييم الاستثمار ، والدراسات التي أنجزت حول عوائق الاستثمار في الجزائر.

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الوطني وفي مقدمتها ولاية وهران على بعض فروع قطاعات النشاط والتي تتميز بمناخ استثمار جاذب ، وتعد الاستثمارات المحلية والوطنية غاية الأهمية ولكن الاستثمارات الأجنبية لها ميزة إضافية في جلب التكنولوجيا والمعلومات المؤثرة على إنتاجية المؤسسات وإدارتها وعلى الاقتصاد ككل ، وتساهم الدولة في تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وانتقال رؤوس الأموال من خلال سياستها الاقتصادية المناسبة التي تسهم في تعجيل الدور الايجابي للاستثمار.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدولة والمؤسسات الاقتصادية التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شهدتها الإدارة الحديثة ، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة ، لذا تظهر أهمية دراسة موضوع الاستثمار الأجنبي والتنمية المحلية التي عليها الاهتمام أكثر علميًا وعمليًا بموضوعات مجالات الاستثمار ومناخه الأكثر ملائمة ونفعًا لها ، من خلال التحسين من كفاءة هذه الاستثمارات بقصد تعظيم العوائد المحققة ، وهذا بإتباع طرق تضمن توسع مجال نشاط المؤسسة ، والبحث عن مواطن وأسواق أكثر ملائمة مما يساهم في خلق قيمة مضافة حقيقية لها ، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والمحلية.

وتسعى الجزائر دائما إلى توفير محيط أعمال مناسب وتشجيع الاستثمار ودعم الهياكل القاعدية ، نظرا لحاجتها لتنويع الاستثمارات خارج المحروقات ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكذا إلى شريك دائم يرافقها في مسار بناء اقتصاد قوي ومنتج خارج المحروقات ، فالمشروعات الاستثمارية المحلية أو الأجنبية الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء ، وفرص العمل ومستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية ، إلا أن هذه الاستثمارات تعتمد على وجود ظروف مواتية إيجابية لنشاطات الأعمال التي تمكنها من تحقيق الرخاء ، وللحكومات المحلية دورا أساسيا في خلق البيئات المناسبة لنجاح مناخ الاستثمار فعال في استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية لبلوغ التنمية المحلية.

حيث برهنت الزيادة المطردة في أحجام الإستثمار الأجنبي وكذا الشراكة بجميع أنحاء العالم على مدى أهميتهما ، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية ، نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها ، إذ أنهما أحدى العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في اقتصاديات الدول النامية التي تحسن التعامل معه.

ولكن ، من أجل إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار والشراكة تظل هنالك العديد من أجندة والسياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة ، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي ، فمن الأهم تشجيع الاستثمار المحلي أيضا لجعل الدولة جاذبة بما فيه الكفاية للاستثمار الأجنبي والشراكة الأجنبية ، ويتضمن التشجيع الفعال تكوين صورة ذهنية جيدة عن الاستثمار بالدول النامية وخلق فرص استثمارية مستمرة ، بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرار.

وتحسـن الوضـعية الاقتصـاد الجزائريـة وانعكاسـاتها علـى المسـتوى الاجتمـاعي واقتصـار أوجـه التحسـن علـى مؤشـرات الاقتصـاد الكلـي الماليـة والنقديـة لا تـزال الجزائـر تسـعى إلـى تعمـيم الإصـلاحات الاقتصـادية وعصـرنة كـل قطاعاتهـا الأساسـية كـان محاولـة منهـا لتجديـد وتوسـيع العلاقـة بـين الاقتصـاد الـوطني وبـاقي اقتصـاديات العـالم ومسـايرة التطـورات العالميـة خاصـة الاقتصـادية ، حيـث أن الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر يبقـى مـن بـين الخيـارات الرئيسـية والمهمـة التـي اعتمـدتها الجزائـر فـي إطـار إسـتراتيجيتها الجديـدة ، لـذلك عمـدنا فـي دراسـتنا إلـى إظهـار أهميـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ودوره في التنمية وتطور الاقتصاد لتمهيد الطريق لاقتصاد جزائري نامي ومتطور.

لـذلك أمكننـا أن نسـتنتج مـن خـلال دراسـتنا أن الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر سـاهم إلـى حـد مـا فـي تحسـين مؤشـرات النمـو والتنميـة ، عـن طريـق إمـدادها بالتكنولوجيـا ، وزيـادة قـدرتها التصـديرية ، وخلـق الوظـائف ، والحـد مـن مشـكلة البطالـة. الأمـر الـذي يجعـل الجزائـر مـن بـين أكثـر المنـاطق قـدرة فـي إفريقيـا علـى جلـب الشـركات العالميـة إلـى أراضـيها ، إلا أن هنـاك عراقيـل جمـة تجعلهـا مـن أقـل بلـدان المنطقـة اسـتقطابا للاسـتثمارات الأجنبيـة ، وأهـم هـذه العراقيـل: بـطء الإصـلاحات الاقتصـادية ، تفشـي البيروقراطية والفساد والرشوة التي تضعف الاقتصاد الوطني.

إلا أن العراقيـل والعوائـق وجودهـا لـم يمنـع عمليـة تـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة فـي ظـل الاتفاقيـات والمعاهـدات العديـدة التـي أبرمتهـا الجزائـر مـع مختلـف الـدول والمناقصـات فـي جميـع القطاعـات وهـذا كلـه أسـال لعـاب العديـد مـن الشـركات العالميـة التـي ترغـب فـي الاسـتثمار فـي الجزائـر ، غلـى غـرار عزوفـه فـي الفتـرة الأخيـرة مـع صـدور قـوانين مـن شـأنها أثـرت سـلبا علـى تـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة بـالجزائر ، وهـو مـا يجعلهـا تـرفض دخـول السـوق الجزائريـة ، فـي مقـدمتها قـانون 49-51 بالمائـة الـذي يلـزم السـلطات الجزائريـة بملكيـة 51 بالمائـة مـن رأسـمال أيـة شـركة أجنبيـة جديـدة تـدخل السـوق الجزائرية.

وتجـدر الإشـارة هنـا أنـه علـى الـرغم مـن أهميـة الاسـتثمار الأجنبـي فـي دعـم الاقتصـاد الـوطني ودوره الحيـوي فـي دفـع عجلـة التنميـة ، غيـر أن تمويـل التنميـة المحليـة لا يمكـن أن يعتمـد بصـفة أساسـية ودائمـة علـى المـوارد الخارجيـة بـل يجـب أن يعتمـد علـى المـوارد المحليـة فـي المقـام الأول مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار أن المـوارد الخارجيـة تعمـل كوسـيلة مكملـة وليسـت بديلـة عـن المـوارد المحليـة ، كمـا أن الإفـراط فـي الاسـتثمار قـد يـؤدي إلـى التبـذير وبالتـالي لا بـد مـن معرفـة قـدرة الاقتصـاد الـوطني علـى اسـتيعاب مبـالغ كبيـرة ، ويمكـن القـول أن مسـاهمة الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة فـي التنميـة الاقتصـادية علـى الـرغم مـن قلتهـا ، إلا أن كافـة الجهـود الوطنيـة الهادفـة إلـى تطـوير الإطـار التشـريعي والإجرائـي يبعـث علـى التفـاؤل بـالرغم مـن التحـديات التـي تواجهـه مـن مخـاطر تجاريـة وغيـر تجاريـة

وبيروقراطيـة ، وإجـراءات مطولـة ، ممـا يسـتوجب علـى الحكومـة ضـرورة وضـع اسـتراتيجية اقتصـادية تتضمن التنمية ، إلى جانب مناخ أعمال يشجع على الاستثمار.

وبنـاءا علـى مـا تقـدم ارتأينـا فـي ختـام هـذا البحـث أن نقـدم بعـض التوصـيات التـي مـن شـأنها رفـع قيمـة الاسـتثمارات الأجنبيـة فـي الجزائـر اسـتنادا علـى مـا خلصـنا إليـه فـي نهايـة هـذا العمـل وكـذا مـع مـا لمسـناه ودرسناه من أراء لأهل الاختصاص من محللين وباحثين في هذا الجانب ، وعليه نقدم

1. ضـرورة الإسـراع فـي الإصـلاحات وبالخصـوص الإصـلاحات الماليـة والمصـرفية لتحسـين بيئـة أداء الأعمـال ، وذلـك بوضـع سياسـة حقيقيـة لتطـوير الاسـتثمار تسـتجيب لعديـد المـؤهلات التـي تتـوفر عليهـا الجزائـر ، وذلـك حتـى تجنـي الآثـار الإيجابيـة علـى النمـو والتنميـة الاقتصـادية وفـي خلـق فـرص العمـل وفـي تحويل التكنولوجيا.

2. تقويـة ودعـم الهياكـل القاعديـة الهامـة ، خاصـة فـي مجـال الاتصـالات وتقنيـة المعلومـات للوصـول بهـا إلـى المسـتويات العالميـة ، بالإضـافة إلـى تطـوير البنيـة التكنولوجيـة الوطنيـة المتمثلـة فـي تحقيـق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية ووحدات البحث والتطوير والصناعة.

3. الإصـلاح الضـريبي ومحاربـة التهـرب والغـش الضـريبي ، ووضـع هندسـة ضـريبية ملائمـة لتطـوير الاستثمار وتخدم الأهداف التنموية للاقتصاد الوطني.

4. يجـب عـدم الاعتمـاد علـى نظـام الحـوافز ، والإعفـاءات الضـريبية التـي تعتبـر جـد مشـجعة ، إذ أنهـا لـن تجـذب المسـتثمرين إذا كانـت ظـروف العمـل والإنتـاج غيـر مشـجعة ، وبالتـالي يجـب إصـلاح جميـع النـواحي الاجتماعيـة ، الاقتصـادية ، الإقليميـة والسياسـية ، ومحاولـة القضـاء علـى الفسـاد الإداري الـذي تعاظم دوره باستمرار.

5.ضـرورة تفعيـل الطاقـات حيـث أن الجزائـر تملـك طاقـة كامنـة تأهلهـا ، لكنهـا مهـدرة فـي جـزء منهـا ، وخاملـة فـي الجـزء الأخـر أي تملـك مقومـات التنميـة ، ولكـن غيـر مسـتغل ، منهـا المقومـات البشـرية التـي تتمثـل فـي العنصـر البشـري كمـا وكيفـا والتـي لابـد مـن الاسـتثمار فيهـا ، وإن الـوفرة الجزائريـة مـن الكفـاءات الماديـة والبشـرية تظـل مشـتتة ، وغيـر مترابطـة ومتضـادة طالمـا لا يجـري النظـر لهـا فـي إطـار منظـومي سـليم ، بالإضـافة إلـى مقومـات طبيعيـة وماليـة متمثلـة فـي مـوارد طبيعيـة ، ورأس المـال ، والتـي لا بد من حسن استغلالها وعدم هدرها.

6. التأكيـد علـى مسـؤولية المسـتثمر الأجنبـي فيمـا يخـص تهيئـة الظـروف المواتيـة لنجـاح اسـتثماراته ، وذلـك مـن خـلال حسـن اختيـاره للفرصـة الاسـتثمارية والتأكـد مـن جـدوى المشـروع وحسـن اختيـار الشركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع وتوفير الإدارة المؤهلة والجيدة.

7. يجـب علـى الـدول أن تـدرك بأنـه بـات مـن الضـروري بـذل الجهـود مـن أجـل التطـوير التشـريعي والتنظيمـي والإداري لأجـل جـذب تـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة وخلـق شـراكة بشـكل أحسـن ، حيـث أن

الاستثمارات الأجنبية ليس لديها موطنا محددا ، وإنما موطنها هو المكان الذي تستطيع أن تستوطن فيه ، وتحصل منه على عوائد مناسبة ، وبالتالي تحقيق الفائدة للشركات الأجنبية وللدولة المضيفة للاستثمارات.

كل هذا يصب في مصلحة البلاد ومن شأنه أن يخدم سياسة الاستثمار التي تنتهجها وإحداث تنمية شاملة في مختلف الميادين ، كما يجب توجيه الاهتمام أكثر في القطاع المنتج الخالق للثروة ، دون التركيز على الهياكل القاعدية في استنزاف الثروة المتاحة كما يجب أن يكون القطاع الخاص الأجنبي مكملا للقطاع الخاص الوطني حيث من الخطأ التعويل على الاقتصاد الأجنبي وحده لدفع الاقتصاد الوطني ، يبقى المهم هو ضمان الاستقرار السياسي والأمني كإطار عام لنجاح أي سياسة تريد البلاد انتهاجها وتجسيدها.

المراجع

المراجع والمستندات

I. المراجع باللغة العربية:

1) الكتب

1. أبـو النجـا محمـد العمـري ، ***تنظـيم المجتمـع والمشـاركة الشـعبية: منظمـات ، إسـتراتيجيات*** ، المكتبـة الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.
2. أحمـد سـيد فهمـي ، ***تقـويم بـرامج تنميـة المجتمعـات الجديـدة*** ، المكتـب الجـامعي الحـديث ، الإسكندرية ، 1999.
3. أسـامة كـردي ، ***آفـاق وضـمانات الاسـتثمارات العربيـة الأوربيـة*** ، الطبعـة الأولـى ، بيـروت ، مركـز الدراسات العربي الأوربي ، 2001 ، ص 288.
4. أقاسم قادة ، قدي عبد المجيد ، ***الوجيز في المحاسبة الوطنية*** ، أطلس للنشر ، الجزائر ، 1994.
5. النجـار سـعيد ، ***نحـو إسـتراتيجية قوميـة للإصـلاح الاقتصـادي*** ، الطبعـة الأولـى ، دار الشـروق ، القـاهرة ، مصر ، 1991.
6. إيمـان عطيـة ناصـف ، محمـد عبـد العزيـز عجميـة ، علـي عبـد الوهـاب نجـا ، ***التنميـة الاقتصـادية بـين النظرية والتطبيق النظريات ، الاستراتجيات والتمويل*** ، الدار الجامعية ، 2007.
7. جميل أحمد توفيق :"***الاستثمار وتحليل الأوراق المالية*** ، دار المعارف بمصر ، دون تاريخ الإصدار.
8. حسين عمر ، ***الاستثمار والعولمة*** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2000.
9. دريـد محمـود السـامرائي ، ***الاسـتثمار الأجنبـي: المعوقـات والضـمانات القانونيـة*** ، الحمـراء-بيـروت – لبنان ، الطبعة الأولى 2006 ، ص72
10. رضـا عبـد السـلام ، ***محـددات الاسـتثمار الأجنبـي فـي عصـر العولمـة*** ، المكتبـة العصـرية للنشـر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى 2007.
11. رمـزي زكـي ، ***الاحتياطـات الدوليـة والأزمـة الاقتصـادية فـي الـدول الناميـة*** ، الطبعـة الأولـى ، الناشـر دار المستقبل العربي ، مصر ، 1994.
12. سعد طه علام ، ***التخطيط مع السوق*** ، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ، 2005.
13. صـبح محمـود ، ***التحليـل المـالي والاقتصـادي للأسـواق الماليـة*** ، ايتـراك للطباعـة والنشـر والتوزيـع ، الطبعة الثالثة ، جمهورية مصر العربية ، 2000.
14. عبـد السـلام أبـو قحـف ، ***اقتصـاديات الأعمـال والاسـتثمار الـدولي*** ، دار الجامعـة الجديـدة ، مصـر ، 2003.
15. عبـد السـلام أبـو قحـف ، ***السياسـات والأشـكال المختلفـة للاسـتثمارات الأجنبيـة*** ، مؤسسـة شـباب الجامعة ، مصر ، 1989.

16. عبد السلام أبو قحف ، ***نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية*** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر2001.

17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000.

18. عبد اللطيف بن آشنهو ، ***التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962/1980*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1982.

19. عبد المجيد قدي ، ***المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.

20. علي عباس ، ***إدارة الأعمال الدولية*** ، الأردن ، دار الحامد ، 2007.

21. عماد صلاح الدين عبد الرزاق داود ، ***الفساد والإصلاح*** ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003.

22. غضبان مبروك ، ***المجتمع الدولي: الأحول والتطور والأشخاص*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994.

23. قادري عبد العزيز ، ***الاستثمارات الأجنبية المباشرة « التحكيم التجاري الدولي»*** ، دار هومة بوزريعة -الجزائر- طبعة 2004.

24. محمد بلقاسم حسن بهلول ، ***سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر*** ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

25. محمد بلقاسم حسن بهلول ، ***سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر*** ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.

26. محمد بوتين: ***المحاسبة العامة للمؤسسة*** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

27. محمد حامد عبد الله ، ***الاقتصاد الإقليمي*** ، مطابع جامعة الملك سعود ، 1998.

28. محمد دويدار ، ***محاضرات في الاقتصاد الدولي*** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 1998.

29. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، ***التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية*** ، الدار الجامعة الإسكندرية ، 2006.

30. محمد مطر: ***إدارة الاستثمارات «الإطار النظري والتطبيقات العملية»*** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان — الأردن ، 1999.

31. محمودي مراد ، ***التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي*** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2006.

32. مدحت محمد القريشي ، ***التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات*** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، الطبعة الأولى2007.

33. مدني بن شهرة ، ***الإصلاح الاقتصادي ولسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)*** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.

34. مسعود سميح محمد ، ***تحديات التنمية العربية*** ، دار الشروق ، عمان ، الإصدار الأول 2010.

35. منير إبراهيم هندي ، ***الفكر الحديث في مجال التمويل*** ، مكتبة المعارف ، الإسكندرية ، 1998.

36. موسى بودهان ، ***الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر*** ، الجزائر ، دار الملكية ، 2000.

37. موسى خميس ، ***مدخل إلى التخطيط*** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1999.

38. موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني ، ***التمويل الدولي*** ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار صفاء ، 2008.

39. نزيه عبد المقصود مبروك ، ***الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*** ، دار الفكر الجامعي ، شركة الجلال للطباعة ، العامرية ، الطبعة الأولى ، 2006.

40. هيثم صاحب عجام ، ***نظرية التمويل*** ، دار زهران ، الأردن ، الجزء الأول ، 2001

2) الرسائل الجامعية والأطروحات

41. عراب فاطمة الزهراء ، ***تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والأعمال في الجزائر خلال الفترة1980-2004*** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة وهران ، 2008.

42. ناجي بن حسين ، ***دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر*** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007.

3) المجلات والدوريات:

43. أحمد زغدان ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة*** ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، 2004.

44. أحمد شريفي ، ***تجربة التنمية المحلية في الجزائر*** ، مجلة العلوم الإنسانية كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، العدد 40 ، 2009.

45. بغداد كربالي ، ***نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر*** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الثامن سبتمبر 2005.

46. بلال لوعيل ، ***أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007) ،*** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2008 ، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر.

47. بن عيسي عمار ، بن إبراهيم الغالي ، ***واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)*** ، ورقة بحثية ، جامعة بسكرة.

48. بولعيد بعلوج ، ***معوقات الاستثمار في الجزائر*** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الرابع ،2008 جامعة شلف-الجزائر.

49. بولياح غريب ، ***العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقيمها دراسة حالة الجزائر*** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة- الجزائر ، العدد 2012/10

50. شهرزاد زغيب ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (واقع وآفاق)*** ، مجلة العلوم الانسانية ، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر العدد الثامن ، سبتمبر 2005 ،.

51. صالح مفتاح ، دلال بن سمينة ، ***واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر*** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان43- 44 ، 2008.

52. عبد الحميد بوخاري ، ***واقع مناخ الاستثمار في الدول العربيّة (دراسة تحليلية)*** ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر ، العدد 2012/10.

53. عبد الرحمن تومي ، ***واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر***(الحلقة الثانية) ، دراسات اقتصادية عن دورية البصيرة العدد الثامن ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006.

54. علي همال ، ***آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية*** ، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية ، 2002.

55. عمار بن عيسي ، بن إبراهيم الغالي ، ***واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)*** ، ورقة بحثية ، جامعة بسكرة ، ص 15.

56. فاطمة الزهراء محمد الشرف ، فوزية رميني ، ***الموانئ الجزائرية (تحول صحب في تسييرها)*** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع ، 2009.

57. محمد زيدان ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال*** - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول 2004.

58. محمد طالبي ، ***أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر*** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس ، السداسي الأول 2009.

59. محمد غربي ، ***أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر*** ، مجلة البحوث والدراسات ، جامعة الدكتور يحي فارس ، العدد الرابع ، 2010.

60. مصطفى بودرامة ، ***الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات*** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، العدد التاسع 2009.

61. منصور زين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 02 ، 2005.

4) الجرائد اليومية:

62. جريدة الخبر الجزائرية ، ليوم الاثنين 03 أكتوبر2011 الموافق ل05 ذي القعدة 1432هـ ، العدد: 6495

63. جريدة المساء ليوم الثلاثاء 31ماي 2011 م الموافق 28 جمادى الثاني1432هـ ، العدد:4346.

64. جريدة الجمهورية ، الثلاثاء 18 جمادى الأولى 1433هـ الموافق ل 10 أبريل 2012م ، العدد 4618.

5) الملتقيات والمؤتمرات:

65. الطاهر هارون ، فاطمة حفيظ ، ***أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية*** ، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس-سطيف ، 13-14نوفمبر2006.

66. تشام فاروق ، ***أهمية الشراكة العربية الأوربية في تحسن مناخ الاستثمار- دراسة حالة الجزائر*** ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسن وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس-سطيف ، 8-9 ماي 2004.

67. رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، ***الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية*** ، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006.

68. شهرزاد زغيب ، لمياء عماني ، ***الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الأورو-جزائرية*** ، الملقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس -سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006.

69. عبد المجيد أونيس ، ***الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 17-18 أبريل ، جامعة شلف- الجزائر ، 2006.

70. عمار عماري ، سعيدة بوسعدة ، ***معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تفعيله في الجزائر*** ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني ، جامعة فرحات عباس سطيف ، نوفمبر 2005.

71. محمد قويدري ، ***أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية17-18 أبريل ، جامعة شلف الجزائر ، 2006.

72. موسى رحماني وسبتي وسيلة ، ***واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ،*** مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول" تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية" ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، يومي 1 - 2 ديسمبر 2004.

6) التقارير

73. تقرير الاستثمار العالمي 2012 ، تقرير قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد).

74. الأنكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2006.

75. المنضمة الدولية للهجرة تقرير 2011

76. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقارير سنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية: الاعداد:2002 ، 2003 ، 2008 ، 2009 ، 2011.

77. المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، العدد الفصلي الرابع 2010.

78. تقرير صندوق النقد الدولي FMI "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2010.

7) القوانين والمراسيم:

79. الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 21 يناير سنة 1995 ، الخاص ***بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ،*** الجريدة الرسمية رقم1995/07 ، ص07.

80. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت2001 ، ***يتعلق بتطوير الاستثمار*** ، الجريدة الرسمية رقم2001/47.

81. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 ***المتعلق بتطوير الاستثمار*** ، المادة 04 ، الجريدة الرسمية 2006/47.

82. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410ه الموافق 14 أبريل 1990 م ، والمتعلق بالنقد والقرض.

83. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ 19 ربيع الثاني 1414ه الموافق 05 أكتوبر1993م ، ***والمتعلق بترقية الاستثمار*** ، الجريدة الرسمية رقم1993/64.

84. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22ديسمبر 1990 ، يتضمن ***المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين الدول اتحاد المغرب العربي*** ، الجريدة الرسمية رقم 1991/06.

85. المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 ، يتضمن ***مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية*** ، الجريدة الرسمية 1995/59.

86. المرسوم الرئاسي رقم95-346 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995 يتضمن ***مصادقة الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى*** ، الجريدة الرسمية رقم 1995/66.

II. المراجع الأجنبية:

87. Bernard- bonnin, ***l'entreprise multinationale et d'état***, edition: etudes vivantes , 1984.

88. BOUALEM Aliouat, ***les stratégies de coopération industrielle***, Ed-Economica, Paris, 1996.

89. Hocine benissad" ,***l'Algérie de la planification socialiste a l'économie de marche "(2004-1962)*** ENAG édition, Alger, 2004.

90. Jeans- louis mucheilli, ***principes d'économie internationale ,diffusion***, éditions: économica ,paris, 1989.

91. Michel Menry Bouhet***, la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde***, France, Pearson Educations, 2005.

92. Nadir Krim, ***stratégies d'attractivité des investissements étrangers et Marketing International***, Boumerdes, Alger, N°01 Octobre 1997.

93. Nehmé Claude, ***stratégies commerciales et techniques internationals*** , Ed: d'organisation, Paris, France 1992.

94. Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, ***economies international***, 10eédition, Economica, Paris,1996.

95. Pierre Dallence , luc lecru, ***croissance et mutations de l'économie mondiale de puis 1945***, Edition de seuil,1999.

96. Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale, Une introduction économique**, Economica, France, 1990.

97. F.M.I" , Perspective de l'économie mondiale .1995, "P.66

98. journée d'étude sur " Le développement et la promotion des PME ," tenues au Club des Pins, le 27 — 28 décembre 1997.

99. L'investissement direct étranger au service du développement, cde,2002,France.

100. ministre des finances, programme complémentaire du soutien à croissance 2005/2009, avril 2005 dérection du budget.

101. ministres des finances le soutien de l'état au développement humain en Algérie, mars 2006.

102. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011 - 2012

III. مراجع إلكترونية

103. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : www.andi.dz

104. المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات: www://arab-api.or

105. قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد):
http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=88

106. تقرير صندوق النقد الدولي FMI
http://arabicdoingbusinessorg/reports/special-reports/arab-world-2010

107. بوابة الوزير الأول ، الجزائر ، ملحق بيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ،
http://www.premier-ministregov.dz

108. http://www.world_bank.org_/_gouvernance/_gouvdata.htm

109. Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière
http://www.aniref.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=205&lang=ar

الفهرس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تدفق الاستثمارات الخارجية في العالم في الفترة ما بين الحربين العالميين	14
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2000-2011)	17
3	توزيع استثمارات المخططات الوطنية (1967/1989)	57
4	نصيب برامج التنمية المحلية من الاستثمارات المخططات (1967/1989)	58
5	نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998/2009)	60
6	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر	69
7	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شباك وحيد مركزي	73
8	عدد اتفاقات الاستثمار الدولية العربية ، حتى نهاية ماي 2011	80
9	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002-2011	88
10	توزيع الاستثمارات المباشرة ومشاريع الشراكة المجمعة خلال الفترة 2002-2011	89
11	ترتيب بعض الدول العربية ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال 2011:	93
12	ترتيب بعض الدول العربية في المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب' سهولة أداء الأعمال 2011"	93
13	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشرات أنشطة الأعمال لسنتي2010- 2011	95
14	توزيع المشاريع حسب حالة تقدم المشروع خلال الفترة 2002-2010.	103
15	توزيع المشاريع المنجزة حسب الشكل القانوني خلال الفترة 2002-2010	104
16	توزيع الانجازات حسب نوع المشاريع خلال الفترة 2002-2010	105
17	تطور توزيع المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2011	105
18	توزيع المشاريع المنجزة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2010	106
19	الاستثمارات الأجنبية حسب مصدر رؤوس الأموال ومناصب العمل خلال الفترة 2002-2010	107
20	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب القطاعات خلال الفترة 2002-2010	109
21	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة المنجزة حسب فروع نشاطات القطاع(2002-2010)	111
22	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب جنسية المشروع خلال الفترة 2002-2010	113
23	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الشراكة الجزائرية- الأجنبية خلال الفترة 2002-2010	115
24	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	124
25	تطور معدل الادخار الوطني وحجم الاستثمار كتراكم خام من GDP خلال الفترة (1999-2005)	126
26	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار المحلي خارج قطاع المحروقات 2000-2004	127
27	العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2011)	127
28	توزيع المشاريع المنجزة حسب الولايات (التي تفوق بها 500 مشروع) خلال الفترة 2002-2010	146
29	توزيع المشاريع حسب نوع جنسية المشروع خلال الفترة 2002-2011.	147
30	تطور المشاريع الاستثمارية المحلية خلال الفترة 2002-2011 بولاية وهران	147
31	توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2002-2011 بوهران	149

32	تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011	151
33	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط بوهران (200-2011)	153
34	توزيع أهم مشاريع الاستثمار الأجنبية حسب جنسية المشروع والشراكة بوهران (2002-2011)	153
35	حصيلة المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية موزعة حسب الدوائر بولاية وهران	155

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال الفترة (2000-2011)	18
2	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2011	84
3	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وبعض دول شمال أفريقيا (2000-2011)	86
4	نسبة عدد ومبالغ الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-2011	88
5	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشاريع الشراكة خلال الفترة2002-2011	89
6	توزيع المشاريع حسب حالة تقدم المشروع خلال الفترة 2002-2010.	103
7	أهم مقاييس التطور لمؤشرات المشاريع خلال الفترة 2002-2010	105
8	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2002-2010)	106
9	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2010	108
10	العلاقة بين عدد المشاريع وحجم مبالغ الاستثمار ، ومناصب العمل المنجزة (2002-2011)	110
11	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب كل قطاع فرعي للنشاط خلال الفترة 2002-2010	112
12	العلاقة بين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	128
13	أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام (2011-2012)	140
14	موقع الجزائر في المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية الإجمالي لسنة 2011-2012.	141
15	خريطة توضح المؤهلات الاقتصادية لولاية وهران	145
16	أهم مقاييس التطور لمؤشرات المشاريع بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011	148
17	توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية بولاية وهران حسب قطاعات النشاط (2002-2011)	150
18	تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011	152
19	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط (2002-2011) بوهران	153
20	توزيع مشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية حسب الدوائر بولاية وهران	156

قائمة المحتويات:

شكر وتقديم .....أ
الإهداء ..... ب
المقدمة: 2
الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية 7
تمهيد: 8
المبحث الأول: التفسيرات النظرية والتطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر 9
المطلب الأول: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر 9
المطلب الثاني: تطور تاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر 14
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله 20
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار والاستثمار الأجنبي..... 20
المطلب الثاني: خصائص وأشكال الاستثمار الأجنبي:.....25
المبحث الثالث: محددات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر 28
المطلب الأول: دوافع ومحفزات الاستثمار الأجنبي: 29
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره 35
المبحث الرابع: التنمية الاقتصادية المحلية 41
المطلب الأول: التنمية ، أبعادها ومستلزماتها 41
المطلب الثاني: مؤشرات وعقبات التنمية المحلية 46
خلاصة: 51
الفصل الثاني: واقع التنمية المحليةومناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....52
تمهد: 52
المبحث الأول: واقع التنمية المحلية بالجزائر.....53
المطلب الأول: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر.....53
المطلب الثاني: مراحل تطور برامج التنمية المحلية بالجزائر 56
المطلب الثالث: برامج التنمية المحلية في الجزائر 61
المطلب الرابع: واقع التنمية بالجزائر 63
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر.....65
المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري.....66
المطلب الثاني: العناصر الأساسية لمناخ الاستثمار في الجزائر 70
المطلب الثالث: الامتيازات والضمانات الممنوحة للاستثمار في الجزائر 77
المطلب الرابع: الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص 80

المبحث الثالث: نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 82
المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر 82
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي في دول شمال أفريقيا خلال الفترة 2000-2011 85
المطلب الثالث: حصيلة ومصادر الاستثمارات الأجنبية من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر 87
المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر 90
المبحث الرابع: مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار 92
المطلب الأول: مؤشر سهولة بيئة أداء الأعمال :.....92
المطلب الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية: 96
المطلب الثالث: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....97
المطلب الرابع :المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة.....97
خلاصة 99
الفصل الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية 100
تمهيد: 101
المبحث الأول: واقع الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر 102
المطلب الأول: تقييم حصيلة الاستثمار في الجزائر: 102
المطلب الثاني: تطور المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002-2010 104
المطلب الثالث: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر 107
المطلب الرابع: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 113
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي 117
المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي:.....117
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي:.....122
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الجزائر:.....126
المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: 127
المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 128
المطلب الأول: معوقات قبل وبعد صدور قانون الاستثمار 129
المطلب الثاني: غياب الاستقرار السياسي وسياسة برامج الخوصصة غير الواضحة 136
المطلب الثالث: وضعية سوق الأوراق المالية وعدم الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة: 137
المطلب الرابع: أهم معيقات الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 139
المبحث الرابع:حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر بولاية وهران 142
المطلب الأول: مدخل للتعريف بولاية وهران 142
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية بولاية وهران خلال الفترة 2002-2011.....145

المطلب الثالث: نصيب ولاية وهران من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 151
المطلب الرابع: واقع وأفاق التنمية المحلية بولاية وهران 156
الخلاصة 163
الخاتمة العامة 165
المراجع والمستندات 170
فهرس الجداول 179
فهرس الأشكال 180
قائمة المحتويات 181
الملاحق 184

الملاحق

Algeria

Key indicators, 2010

Population (millions)	35.4
GDP (US$ billions)	160.3
GDP per capita (US$)	4,435
GDP (PPP) as share (%) of world total	0.34

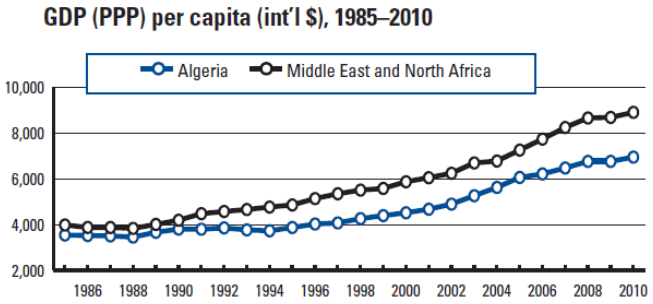

Global Competitiveness Index

	Rank (out of 142)	Score (1–7)
GCI 2011–2012	**87**	**4.0**
GCI 2010–2011 (out of 139)	86	4.0
GCI 2009–2010 (out of 133)	83	3.9
Basic requirements (59.1%)	**75**	**4.4**
Institutions	127	3.1
Infrastructure	93	3.4
Macroeconomic environment	19	5.7
Health and primary education	82	5.5
Efficiency enhancers (35.6%)	**122**	**3.4**
Higher education and training	101	3.5
Goods market efficiency	134	3.4
Labor market efficiency	137	3.4
Financial market development	137	2.6
Technological readiness	120	2.8
Market size	47	4.3
Innovation and sophistication factors (5.2%)	**136**	**2.7**
Business sophistication	135	2.9
Innovation	132	2.4

Stage of development

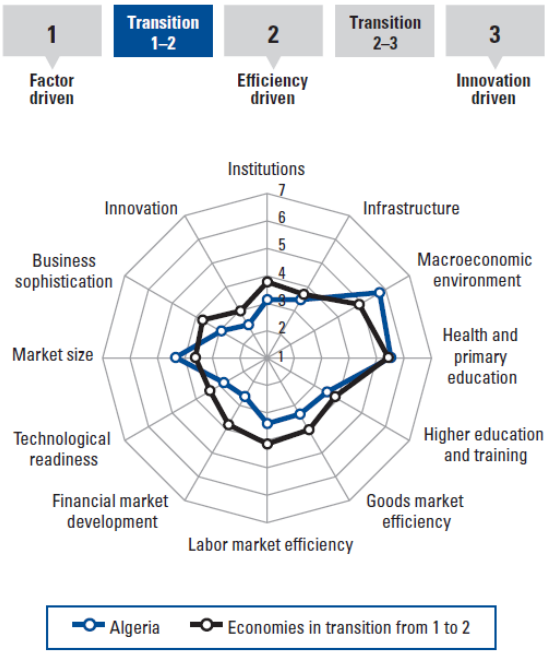

The most problematic factors for doing business

Access to financing	19.2
Inefficient government bureaucracy	18.4
Corruption	16.0
Inadequately educated workforce	7.7
Tax rates	6.9
Inflation	5.8
Tax regulations	5.5
Poor work ethic in national labor force	4.3
Foreign currency regulations	3.8
Policy instability	3.8
Inadequate supply of infrastructure	2.7
Restrictive labor regulations	2.2
Government instability/coups	1.9
Crime and theft	1.7
Poor public health	0.2

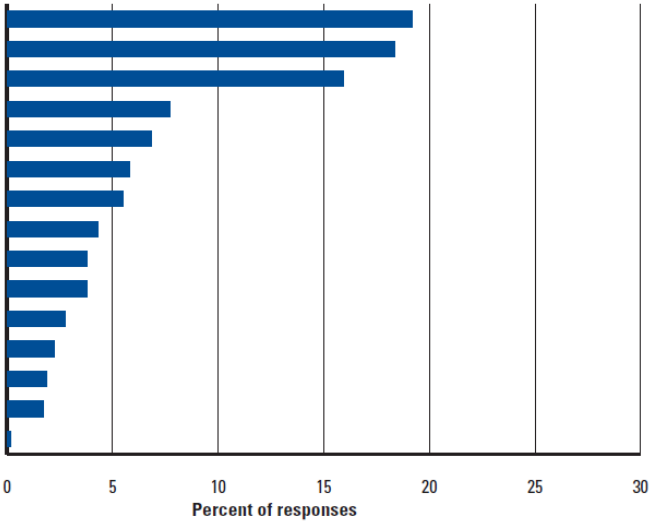

Note: From a list of 15 factors, respondents were asked to select the five most problematic for doing business in their country and to rank them between 1 (most problematic) and 5. The bars in the figure show the responses weighted according to their rankings.

The Global Competitiveness Report 2011-2012 © 2011 World Economic Forum

Algeria

The Global Competitiveness Index in detail

	INDICATOR	VALUE	RANK/142
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	3.1	127
1.02	Intellectual property protection	2.2	135
1.03	Diversion of public funds	2.8	99
1.04	Public trust of politicians	2.0	117
1.05	Irregular payments and bribes	3.1	116
1.06	Judicial independence	2.5	126
1.07	Favoritism in decisions of government officials	2.6	101
1.08	Wastefulness of government spending	3.0	79
1.09	Burden of government regulation	2.3	136
1.10	Efficiency of legal framework in settling disputes	3.0	109
1.11	Efficiency of legal framework in challenging regs.	3.0	104
1.12	Transparency of government policymaking	3.1	137
1.13	Business costs of terrorism	3.9	135
1.14	Business costs of crime and violence	4.0	107
1.15	Organized crime	4.5	103
1.16	Reliability of police services	3.7	89
1.17	Ethical behavior of firms	3.3	115
1.18	Strength of auditing and reporting standards	3.5	130
1.19	Efficacy of corporate boards	3.8	133
1.20	Protection of minority shareholders' interests	3.7	111
1.21	Strength of investor protection, 0–10 (best)*	5.3	60
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Quality of overall infrastructure	3.7	92
2.02	Quality of roads	3.8	77
2.03	Quality of railroad infrastructure	2.6	65
2.04	Quality of port infrastructure	3.0	122
2.05	Quality of air transport infrastructure	3.8	106
2.06	Available airline seat kms/week, millions*	151.0	71
2.07	Quality of electricity supply	4.6	75
2.08	Fixed telephone lines/100 pop.*	8.2	101
2.09	Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	92.4	80
	3rd pillar: Macroeconomic environment		
3.01	Government budget balance, % GDP*	-2.7	54
3.02	Gross national savings, % GDP*	53.4	**3**
3.03	Inflation, annual % change*	4.3	79
3.04	Interest rate spread, %*	6.3	85
3.05	General government debt, % GDP*	10.3	**8**
3.06	Country credit rating, 0–100 (best)*	53.4	66
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	N/Appl.	**1**
4.02	Malaria cases/100,000 pop.*	0.0	**1**
4.03	Business impact of tuberculosis	4.6	104
4.04	Tuberculosis incidence/100,000 pop.*	59.0	75
4.05	Business impact of HIV/AIDS	4.9	88
4.06	HIV prevalence, % adult pop.*	0.1	**21**
4.07	Infant mortality, deaths/1,000 live births*	29.0	98
4.08	Life expectancy, years*	72.6	79
4.09	Quality of primary education	3.0	113
4.10	Primary education enrollment, net %*	93.8	65
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary education enrollment, gross %*	83.2	79
5.02	Tertiary education enrollment, gross %*	30.6	73
5.03	Quality of the educational system	2.8	123
5.04	Quality of math and science education	3.4	96
5.05	Quality of management schools	3.7	101
5.06	Internet access in schools	2.6	125
5.07	Availability of research and training services	3.0	125
5.08	Extent of staff training	3.1	126

	INDICATOR	VALUE	RANK/142
	6th pillar: Goods market efficiency		
6.01	Intensity of local competition	3.9	131
6.02	Extent of market dominance	3.3	98
6.03	Effectiveness of anti-monopoly policy	3.3	114
6.04	Extent and effect of taxation	3.6	58
6.05	Total tax rate, % profits*	72.0	134
6.06	No. procedures to start a business*	14	131
6.07	No. days to start a business*	24	88
6.08	Agricultural policy costs	3.6	97
6.09	Prevalence of trade barriers	3.8	124
6.10	Trade tariffs, % duty*	13.8	131
6.11	Prevalence of foreign ownership	3.7	125
6.12	Business impact of rules on FDI	3.4	131
6.13	Burden of customs procedures	2.8	138
6.14	Imports as a percentage of GDP*	36.1	98
6.15	Degree of customer orientation	3.7	129
6.16	Buyer sophistication	2.7	125
	7th pillar: Labor market efficiency		
7.01	Cooperation in labor-employer relations	3.6	127
7.02	Flexibility of wage determination	3.9	125
7.03	Rigidity of employment index, 0–100 (worst)*	41.0	108
7.04	Hiring and firing practices	3.8	79
7.05	Redundancy costs, weeks of salary*	17	**29**
7.06	Pay and productivity	2.8	136
7.07	Reliance on professional management	2.8	139
7.08	Brain drain	1.7	141
7.09	Women in labor force, ratio to men*	0.47	127
	8th pillar: Financial market development		
8.01	Availability of financial services	2.7	139
8.02	Affordability of financial services	2.3	142
8.03	Financing through local equity market	2.1	132
8.04	Ease of access to loans	2.4	95
8.05	Venture capital availability	2.1	110
8.06	Soundness of banks	3.6	138
8.07	Regulation of securities exchanges	2.4	136
8.08	Legal rights index, 0–10 (best)*	3.0	105
	9th pillar: Technological readiness		
9.01	Availability of latest technologies	4.0	122
9.02	Firm-level technology absorption	3.7	134
9.03	FDI and technology transfer	3.8	123
9.04	Internet users/100 pop.*	12.5	103
9.05	Broadband Internet subscriptions/100 pop.*	2.5	87
9.06	Internet bandwidth, kb/s/capita*	1.0	90
	10th pillar: Market size		
10.01	Domestic market size index, 1–7 (best)*	4.2	**45**
10.02	Foreign market size index, 1–7 (best)*	4.8	**48**
	11th pillar: Business sophistication		
11.01	Local supplier quantity	4.7	78
11.02	Local supplier quality	3.6	128
11.03	State of cluster development	2.3	137
11.04	Nature of competitive advantage	2.0	141
11.05	Value chain breadth	2.7	132
11.06	Control of international distribution	2.8	140
11.07	Production process sophistication	2.9	117
11.08	Extent of marketing	3.0	125
11.09	Willingness to delegate authority	2.4	138
	12th pillar: Innovation		
12.01	Capacity for innovation	2.0	138
12.02	Quality of scientific research institutions	2.5	126
12.03	Company spending on R&D	2.0	139
12.04	University-industry collaboration in R&D	2.3	136
12.05	Gov't procurement of advanced tech products	2.4	137
12.06	Availability of scientists and engineers	4.4	**44**
12.07	Utility patents granted/million pop.*	0.0	85

Notes: Values are on a 1-to-7 scale unless otherwise annotated with an asterisk (*). For further details and explanation, please refer to the section "How to Read the Country/Economy Profiles" on page 89.

Algeria

الجزائر

Gross Domestic Product at Current Prices
(Billions of Domestic Currency)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(مليار عملة محلية)

As per Expenditure Items	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	حسب بنود الإنفاق
Private Consumption	3,486	3,186	2,948	2,696	2,553	2,371	2,126	1,989	1,848	1,714	الإستهلاك الخاص
Public Consumption	1,645	1,464	1,063	955	866	847	778	700	625	560	الإستهلاك العام
Total Consumption	5,131	4,650	4,011	3,650	3,419	3,218	2,904	2,690	2,472	2,274	إجمالي الإستهلاك
Total Investment	4,736	4,114	3,220	2,584	2,396	2,047	1,594	1,386	1,135	970	إجمالي الإستثمار
Exports of Goods and Services	3,557	5,331	4,401	4,150	3,570	2,463	2,009	1,606	1,551	1,735	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	3,288	3,101	2,326	1,864	1,821	1,577	1,254	1,159	931	855	الواردات من السلع والخدمات
Resource Gap	269	2,230	2,075	2,286	1,749	886	755	447	620	880	فجوة الموارد
GDP at Current Market Prices	**10,136**	**10,994**	**9,306**	**8,521**	**7,564**	**6,150**	**5,252**	**4,523**	**4,227**	**4,124**	الناتج المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية
As per Economic Activity											حسب نوع النشاط الاقتصادي
Agriculture, Fishing and Forestry	928	723	704	641	582	581	515	417	412	346	الزراعة والصيد والغابات
Mining, Quarrying & Fuel	3,043	5,154	4,192	3,955	3,418	2,375	1,919	1,523	1,488	1,664	التعدين والصناعات الإستخراجية
Manufacturing Industries	422	337	313	301	291	273	255	241	224	212	الصناعات التحويلية
Electricity, Water & Gas	118	94	88	83	75	68	62	55	52	47	الكهرباء والماء والغاز
Construction	86	68	64	55	49	44	33	36	32	27	التشييد
Total Commodity Sectors	4,598	6,376	5,362	5,035	4,414	3,341	2,784	2,272	2,210	2,296	إجمالي القطاعات السلعية
Commerce, Rest. & Hotels	1,298	1,078	928	804	738	670	611	563	525	482	التجارة والمطاعم والفنادق
Transport & Storage	1,107	874	830	744	645	513	391	341	304	276	النقل والمواصلات والتخزين
Finance, Insurance & Banking	24	27	11	32	23	22	19	28	22	18	المؤسسات المالية والتأمين
Total Distributive Sectors	2,429	1,979	1,769	1,579	1,406	1,205	1,020	932	851	776	إجمالي القطاعات التوزيعية
Housing	1,036	870	733	610	505	459	401	370	321	292	الإسكان
Government Services	1,053	925	711	610	577	547	493	429	408	354	الخدمات الحكومية
Other Services	290	248	201	194	167	154	152	143	135	137	الخدمات الأخرى
Total Services Sectors	2,379	2,042	1,645	1,415	1,249	1,159	1,046	941	864	784	إجمالي القطاعات الخدمية
GDP at Factor Cost	9,405	10,397	8,775	8,028	7,070	5,704	4,849	4,145	3,924	3,856	الناتج المحلي بأسعار عوامل الانتاج
Net Indirect Taxes	730	597	531	492	494	446	403	378	303	268	صافي الضرائب غير المباشرة
GDP at Current Market Prices	**10,136**	**10,994**	**9,306**	**8,521**	**7,564**	**6,150**	**5,252**	**4,523**	**4,227**	**4,124**	الناتج المحلي الإجمالي باسعار السوق الجارية

Algeria

الجزائر

Money & Credit in Arab Countries
(Billions of Domestic Currency)

النقد والائتمان في الدول العربية
(مليار عملة محلية)

Monetary Survey	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المسح النقدي
Assets											الأصول
Foreign Assets (Net)	10886.0	10246.9	7415.5	5514.9	4179.7	3119.2	2342.7	1755.7	1310.7	775.9	الأصول الأجنبية (صافي)
Foreign Assets	10954.1	10402.7	7528.6	5654.3	4263.2	3249.8	2475.2	1918.2	1478.2	947.7	الأصول الأجنبية
Foreign Liabilities	-68.1	-155.8	-113.1	-139.4	-83.5	-130.6	-132.5	-162.5	-167.5	-171.8	الخصوم الأجنبية
Domestic Credit	-396.8	-1011.8	12.1	601.3	846.6	1514.4	1803.6	1843.5	1648.2	1671.2	الإئتمان المحلي
Net Claims on Governmen	-3483.3	-3627.3	-2193.1	-1304.1	-933.2	-20.6	423.4	576.7	569.7	677.5	الإستحقاقات على الحكومة (صافي)
Claims on Offi. Enti.	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الإستحقاقات على المؤسسات العامة
Claims on Private Sec.	3086.5	2615.5	2205.2	1905.4	1779.8	1535.0	1380.2	1266.8	1078.5	993.7	الإستحقاقات على القطاع الخاص
T. Assets = T. Liabilities	**10489.4**	**9235.1**	**7427.6**	**6116.3**	**5026.3**	**4633.6**	**4146.3**	**3599.2**	**2958.9**	**2447.1**	مجموع الأصول = مجموع الخصوم
Liabilities											الخصوم
Domestic Liquidity	7178.8	6955.9	5994.6	4933.7	4157.6	3738.0	3354.4	2901.3	2473.5	2022.5	السيولة المحلية
Money	4949.8	4964.9	4233.6	3167.6	2421.4	2160.5	1631.0	1416.3	1238.5	1048.2	النقد
Currency Outside Banks	1829.3	1540.0	1284.5	1081.4	921.0	874.3	781.3	664.7	577.2	484.5	العملة خارج البنوك
Demand Deposits	3120.5	3424.9	2949.1	2086.2	1500.4	1286.2	849.7	751.6	661.3	563.7	الودائع تحت الطلب
Quasi Money	2229.0	1991.0	1761.0	1766.1	1736.2	1577.5	1723.4	1485.0	1235.0	974.3	شبه النقد
Other Items (Net)	3310.6	2279.2	1433.0	1182.6	868.7	895.6	791.9	697.9	485.4	424.6	بنود أخرى(صافي)

Monetary Authorities											السلطات النقدية
Assets											الأصول
Foreign Assets	10896.1	10260.4	7420.9	5570.4	4171.8	3173.2	2419.7	1868.5	1445.9	919.4	الأصول الأجنبية
Gold	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	الذهب
Foreign Exchange	286.6	305.8	1037.0	934.9	366.7	426.5	695.3	767.5	927.8	797.6	النقد الأجنبي
Other Foreign Assets	10608.4	9953.5	6382.8	4634.4	3804.0	2745.7	1723.4	1100.0	517.2	120.8	أصول أجنبية أخرى
Claims on Government	5.0	3.9	5.1	733.6	118.1	122.1	142.0	133.0	144.7	168.2	إستحقاقات على الحكومة
Claims on Public Enti.	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إستحقاقات على المؤسسات العامة
Claims on Comm. Banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	170.5	إستحقاقات على المصارف التجارية
Claims on Other Fin. Inst.	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إستحقاقات على مؤسسات مالية أخرى
Other Assets	347.2	296.1	285.4	252.6	230.7	239.0	279.0	267.9	266.3	438.2	أصول أخرى
T. Assets = T. Liabilities	**11248.3**	**10560.4**	**7711.4**	**6556.6**	**4520.6**	**3534.3**	**2840.7**	**2269.4**	**1856.9**	**1696.3**	مجموع الأصول = مجموع الخصوم
Liabilities											الخصوم
Reserve Money	2214.2	1925.4	1729.0	1335.3	1163.3	1160.1	1152.3	846.7	777.8	550.2	النقود الأحتياطية
Currency Issued	1849.9	1561.7	1301.3	1092.1	930.3	882.5	787.7	673.7	584.5	491.5	العملة المصدرة
Depo. of Comm. Banks	325.3	345.5	418.1	240.2	232.3	273.0	361.2	168.7	191.6	56.1	ودائع المصارف التجارية
Depo. of Oth. Fin. Inst.	39.0	18.2	9.6	3.0	0.7	4.6	3.4	4.3	1.7	2.6	ودائع المؤسسات المالية الأخرى
Deposits of Private Sector	...	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ودائع القطاع الخاص
Government Deposits	4407.0	4369.5	3300.0	3244.3	2104.6	1037.9	606.1	438.5	421.0	324.6	الودائع الحكومية
Forign Liabilities	30.2	32.9	38.0	44.1	20.3	64.1	93.7	125.8	132.3	145.1	الخصوم الأجنبية
Capital Accounts	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	حسابات رأس المال
Other Liabilities	4596.8	4232.4	2644.4	1932.8	1232.3	1272.1	988.5	858.3	525.6	676.2	خصوم أخرى

خلاصـــة:

يشـكل الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر أحـد أهـم رؤوس الأمـوال التـي شـهدت تطـورا كبيـرا ، نظـرا للـدور المهـم والحيـوي الـذي يلعبـه فـي الرفـع مـن القـدرات الإنتاجيـة للاقتصـاديات الوطنيـة ، وزيـادة معـدلات التشـغيل ، بالإضـافة إلـى إدخـال التقنيـة المتقدمـة ، هـذا مـن جهـة ، ومـن جهـة أخـرى ظهـور الحاجـة إلـى الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـن طـرف الـدول الناميـة -ناهيـك عـن الـدول المتقدمـة-للاسـتفادة مـن تلـك المزايـا التـي يتمتـع بهـا. وتـدفقات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر يمكـن أن تسـاهم فـي تحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي الـدول إذا كـان حجمهـا يـتلاءم مـع متطلبـات الاقتصـادية عنـدما توجـه تلـك التـدفقات إلـى القطاعـات التـي تسـاهم فـي تحقيـق عمليـة التنميـة مثـل قطـاع الصـناعة وبالزراعـة عنـدما يـتم تأطيرهـا بتشـريعات قانونيـة تراعـي المصـلحة الوطنية الاقتصادية ومتطلبات التنمية.

ومـن أجـل الظفـر بالمزايـا التـي يتيحهـا الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ، فـي مقـدمتها ارتفـاع حـدة البطالـة ، والتـي يمكـن معالجتهـا بالاسـتعانة باسـتثمارات أجنبيـة مباشـرة لامتصـاص القـدر الأكبـر منهـا ، تحـاول الجزائـر إتبـاع سياسـات اقتصـادية مناسـبة ، واسـتخدام العديـد مـن الحـوافز والامتيـازات الماليـة والتمويليـة لـدفع وتطـوير المنـاخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمـــات المفتاحية

الاسـتثمار الأجنبـي ، نظريـات الاسـتثمار ، منـاخ الاسـتثمار ، بيئـة أداء الأعمـال ، التنميـة الاقتصـادية ، التنميـة المحليـة ، مراحـل التنميـة ، مؤشـرات اقتصـادية ، الجزائر ، وهران.

الملخص

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية في الاقتصاديات الوطنية و زيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقية المتقدمة، هذا من جهة، و من جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية، ناهيك عن الدول المتقدمة، للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها، و هذه التدفقات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول إذا كان حجمها يتلاءم مع متطلبات الاقتصادية عندما توجه تلك التدفقات إلى القطاعات التي تساهم في تحقيق عملية التنمية مثل قطاع الصناعة و الزراعة عندما يتم تأطيرها بتشريعات قانونية تراعي المصلحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي؛ نظريات الاستثمار؛ مناخ الاستثمار؛ بيئة أداء الأعمال؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية المحلية؛ مراحل التنمية؛ مؤشرات اقتصادية؛ الجزائر؛ وهران.

نوقشت بوم 4 جويلية 2013